

صناعة وتخاذل القرار

د/ إيهاب عيسى المصري د/ طارق عبد الرزوف عامر

رئيس مجلس إدارة الأكاديمية

مستشار اللجنة العلمية

المحددة للتدريب والإستشارات

الأكاديمية المحددة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ۝ خَلَقَ الْإِنْسَنَ مِنْ عَلَقٍ ۝ أَقْرَأْ
وَرَبِّكَ الْأَكْرَمُ ۝ الَّذِي عَلَمَ بِالْقَلْمَرِ ۝ عَلَمَ الْإِنْسَنَ مَا لَمْ يَعْلَمُ

صدق الله العظيم

إهداء

إلى روح ابنتي الغالية "ميار"

تغمدها الله بواسع رحمته وادخالها فسيح جناته

إلى أعز وأغلى ما عندي "عبد الرؤوف ومحمد"

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم
خاتم الأنبياء والمرسلين.

أما بعد

تقديم

يعتبر القرار الرشيد الهدف الأسمى الذي تسعى إليه السياسات الاقتصادية
لتحقيقه سواء تعلق الأمر بالسياسات الكلية أم السياسات الجزئية.
وان الإهتمام بالقرارات على مستوى المؤسسة وبدأ تقييمها لمعرفة طبيعة
المؤسسات التي تصاحبها وما تحرزه هذه القرارات من نجاح أو إخفاق في حل
ال المشكلات وتحقيق أهداف المؤسسة.

ويعتمد موضوع صنع القرار واتخاده من الموضوعات ذات الإهمية التي حازت
اهتمام المستغلين بصنع القرار في المجالات المختلفة وصنع القرار عملية خطيرة
تنس الحاضر وتغير الواقع وتمتد أثرها إلى المستقبل ومن لا شك فيه أن عملية
صنع القرار تعتبر بمنابع جوهر العملية الإدارية مما يجعل الكثيرين يعرفوا
الإدارة بأنها صنع القرار.

ويذلك أصبح القرار علماً وقتما يمكن اتقانه من خلال إعداد من الطرق
والأساليب الحديثة كلما تتمثل عملية صنع القرار العملية التي يتم بموجبها
بتتحديد المشكلة والبحث عن أنساب الحلول لها عن طريق المفاضلة والموضوعية بين
عدد من البدائل والإختيار الحذر والمدرك والهادف لحل المشكلة التي من أجلها يتم
صنع القرار.

وأن عملية صنع القرار حصيلة جهد جماعي فهي نشاط يقوم من خلالها صناع القرار ياتجاه بديل من البدائل من إيجاد الحل المناسب للمشاكل المتزايدة التي تواجهها المؤسسة وأن أساليب صنع القرار تتعدد وتتنوع في صعوبة اتخاذها أو سهولتها بالنسبة للجهد والتكلفة والوقت والدقة في تقييم النتائج.

وتعتبر عملية صنع القرار من أهم الأدوار التي يقوم بها أفراد الإدارة لذلـك تهتم الإدارة العليا في معظم المؤسسات لهذه الناحية في قيادتها الحالية والمستقبلية فهي ترتكز على تنمية مقدرتـه في صنع القرار.

وقد ظهر الإتجاه نحو المشاركة في اتخاذ القرار مع بداية الاهتمام بالعنصر الإنساني في أوائل الثلائـيات أذ يبدأ يظهر حينذاك نحو إشراك عـدة أشخاص في صناعة القرار انطلاقاً من ادراكـ الكثـير في ذلك الوقت أن القرار الذي يـتـخذـه مجموعة من الأفراد أذ يكون أكثر دقة كما أن القرار الذي يـشـتركـ في صناعته جمـاعـهـ من الأفراد يكون أصحابـهـ أكثرـ التـزـاماـ في تنفيـذهـ.

وتعتـبرـ عمليةـ عمـلـيةـ اـتـخـاذـ القرـاراتـ أحدـ العـملـيـاتـ الـأسـاسـيـةـ الـدـينـاميـكـيـةـ بالـنـسـبةـ لـأـدـوارـ وـمـهـامـ مدـيـرـ أيـ مـؤـسـسـةـ أوـ مـنـظـمةـ يـوـصـفـهاـ نـقـحـةـ الـإـطـلاقـ لـجـمـيعـ الـأـنـشـطـةـ كـمـاـ تـمـثـلـ عـمـلـيـةـ اـتـخـاذـ القرـاراتـ جـانـبـاـ هـامـاـ فيـ الـعـمـلـيـةـ الـإـدـارـيـةـ استـنـدـتـ قـدـيـماـ عـلـىـ الـحدـسـ وـالـتـخـمـينـ وـلـكـنـهاـ الـيـوـمـ أـصـبـحـتـ مـبـنـيـةـ عـلـىـ تـكـوـيـنـ القرـاراتـ أـكـثـرـ دـقـةـ وـتـسـاـهـمـ فيـ حلـ المشـكـلةـ الـإـدـارـيـةـ.

الفصل الأول

القرار

مفهومه - ماهيته - تصنيفه

- مقدمة -

- أولاً "مفهوم القرار" .

- ثانياً "ماهية القرار" .

- ثالثاً "خصائص القرار" .

- رابعاً "فعالية القرار" .

- خامساً "عوامل تحديد أنواع القرار" .

- سادساً "مقومات القرار" .

- سابعاً "شجرة القرار" .

أ- مفهوم شجرة القرار.

ب- الهيكل العام لشجرة القرارات.

ج- أهمية شجرة القرارات في إنخاذ القرارات.

- ثامناً "أنواع القرارات" .

الفصل الأول

القرار

"مفهومه - ماهيته - تصنيفه"

مقدمة:

يتدخل القرار مع التنفيذ فقرار ما يمكنه أن يعتبر الاتجاه الحالي للتنفيذ وهذا يأتي بتغيير اتجاه التنفيذ بدرجة ملحوظة وقد يصدر القرار لتبسيط وضع قائم منعقد أو لمجرد تصحيحه أو لمواصلة السير وفقاً للوضع القائم، والقرارات بطبعيتها لها طابع عملي بمعنى أن قيمة القرار تتوقف على نجاح الآثار الذي يتربّب عليه وما كان الأثر المنطقي يمثل في الأهداف فإن قيمة القرار ترتبط بدرجة تأثيره في تحقيق تلك الأهداف.

وقد يعرف القرار بأنه عملية اختيار موقف معين من عدد من المواقف البديلة والأمر لا تختلف سواء كانت عملية إتخاذ القرار تتم في إطار تحقيق الأهداف الخاصة للفرد أو الأهداف المنظمة التي يعمل بها أو يديرها فإن إتخاذ القرار هو في جميع الأحوال تقدير مسلح معيّن في المستقبل وتعتبر عملية إتخاذ القرار عملية تواصل واتصال تتم في سياق الإدارة بمشاركة العديد من الأطراف وأبرزهم مدير المؤسسة والعاملين، وقد زاد الإهتمام بالقرارات على مستوى المؤسسة، وبدأ تقييمها لمعرفة طبيعة الممارسات التي تصاحبها وما تحررها هذه القرارات من نجاح أو إخفاق في حل المشكلات وتحقيق أهداف المؤسسة.

أولاً مفهوم القرار :

قد ورد في القواميس العربية أن القرار هو ما قد يبني عليه الرأي من الحكم في مسألة ما أما من الناحية الاصطلاحية فهناك عدة تعریفات تبرز بعضها على النحو التالي:

مسار فعلى يختاره الفرد يوصفه أنساب وسيلة متاحة أمامه لإنجاز الهدف أو الأهداف التي يبتغيها لحل المشكلة التي تشغله.

الاختيار المدرك من البديل المتاحة في موقف معين.

عملية فكرية وعقلية يريد القائد الإداري من ورائها التوصل إلى اختيار

بديل من مجموعة من البديل المتاحة لإيجاد حل للمشكلة التي يواجهها.

نوع من السلوك يتم اختياره بطريقة معينة تقطع أو توقف عملية التفكير

وبينها النظر في كل الاحتمالات الأخرى.

كما يعرف القرار أيضاً هو الإختيار المدرك بين البديل المتاحة في موقف معين أو هو المفاضلة بين حلول بديلة لمواجهة مشكلة معينة و اختيار الحل الأمثل من بينها.

وهناك من يعرف القرار بأنه عملية اختيار موقف معين من عدد من المواقف البديلة والأمر لا يختلف سواه كانت عملية إتخاذ القرار في إطار تحقيق الأهداف الخاصة للفرد أم أهداف المنظمة التي يعمل بها أو يديرها فإن إتخاذ القرار هو في جميع الأحوال تقدير مسلح معين في المستقبل.

ومن هذا التعريف المبسط للقرار يجب على متعدد القرار أن يأخذ في الاعتبار ثلاثة خطوات أساسية هي كالتالي:

أ-التنبؤ بالنتائج المستقبلية التي يمكن أن تترتب على اختيار مسالك معين من مسالك العمل البديلة.

ب-تقدير هذه النتائج المتوقعة في ضوء قدرتها على تحقيق هدف متعدد القرارات.

ج-استخدام معيار معين للمقارنة بين البدائل المختلفة بين متعدد القرارات من اختيار أكثر البدائل قدرة على تحقيق هدفه.

ويعتمد التنبؤ إلى حد كبير على الخبرة السابقة لاتخاذ القرار كما يعتمد تقدير النتائج المحتملة على تقدير مدى تحقيق القرار للهدف الذي حدده متعدد القرارات نفسه، أما مرحلة المقارنة فتستند في الواقع على معيار اختيار البديل الذي يكفل تحقيق هذا الهدف ومن ثم يتضح أنه يجب أن تتوافر لدى متعدد القرارات التجربة السابقة الفنية والإحساس القوي بالحاضر والقدرة على التنبؤ بالمستقبل.

ثانياً "ماهية القرار :

إن المعنى المباشر لكلمة قرار يشير إلى كونها "اختيار بين بسائل مختلفة وهذا المعنى يتفق مع العديد من المواقف الإدارية حيث يختار المدير بدليلاً معيناً من عدد من البدائل المطروقة عليه.

-مثال ذلك المواقف التالية:

-اتخاذ قرار بشأن إنشاء الهيئة العامة للأبنية المدرسية.

-اتخاذ قرار بشأن إنشاء البنك القومي للإمتحانات.

-اتخاذ قرار بقبول عطاء في شأن إقامة مبيان مدرسية.

ولكل موقف عدة بدائل على متىخذ القرار اختيار أحد تلوك البدائل أما إذا رفضت كل البدائل المطروحة للإختيار يكون القرار هو لا قرار.

وعملية إتخاذ القرار تنطوي على بدائلين أو أكثر وإذا لم تتوافر بدائل يكون هناك قرار يتتخذ وذلك لأن أساس عملية إتخاذ القرارات هو وجود عدد من البدائل وإذا لم توجد البدائل لما كانت هناك مشكلة وبالتالي لا توجد حاجة لإتخاذ القرار.

هذا وقد اتفق علماء الإدارة على أن يعرف إتخاذ القرار بأنه الإختيار الواسع الذي يتم بعد تقييم رشيد لمجموعة من البدائل.

ثالثاً * خصائص القرار :

من خلال تعريف القرار تبين أن هناك خصائص معينة للقرار وإختيارة وهمما يرتبطان ببعضهما بصورة معقدة والخصائص الرئيسية هي:

-وجود الرغبة في التنظيم بإحداث تغيير إذا تطلبت المشاكل القائمة ذلك أو تجنب المشاكل المتوقعة مستقبلاً أو في حالة تحسين الأداء.

-تحديد درجة التغيرات المطلوب إحداثها والذي غالباً ما تؤثر على مصالح العاملين في التنظيم وعلى طموحاتهم وتوقعاتهم المستقبلية لذلك فإن التغير المقترن إحداثه لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار الأوضاع الاجتماعية البينية للمؤسسة وغاية الأفراد العاملين ورغباتهم فيجب على متىخذ القرار أن يحدد المعالم التي يستطيع التأثير بها والتحكم فيها وتلوك التغيرات التي تقع خارج بيته وهذا يجعل عملية إتخاذ القرار تتم تحت قيود وتحدد اتجاه التغير المتوقع إحداثه.

-ضرورة التعريف بالمشكلة التي تتطلب إحداث التغيير.

هذا التعريف غالباً ما يسمى بـ تحليل القرار لأنّه يتضمن الكثير من الصعوبات والتحديات الفكرية في تحليل الوضع القائم بشكل دقيق ثم وضع تصور أو نموذج لهذا الوضع.

رابعاً فعالية القرار :

الفعالية تقيس درجة تحقيق الأهداف المسطرة من قبل المؤسسة ولكلّ يتصف القرار بالفعالية لا بد من توافر المقومات الأساسية التالية:

- **القانونية** يجب أن يتم القرار طبقاً للشروط المعمول بها.
- **الكفاءة** تعنى تحقيق الأهداف المطلوبة بأفضل الشروط سواء كانت هذه الشروط تتعلق بالكمية المطلوبة أو الكيفية أو التكلفة أو الزمن أو غير ذلك.
- **الإبداع والتطوير** هذا الشرط يضمن استمرارية المؤسسة في المستقبل، ولا يقتصر على مجرد ضمان كفاءتها في الحاضر بالإضافة إلى أن فعالية قراراتها تتوقف على مدى قدرتها على ضمان هذا الطلب.
- **السلامة** القرار الفعال هو الذي يهتم بمحظوظ السلامة، والتي قد تكون في بعض الأحيان في غاية الأهمية حيث أن تجاهلها يؤدي إلى عواقب وخيمة.
- **القبول** القبول له جانبان.
 - 1- **الجانب الأول** يتعلق بقبول العاملين في المؤسسة للقرار ورد فعلهم المحتمل، وقبولهم القرار يمثل أهم الشروط لإلتزامهم بتنفيذ وتأييده والدفاع عنه.
 - 2- **الجانب الثاني** يتعلق بقبول المجتمع للقرار خاصة الفئات المتاثرة به فإستمرارية المؤسسة وفعالية قراراتها تعتمد على مدى تقبل البيئة لها.

خامساً - عوامل تحديد أنواع القرارات :

هناك مجموعة من العوامل تتدخل في تحديد أنواع القرارات ومن أهم هذه العوامل طبيعة القرارات ومستوياتها الإدارية وخطورة القرار وعدد الأفراد الذين يشتغلون في اتخاذة ومصدر هذا القرار.

وتنتمي هذه العوامل في العوامل التالية:

١- طبيعة القرارات:

تؤثر طبيعة الموضوع في تحديد نوع القرار واتخاذة فقد يكون الموضوع متعلقاً بأعمال إدارية كالتحفيظ أو التوجيه أو الرقابة، كما قد يكون مرتبطاً بنشاطات فنية مثل الأنشطة المختصة بالمشروع أو التمويل.

٢- المستويات الإدارية:

قد يكون القرار صادراً عن المستويات الإدارية العليا كرئيس مجلس الإدارة أو المدير العام.

وهذه القرارات تتعلق بالنهائيات أو الطرق الرئيسية التي توصل إلى هذه الأهداف مباشرة أو قد يكون صادراً عن المستويات الإدارية المتوسطة والتي تتعلق بتجزئة الأهداف إلى أهداف فرعية وقد تظهر في هذه المرحلة بعض المشاكل النفسية أو الاقتصادية والإنسانية المتعلقة بالعمل، أما في المستويات الإدارية الدنيا فعليها تنفيذ القرارات التي صدرت من المستويات العليا والخاصة بتنفيذ العمل مباشرة.

3-خطورة القرار:

فهناك بعض القرارات التي تتسم بالخطورة فمنها ما يتعلق بصرف أمال طائلة أو بتقارير مرفق بها مئات الموظفين والعمال وقد يكون القرار روتينياً وهنا يحتاج إلى التفكير كثيفاً وله دائماً صفة التكرار وتكون آثاره على التنظيم طفيفاً وتعتمد على إجراءات ثابتة لا تتغير ويتحقق هذا النوع قدرًا ضئيلاً من الاستقصاء والتحليل ويمكن تغييرها وتطويرها مع الظروف المتغيرة.

4-عدد الذين اتخاذوا القرار:

قد يكون هناك قرار فردياً أو جماعياً وتحدد أهمية هذا القرار وخطورته حسب العوامل السابقة.

5-مصدر القرار:

هناك ثلاث مصادر للقرارات:

أ-قرارات تكون نتيجة اتصال المدير بمستويات إدارية أعلى منه.

ب-قرارات تكون بالمبادرة وببعاد من ذات المدير.

ج-وهناك قرارات تصدر من جهات أو مؤسسات خاصة ترتبط بطبيعة ذلك المؤسسات أو الجهاز مثل:

أ-قرارات تتصل بإنشاء وإقامة المنظمة.

ب-قرارات تتصل بترجمة الهدف من أهداف المنظمة إلى أغراض إجرائية محددة.

ج-قرارات تتصل تنظيم الموارد لتحقيق الأغراض الإجرائية.

د- قرارات تتصل بعده تحقيق المنظمة للأعراض التي انشئت من أجلها.

سادساً "مقومات القرار الفعال :

إن إنخاذ القرارات الإدارية من المهام الجوهرية للقائد الإداري، وعليه فإن نجاح أي مؤسسة يتوقف إلى حد كبير على قدرة قيادتها على صنع قرارات ذات فعالية والمقصود بفعالية صنع القرار مدى سلامة خطوات صنع القرار ونجاحها في تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها.

- ويمكن إدراج مقومات القرار الفعال فيما يلى :

١- قدرة القائد على تحديد المشكلة.

٢- قدرة القائد على الاختيار بين البديل المتاحة للمشكلة موضع القرار.

٣- أن يوازي القائد بين المخاطر التي قد يسببها القرار والمزایا التي قد يجلبها.

٤- مدى تقدير القائد لوجهات النظر المختلفة والسماح للمرؤوسين بطرح البديل المتعددة مما يساعد على التوصل إلى البديل الأفضل الذي يحقق المطلوب، ومن جهة أخرى التزام المرؤوسين بتنفيذ القرار باعتبار أن العاملين الذين يشاركون في صنع القرار يدركون الحاجة إليه ويكونون أقل عرضة لرفضه.

فالمرؤوسين كما يقول "سيمون" لا يمكن النظر إليهم كأدوات ميكانيكية بل كأفراد لكل منهم رغبات ودوافع كما أنهم ليسوا مجرد دين من كل معرفة وقدرة على حل المشكلات بل من الممكن أن يساهموا من خلال آرائهم ووجهات نظرهم في إيجاد الحلول الذي يختار القائد من بينها البديل الأفضل.

سابعاً "شجرة القرار":

أ-مفهوم شجرة القرار:

سميت شجرة القرارات بذلك لأنها تشبه الشجرة على الرغم من أنها تكون أفقية وليس عمودية أي راسية وأساس هذه الشجرة هو نقطة القرار، أما قراراتها فتتمتد من نقطة القرار والأحداث، وكل حادثة تنتج أو تؤدي إلى نتائج أو أكثر والتي قد يؤدي بعضها إلى أحداث أخرى وقرارات تالية.

بــ الهيكل العام لشجرة القرارات:

ت تكون شجرة القرارات من نقطتين وفروعها واحتمالات حدوث حالات الطبيعية والعوائد أو النتائج كالتالي:

أــ النقطة و يوجد نوعان هما:

١ــ نقطه إتخاذ القرار

وهي النقطة التي عندها يجب إتخاذ القرار لإختيار أحد الفروع أي إحدى الإستراتيجيات التي تنبثق من تلك ويتم تمثيل نقاط القرار بشكل مربع ، ومنه يعني وجود شكل مربع في شجرة القرارات أنه يجب إختيار إحدى الإستراتيجيات أي الفروع المتاحة والمنتهية من هذه النقطة.

٢ــ نقطه الأحداث

هي تعتبر الأحداث المختلفة التي يمكن أن تواجه الإستراتيجيات التي تم إختيارها في نقطة القرار، ويتم تمثيل نقطه الأحداث على شجرة القرارات بشكل دوائر أي برمز ٠ وهو يعبر عن الحالات الطبيعية التي يمكن أن تقع خلال مدة إتخاذ القرار.

بـ الفروع

هي تنبثق من النقط المختلقة وتصل هذه النقط ببعضها البعض وتوجد تلات أنواع من الفروع هي:

١- فروع القرارات

هي الفروع التي تنبثق من نقطة القرار وتمثل الإستراتيجيات أو البدائل المختلفة لتخاذل القرار ويتم تمثيلها في شجرة القرارات بشكل خطين متوازيين تميزاً لها عن الفروع الأخرى التي تمثل بخط واحد.

٢- فروع الأحداث

يرمز لها في شجرة القرارات بخط واحد يعبر عن الإحتمالات وقوع الحدث المحدد ولذلك تبين على فروع الأحداث من نقط الأحداث.

٣- فروع نقطة النهاية

وهي الفروع الذي لا تنبع من نقطة قرار أو نقطة حدث.

جـ العوائد والنتائج

وهي النتائج التي تتحقق من إستراتيجية معين في ظل الأحداث المختلفة والنتائج إما تكون موجبة مثل (أرباح أو الإيرادات) أو سالبة مثل "النفقات والتكاليف" ويمكن ترتبط بفروع القرارات أو فروع الأحداث، وسوف يتم وضع كل العوائد على الفرع المناسب المرتبطة به فيما عدا العوائد المرتبطة بفروع النهاية فتوضع في نهاية هذا الفروع.

ونعبر شجرة القرارات عن مشكلة إنخاذ القرارات بطريقة متتابعة، وبالتالي من الضروري أن تتم بحيث تسبق القرارات حدوث الأحداث المعينة.

ويتم تحليل شجرة القرارات دائمًا عن طريق الاستقرار العكس، وذلك بهدف تحديد تتبع القرارات التي تحقق أفضل قيمة متوقعة.

وتبدأ عملية الاستقرار العكس بالجانب الأيسر من شجرة القرارات ثم تتجه إلى اليمين وذلك تبعًا للخطوات التالية:

- حساب القيمة عند كل رمز للحدث.

- عند كل رمز للقرار اختر البديل الذي يحدث أفضل قيمة متوقعة واستبعد البديل الآخر، ثم اكتب قيم المتوقعة عند المربع.

وتشتمل هذه العملية حتى نصل إلى المربع الذي يقع على أقصى اليمين والذي عنده نصل إلى تتبع القرارات الذي يحقق أفضل قيمة متوقعة عند وتشتمل هذه العملية حتى نصل إلى المربع الذي يقع على أقصى اليمين والذي عنده نصل إلى تتبع القرارات الذي يحقق أفضل قيمة متوقعة عند المربع.

جـ-أهمية شجرة القرارات في إتخاذ القرار:

تسهل شجرة القرارات في تحليل عناصر اتخاذ القرار أو المواقف التي تتعدد فيها العوامل المؤثرة في القرارات، على اعتبار أن لكل من هذه العوامل تأثير على العوامل التالية هل، وتعتبر شجرة القرارات إحدى الأساليب المستخدمة لتقدير أثر العوامل الإحتمالية على النتائج التي تحدد قيمة المعلومات غير الكاملة.

وبصفة عامة يساعد استخدام أسلوب شجرة القرارات على تحليل عناصر القرار ببيانها في شكل هيكل شجرة يساعد على ما يلى:

- الإلقاء بعناصر القرار بطريقة مبسطة.

-الأخذ في الإعتبار التغير في ظروف اتخاذ القرار، حيث تساعد على عرض الخطوات المتعاقبة في شكل سلسلة من القرارات.

-تحديد نوعية المعلومات الالزامية لاتخاذ القرار.

ثامناً "أنواع القرارات :

تصنف القرارات بموجب عدد من المعايير إلى عدة تصنيفات، وأهمها:

1-تصنيف القرارات وفقاً للوظائف الأساسية للمؤسسة:

تتعلق بكافة القرارات المتصلة بوظائف المؤسسة مثل قرارات الإنتاج، التسويق، الأفراد، التمويل، وقرارات متعلقة بالوظائف الإدارية ذاتها.

2-تصنيف القرارات وفقاً لأهميتها:

تصنف وفقاً لهذا المعيار إلى:

-قرارات إستراتيجية:

تتعلق بسياسات المؤسسة على المدى البعيد وهي قرارات غير متكررة إلا أن تأثيرها في المؤسسة يمتد عادة لفترات طويلة ويتخذ هذا النوع من القرارات على مستوى الإدارة العليا.

-قرارات تاكتيكية

من اختصاص الإدارة الوسطى تتعلق بكيفية استغلال الموارد الالزامية للإستمرار في العمل سواء كانت موارد مالية أو بشرية بما يحقق أعلى معدل من الأداء.

-قرارات تنفيذية:

من اختصاص الإدارة المباشرة أو التنفيذية تتعلق بمشكلات العمل اليومية وتنفيذها والنشاط الجاري في المؤسسة.

3-تصنيف القرارات وفقاً لـمكانية برمجتها:

تصنف إلى:

-قرارات مبرمجه:

هي القرارات المخططة مسبقاً والمحددة بواسطة قواعد واجراءات تشرح بالتفصيل كيفية معالجة مشكلة روتينيه متكررة ومعروفة تتميز بوجود درجة عالية من التأكيد من نتيجة القرار.

-قرارات غير مبرمجه:

هي قرارات غير مخططة وغير محددة مسبقاً تتناول مشاكل جديدة غير معروفة بصورة غير مسبقة، ولا يمكن اتباع أساليب روتينيه في علاجها مع وجود درجة عالية من عدم التأكيد المرتبط بمدى قدرة القرار على علاج المشكلة.

4-تصنيف القرارات وفقاً لظروف إتخاذها:

يمكن تصنيفها وفقاً لهذا المعيار إلى:

-قرارات تتخذ في ظروف التأكيد:

تكون البيانات المؤسسة عليها متاحة ودقيقة وتكاملة والنتائج المتوقعة منها مضمونة ومؤكدة.

-**قرارات تتخذ تحت ظروف المخاطرة:**

هي القرارات التي تتخذ في ظروف وحالات محتملة الوقوع.

-**قرارات تتخذ تحت ظروف عدم التأكيد:**

هي القرارات التي تتخذ في ظروف لا يعرف عنها صانع القرار بكل البدائل ولا نتائجها، ولا توزيعاتها الإحتمالية.

5-تصنيف القرارات وفقاً للنمط القيادة لصانعها:

تصنف وفق هذا المعيار إلى:

-**قرارات لاستقرائية:**

تتخذ من طرف واحد دون الرجوع إلى أي جهة خبيرة ذو استشارة أى من المعينين بالقرار.

-**قرارات ديمقراطية:**

يتم اتخاذها عن طريق مشاركة كافة المستويات المختلفة في المؤسسة وكل من يعينهم أمر القرار خارج المؤسسة.

6-تصنيف القرار وفقاً لأساليب إتخاذها:

تصنف القرارات حسب هذا المعيار إلى:

-**قرارات مكيفية:**

تعتمد على الأساليب التقليدية القائمة على التقدير الشخصي لصانع القرار وخبراته.

-قرارات حكمية:

تنسم بالرشد والعقلانية وتعتمد على القواعد والأساليب العلمية في تحليل المشكلة.

يختلف القرار الذي يتخذ منه مختلف المراكز الإداري الذي يشغله ومدى الصلاحيات التي يتمتع بها والبيئة التي يتمتع بها والبيئة التي ضمنها، وتتعدد المعايير التي يمكن اتخاذها أساساً للتصنيف كما في أنواع القرارات المنظور إليها من زوايا مختلفة.

١-وفقاً للوظائف الأساسية في إدارة الأعمال:

وهذا التصنيف قائم على الوظائف الأساسية للمؤسسة وهي:

١-قرارات تتعلق بالوظائف الإدارية:

متخذ القرار في هذا النوع يتخذ قرارات تتعلق بتحديد الأهداف المطلوب تحقيقها والسياسات العامة والفرعية والإجراءات التي تتبع في التنفيذ، وكذلك لبعض القرارات المتعلقة بتصميم الهيكل التنظيمي واستناد المناصب الإدارية فيه وتوجيه العاملين وإرشادهم وتحديد المعايير الرقابية.

٢-قرارات تتعلق بالإنتاج:

يتضمن هذا النوع قرارات عديدة في هذا المجال كقرارات تحديد موقع المصنع وحجمه وحجم الإنتاج وسياساته (إنتاج مستمر أو بناء على الطلب أو إنتاج سلع محدودة أو متعددة)، وقرارات ترتيب المصنع (التصميم الداخلي للمصنع وأنواع الآلات).

3-قرارات متعلقة بالتسويق:

وتشمل هذه القرارات تلك المتعلقة بتحديد نوعية السلعة ومواصفاتها وتحديد الأسواق التي سيتم البيع فيها وقنوات التوزيع التي وصلها إلى السوق تعبئة المنتجات وتغليفها وتسويتها والقيام ببرامج الإعلان والدعاية وبحوث التسويق المستخدمة وتقديم خدمات البيع.

4-قرارات متعلقة بالتمويل:

القرارات التي تتخذ في هذا المجال تحدد حجم رأس المال اللازم ورأس المال العامل والسبيلة النقدية، وطرق التمويل (قروضاً مصرافية أو شخصية أو إعادة استئناف الأرباح).

5-قرارات متعلقة بشؤون العاملين (بشرية):

تتخذ في هذا المجال قرارات تتعلق بتحديد مصادر الحصول على الأفراد، وطرق اختيارهم وتعيينهم وبرامج تدريبهم، وأسس تحليل الوظائف وتوسيفها وتقديرها، وسياسات دفع الأجر والتعويضات والكافات.

كما تتضمن تحديد أساليب الترقية والتقدّم والفصل من العمل، ومعالجة التأخير والغياب وشكاوى العاملين وعلاقة المؤسسة بالإتحادات والنقابات العمالية والمؤسسات المختلفة المرتبطة بالعاملين.

2-وفقاً لأهميتها:

حسب هذا المعيار تميز ثلاثة أنواع من القرارات كما قدمها Ansoff وهي:

أ-قرارات إستراتيجية

وهي تلخص القرارات التي تخص علاقة المؤسسة مع محبيها، فهذا النوع إذا يتأثر بمحبي المؤسسة الخارجيين وعلاقتها المتبادلة، فالقرارات الإستراتيجية تعنى بتحديد برنامج العمل المستقبلي للمؤسسة، إعداد الخطة المستقبلية والسياسات وكقرارات تحديد مجال النشاط الإنتاجي أو الخدمي الذي ستمارسه المؤسسة أو اختيار الأسواق والمنتجات من أجل ضمان تكيف المؤسسة مع المحبي.

ب-قرارات تكتيكية (إدارية):

وهي قرارات تتعلق بإعادة الهيكل التنظيمي وحدود السلطات والمسؤوليات والعلاقات بين الوظائف، فهذا النوع من القرارات ينصب على تسيير الموارد اكتساب (اقتناء)، تنظيم وتطوير الموارد المادية، البشرية، المالية والتكنولوجية.

ج-قرارات تنفيذية (تشغيلية):

هي تلخص القرارات الالزامية للتعامل مع المشاكل المتصلة بتنفيذ خطة المنظمة، فهي قرارات روتينية بسيطة تعنى بتسخير الأعمال اليومية التشغيلية والأنشطة الروتينية البسيطة للمنظمة، ومثل هذه القرارات تتطلب قدرًا ضئيلًا من الإبداع والاستقلالية، تكون معظمها إجراءات نمطية معينة، وتتعلق هذه القرارات بتحديد وسائل الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج وتحديد أفضل أساليب الإنتاج التي تعمل على زيادة الأرباح وتخفيض التكاليف أو ضبط توقيت الموظفين وجدولة إجازتهم.

3-وفقاً لإمكانية برمجتها:

لقد ميز الأستاذ H.Simon بين نوعين أساسين هما:

أ- القرارات المبرمجة:

هي قرارات متكررة واجرانية إلى حد أنه يمكن اخراج إجراء محدد من معاملتها، بحيث أنها لا يجب أن تعامل كأنها جديدة في كل مرة تحدث فإجراءات إنخاذ القرار هنا محددة بشكل واضح مسبقاً، وأشار H.Simon إلى أن القرارات المبرمجة تشبه القرارات التشغيلية أو الروتينية، حيث تقوم باتباع برنامج محدد ثم تصبح بعد فترة ذات طبيعة روتينية متكررة تعالج مشكلة متكررة.

بـ- القرارات غير المبرمجة:

فهي جديدة وغير مرتبة وليس متتابعه في العادة، ولا توجد طريقة واضحة لمعالجة المشكلة لأنها لم يسبق لها أن تظهر من قبل أو بسبب أن طبيعتها وتكوينها الدقيق يكون محيراً أو معقداً أو بسبب أنها مهمة لدرجة أنها في حاجة إلى وضع حل خاص مفصل لها، فهي قرارات جديدة واستثنائية ولا تتكرر بصفة دورية منتظمة، وبالتالي لا يمكن برمجتها أو حدولتها، ومن الأمثلة على هذا النوع من القرارات قرار بإنشاء فرع جديد، أو قرار بتوسيع الطاقة الإنتاجية للمؤسسة، قرار بطرح منتج جديد للسوق، أو قرار التوسع في سوق البيع إلى الأسواق الخارجية أو قرار التحول في سياسات الإنتاج من إنتاج مستمر مثلاً إلى إنتاج حسب الطلب.

4-وفقاً لظروف صناعتها:

تتضمن البيئة التي يتخذ فيها القرار عدداً من المتغيرات والمؤثرات الإنسانية والطبيعية التي تؤثر في نوع القرارات المتخذة، ويمكن تقسيم القرارات بحسب تأثير البيئة المحيطة إلى :

١- القرارات تحت ظروف التأكيد:

هذه القرارات تتخذ في حالة التأكيد التام من الظروف والمتغيرات التي تؤثر في القرار الواجب إتخاذة، وعليه فإن متعدد القرار يعني تماماً نتائج القرار وأثاره مسبقاً قبل إتخاذة.

٢- القرارات تحت ظروف المخاطرة:

وهي القرارات التي تتخذ في ظروف وحالات محتملة الواقع، وبالتالي فإن على متعدد القرار أن يقدر الظروف والمتغيرات محتملة الحدوث في المستقبل وكذلك درجة احتمال حدوثها.

٣- القرارات تحت ظروف عدم التأكيد:

وهي القرارات التي غالباً ما تقوم بها الإدارة العليا عندما ترسم أهداف المشروع العامة وسياساته وتكون الإدارة في ظروف لا تعلم فيها مسبقاً إمكان حدوث أي من المتغيرات أو الظروف المتوقعة وجودها بعد إتخاذ القرار، وذلك بسبب عدم توافر المعلومات والبيانات الكافية وبالتالي صعوبة التنبؤ بها.

٤- وفقاً للنمط القيادي لمتعدد:

يمكن تصنيف القرارات من حيث القائمين بإتخاذها إلى

١- قرارات فردية:

هو الذي ينفرد متعدد القرار بصنعه دون مشاركة من جانب من يعينه أمر القرار.

2-قرارات جماعية:

أما القرار الجماعي فهو الذي يكون ثمرة جهد ومشاركة جماعية، وحسب درجة تأثير أفراد الجماعة على إنخاذ القرار النهائى.

تصنيف القرارات حسب نوع المشاركين:

هناك قرارات فردية وأخرى جماعية:

-القرارات الفردية:

فالقرار الفردي يقوم المدير بإتخاذة دون أن يشارك أو يتشاور مع المعينين بموضع القرار، ويعكس هذا النوع من القرارات الأسلوب البيروقراطي والمتسلط في الإدارة.

-القرارات الجماعية:

أما القرارات الجماعية فهي ثمرة جهد ومشاركة من جانب متخذ القرار مع أولئك المعينين بموضع القرار، ويمثل هذا النوع من القرارات الأسلوب الديمقراطي في الإدارة.

-القرارات التشغيلية:

هي تلك القرارات التي يتم إتخاذها في المستويات التنظيمية الدنيا، ومتصلة بالعمليات التشغيلية للمؤسسة، وهي عبارة عن إتباع الإرشادات والتعليمات بدل المفاضلة بين البديل المتاحة، ويكون إتخاذ هذا النوع من القرارات في ظروف التأكيد التام وتكون نتائجه معروفة مسبقاً.

- القرارات الإدارية:

هي قرارات يقوم المديرون بإتخاذها لحل مشكل التخطيم والرقابة على الأداء وكذا التأكيد من الاستخدام الأمثل والفعال لموارد المؤسسة من أجل تحقيق الأهداف المسيطرة، وعلى متى إتخاذ القرار جمع المعلومات اللازمة لتشخيص وحل المشكلة وأن يستخدم رصيده من الخبرة في المفاضلة بين البديل المتاحة، ويكون اتخاذ القرار في حالة تتسم بالمخاطرة وعدم التأكيد.

- القرارات الإستراتيجية:

وهي قرارات يتم اتخاذها على مستوى الإدارة العليا في المؤسسة، هذا النوع من القرارات يتعلق بالإستراتيجيات التي ترسمها المؤسسة والخاصة بوضعها التنافسي في السوق، وتجنب مخاطر البيئة، كما تهم القرارات الإستراتيجية بتحديد أهداف المؤسسة وموارد اللازم لتحقيقها والسياسات التي تحكم عمليات التوزيع والاستخدام لهذه الموارد.

- القرارات الرئيسية والقرارات الروتينية:

أن القرارات الفريدة، وقرارات المرة الواحدة أو المرات المحدودة، والتي تتضمن التزامات طويلة الأجل ذات دوام نسبي ودرجة كبيرة من الأهمية، بحيث أن أي خطأ قد يضر بالمؤسسة ضرراً بليغاً، ونجد أن القرارات الروتينية في الطرف العكس للقرارات الرئيسية، حيث هي قرارات كل يوم ولها صفة التكرار، كما أن لها تأثيراً كبيراً على المؤسسة ككل، ومع ذلك فإنه يتضمن التوعين معاً يمكن أن تلعب القرارات الروتينية دوراً هاماً في نجاح المؤسسة، ومن الواضح أن هناك نسبة كبيرة جداً من القرارات المستخدمة في المؤسسة قرارات روتينية "يقدرها الخبراء بنسبة 90%"، كما نجد أن معظم هذه القرارات الروتينية تتخذ في المستويات

الدنيا، حيث أن المسؤول في خط الإشراف الأول تكون جميع قراراته روتينية، بينما ان رئيس مجلس الإدارة يتخذ قرارات روتينية بشكل محدود للغاية، وفي نفس الوقت يتخذ قرارات رئاسية بصورة كبيرة جدًا، وأن تقسيم القرارات إلى رئيسية وقرارات روتينية لا يعني عدم أهمية أحد النوعين وأهمية الآخر، ولكن الفروق هي فروق في الدرجة فحسب، حيث ينبغي التفكير في النوعين باعتبارهما طرفين لخط بياني واحد، وبالإضافة إلى العوامل السادسة في المؤسسة "عوامل تنظيمية" يوجد أيضًا عوامل شخصية هي التي تحدد ما إذا كان القرار رئيس أو روتيني، ونجد أن الخبرة والدافعية والشخصية لها دخل في نوعية القرار الذي سيتخذ، فنجد أن المدير في المستوى الإداري الأدنى قد يواجه بقرار روتيني قد يحوله إلى قرار رئيس له تأثير دائم على المؤسسة بشكل.

بـ-تصنيف القرارات حسب الظرف البيئي:

يتم في هذا التقسيم تقسيم نماذج القرارات حسب درجة التأكيد، ويترافق مقاييس التأكيد ما بين التأكيد التام Complete Certainty وعدم التأكيد التام Uncertainu Complete Risk ويمكن توضيحها كالتالي:

النحو \Rightarrow حل خلوف التأكيد التام:

وهي الظروف التي يوجد ناتج واحد فقط لكل حدث نظراً لوجود حالة واحدة من حالات الطبيعة، (٩) مع افتراض وجود كل المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار والتي تكون معروفة بتأكيد كامل مع وجود استقرار وعدم الغموض، وبالتالي تكون النتائج مضمونة ومؤكددة كذلك.

- القرارات في ظل ظروف المخاطرة:

يكون احتمال حدوث بكل حالة معروفاً أو يمكن تقديره، وبذلك يستطيع متعدد القرارات تحديد درجة المخاطرة في قراره بثلاثة التوزيعات الاحتمالية، وبذلك يكون المدخل المناسب لاتخاذ القرار في ظل المخاطرة هو استخدام مفهوم القيمة النقدية المتوقعة.

- القرارات في ظل ظروف عدم التأكيد التام:

يعتبر أكثر صعوبة في إتخاذ القرار في ظل ظروف عدم التأكيد التام أو المخاطرة، حيث تتخذ القرارات في ظل الظروف غير المؤكدة على أساس من الغموض الكامل حيث لا تتوفر معلومات كافية وصحيحة وبالتالي فإن النتائج المتوقعة الحصول عليها من هذا النوع من القرارات تكون غير مؤكدة، بل ولا يمكن صياغتها على شكل توزيع احتمالي ولذا يتبع على الإدارة تحاشي إتخاذ قرارات في ظل ظروف غير مؤكدة لأنه يمكن أن تؤدي إلى كارثة للمؤسسة، وبذلك فإن هذا الموقف غير مرغوب فيه، ولكن قد لا يمكن تفاديه لذا فإنه ينبغي البحث عن معلومات مناسبة تسمح بالانتقال من حالة عدم التأكيد الكامل هذه إلى حالة المخاطرة ليتمكن إتخاذ القرار المناسب، وبالتالي تطمع في الحصول على المزيد من المعلومات.

جـ- القرارات المبرمجه وغير المبرمجه:

- القرارات المبرمجه:

وهي القرارات التي يمكن غالباً هيكلتها، حيث توضح تفصيلاً طريقة تناول ومعالجة المشاكل الروتينية والمتكررة والمعروفة، ولذا نجد أن ظروف القرارات المبرمجه مؤكدة تماماً، ونجد أن متعدد القرارات يستخدم عادة قواعد وسياسات

معينة في إتخاذها، ولذا فإن الإجراءات الروتينية والمحددة سلفاً هي التي تتحكم في إتخاذها وبذلك فإن برمجة هذه القرارات تمثل برمجة الحاسيب الآلية حيث أن (ب) تحدث عندما تقع (أ)، فمثلاً لو كانت سياسة المؤسسة هي منح الفرد إجازة مرضية مدفوعة الأجر لمدة عشرة أيام فإذا لم يكن الفرد قد استنفذ هذه الإجازة فمن حق الموظفأخذ ما يقابل هذه نقداً، ولذا فإن الأمر -وفقاً لهذه السياسة لا يتعدي الرجوع إلى ملف الموظف لجسم الأمر، ويحيط يمكن تبيان مدى استحقاقه للمبلغ المستحق من عدمه، مما يعني أن هذا القرار مبرمج لأن السياسة هي التي تقرر ذلك.

- القرارات غير المبرمجة:

وهي القرارات التي تعامل مع المشاكل جديدة وغير معروفة بذلك يستحيل حلها باستخدام الأساليب الروتينية -ولذا فإن ظروف القرارات غير المبرمجة غير مؤكدة على الإطلاق، كما نجد أن المدير يستخدم الحكم والتقدير لإختيار بدائل ما من البدائل المتاحة، وبذلك تعتمد فعالية هذا القرار على كفاءة متعدد القرار، حيث يتطلب إتخاذ درجة عالية من التأمل والتي لا تتطلبها القرارات المبرمجة، كما نجد أن للقرارات غير المبرمجة درجات مختلفة، فكلما كانت القرارات أكثر تعقيداً وكلما زادت عدم التأكد كلما أصبحت غير مبرمجة واحتاجت إلى قدر أكبر من الحكم والتقدير.

وتختار العديد من المؤسسات مدريريها على أساس مقدرتهم على إتخاذ قرارات فعالة غير مبرمجة، نظراً لأن القرارات غير المبرمجة تؤدي إلى نتائج كبيرة وبعيدة المدى على المؤسسة، ولأنها ذات تأثير أكبر على المؤسسات بالمقارنة بالقرارات المبرمجة.

وأحياناً قد يتعامل بعض المديرين مع القرارات التي يمكن برمجتها حكماً لو كانت قرارات غير مبررة، فمثلاً قد يفشل بعض المديرين في إمكانية عدم قيام مساعديهم بإنخاذ القرارات أو قد يفشلون في تحديد الإجراءات الالزامية لإنخاذ القرارات الصغيرة، وبذلك فإن الفشل في تحديد القرارات التي يمكن برمجتها يمكن أن يؤدي إلى ضياع وقت وجهد الأكفاء.

الفصل الثاني

صنع القرار

"مفهوم ماهيّة أهميّته"

- مقدمة.

- أولاًً "مفهوم صنع القرار".
- ثانياً "ماهية عملية صنع القرار".
- ثالثاً "أهمية صنع القرار".
- رابعاً "أسس صنع القرار".
- خامساً "مبادئ صنع القرار".
- سادساً "خصائص صنع القرار".
- سابعاً "صفات صنع القرار".
- ثامناً "شروط صنع القرار".
- تاسعاً "عناصر صنع القرار".
- عائداً "اركان ومحاور صنع القرار".
- الحادي عشر "محكّمات صنع القرار".
- الثاني عشر "مستويات صنع القرار".
- الثالث عشر "مهارات صنع القرار".
- الرابع عشر "نظريّة صنع القرار".

الفصل الثاني
صنع القرار
مفهومه-ماهيته-أهميةه

مقدمة

يعتبر موضوع صنع القرار من الموضوعات ذات الأهمية التي حازت اهتمام المشغلين بصنع القرار في المجالات المختلفة وصنع القرار عملية خطيرة تسمى الحاضر وتغير الواقع وتمتد بأثرها إلى المستقبل لذلك يجب أن تسبقها دراسة متأدية تستند إلى قاعده واسعة من المعلومات المنخفضة والدقيقة فيما يتعلق بموضوع القرار المزمع إصداره وقد شهدت السنوات الأخيرة إجراءات وقرارات لمواجهة المشاكل والتخفيف من حدة الأزمات اتسمت بالعملية وفي بعض الأحيان بالإرتجال وفي كل الأحوال ينقص شديد في المعلومات التي لا غنى عنها لإصدار القرار في مواجهة المشاكل هذه حقيقة أجمع عليها من رجال القانون وخبراء الاقتصاد والإدارة واليوم لكن نتخذ قراراً ما فإنه لابد أن يصدر على ضوء معلومات كاملة والمطلوب من المسئول أن يتحمل مسؤولية القرار الذي يتخذه وهناك بالطبع حالات يجب أن يتخذ فيها القرار المواقف المفاجئة.

ومما لا شك فيه أن عملية صنع القرارات تعتبر بمثابة جوهر العملية الإدارية مما جعل الكثيرين يعرفوا الإدارة بأنه صنع القرار.

ويشير جريفت Griffith أن تركيب التنظيم الإداري يتحدد بالطريقة التي تصنع بها القرارات وأن المسائل المتعلقة لها مثل مدى الإشراف والرقابة يمكن أن تحل إذا نظر إليها على أنها نمو أو امتداد خارجي لنحو معين من طريقة عمل القرار.

وأن عملية تتضمن التنظيم الإداري والنظرية العامة للإدارة يجب أن تشمل على مبادئ القرار الصحيح والتصرف الفعال وعملية صنع القرار من أهم مسؤوليات رجل الإدارة إنها العملية التي بواسطتها تتخذ وتتنفيذ القرارات وإن تفهم عملية صنع القرار شئ ضروري لكل إداري وبذلك فإن عملية صنع القرار في المؤسسة هي حصيلة جهد جماعي فهو نشاط يقوم من خلاله صناع القرار باختيار بديل من بين عدة بدائل من أجل إيجاد الحل المناسب للمشاكل المتزايدة التي تواجهها المؤسسة بسبب عدم الأداة المرتبطة ببيئة القرار سواء البيئة الداخلية أو الخارجية للمؤسسة ولهذا من المهم أن يتمتع صناع القرار بالكفاءات اللازمة التي تمكّنهم من الحصول على المعلومات في الوقت الحقيقي واستخدام توليفة من الطرق من أجل تقليل هامش عدم الأكادة، الأمر الذي يتبع لهم تحقيق الأهداف المسطرة.

أولاً "مفهوم صنع القرار :

تتمثل عملية صنع القرار وحل المشكلة الجزء الأكبر من اهتمامات المسؤولين في المؤسسات فهذا ما يتميز به المسؤول عن بقية الموظفين التنفيذيين من خلال صنع القرارات والتحضير لها باستمرار.

وقد اختلفت الآراء في تعريف صنع القرار والتي من أهمها ما يلى:

فقد عرف صنع القرار بأنها عملية اختيار بين بدائل للتوصيل إلى اختيار البديل المناسب بشأن موضوع معين أو مشكلة معينة.

وهناك من عرف صنع القرار بأنه ما هو إلا مواقف للتأمل والمناقشة والمناقشة والمراجعة للنتائج التي تترتب على قرار ما دون آخر كما قد يكون لحل مشكلة ما أو من أجل استغلال فرصة معينة.

ويُـ في تعريف آخر لصنع القرار بأنه هو المفاضلة والإختيار من بين عدد من البدائل المتوفرة كما أنه يتطلب معرفة الشروط والظروف المحيطة خاصة مع اتصافها بالتأكيد أو المخاطرة أو عدم التأكيد.

كما يُـ عرف أيضاً صنع القرار بأنه إصدار حكم معين بما يجب أن يفعله الفرد في موقف ما وذلك بعد الفحص الدقيق للبدائل الممكنة التي يمكن إتباعها.

وُـ عرف أيضاً بأنه سلسلة الإستجابات الفردية أو الجماعية التي تنتهي بإختيار البديل الأنسب في مواجهة موقف معين.

وأيضاً عُـرف صنع القرار بأنه جميع الخطوات التي يتطلبها ظهور القرار إلى حيز الوجود تتضمن خطوات التعرف على المشكلة وتحديدها وتحليل المشكلة وتقييمها ووضع معايير للقياس وجمع البيانات واقتراح الحلول المناسبة وتقييم كل حل على حدة ثم اختبار أفضل الحلول.

كما يُـ عرف أيضاً القرار هو عبارة عن تحليل وتقييم لكافة المتغيرات والتي تخضع بمجملها للتدقيق والتمحيص للوصول إلى حل أو نتيجة ووضع هذا الحل في مجال التطبيق العملي وحيز التنفيذ.

يشير إلى ذلك النظام المتكامل من الأنشطة أو تلك العمليات الخاصة بتحديد المشكلة والبدائل والتقييم واختيار البديل المناسب، أي أن ذلك النظام المتبَـع أو الخطوات التي يمر بها القائد الإداري ما هي إلا صناعة يقوب بها الفرد للقرار.

وبالإضافة إلى ذلك يُـ عرف صنع القرار بأنه هو أن تستقر على أمر وتنثبت عليه.

كما يعرف صنع القرار بأنه عملية ديناميكية تتضمن في مراحلها المختلفة تفاعلات متعددة تبدأ من مرحلة التصميم وتنتهي بمرحلة اتخاذ القرار.

ويعرف أيضاً صنع القرار بأنه عبارة عن الخطوات التي يتم بمقتضاها البحث في الشكل أو الموقف مكان القرار وتحديد أفضل الحلول وأسبابها ويمثل اتخاذ القرار إحدى المراحل الهامة والحساسة من مراحل صنع القرار لاختيار البديل، بل هو نتاج عملية صنع القرار ذاتها.

وبالإضافة إلى ذلك هناك مفاهيم متعددة لصنع القرار وقد تنوّعت باختلاف التخصص المهني لصاحب المفهوم.

ويرى هنري ألبرس Henry Albers أن صنع القرار بمفهومه الضيق هو عمل اختيارات بين مسارات لل فعل بدالة وبصورة أكثر اتساعاً وشمولاً وأن اتخاذ القرار يتضمن أيضاً الأفعال التي يجب أن تتم قبل التمكن من عمل الاختيار النهائي.

كما يعني أيضاً بصنع القرار البت النهائي للوصول بوضع معين إلى نتيجة محددة ونهائية.

وأن صنع القرار عملية تتدخل فيها عوامل متعددة (نفسية- سياسية- اقتصادية- اجتماعية) أي أنه توضع لتأثير أشكال تنظيمية ولتأثير هذه العوامل وضغطها.

ومن خلال التعريف السابقة تستنتج أن عملية صنع القرار هي جوهر العملية الإدارية في المؤسسات الاقتصادية لأن الأساس في صنع القرار هو اختيار موضوع بين بدائل مختلفة بعد دراسة وتفكير بحيث تعود إلى تحقيق النتائج المرجوة.

لذا تعتبر عملية صنع القرارات الجيدة عملية حرجه في الإدارة كما تشير إلى أن عملية اختيار البديل الموضوع الأنسب تتاثر بعوامل بيئية منها ما هو مؤكدة حدوثها ومنها ما هو غير معروف أو يحتمل حدوثها في المستقبل.

ثانياً "ماهية عملية صنع القرار :

تعتبر عملية صنع القرار من العمليات الهامة في الإدارة واحد مكوناتها الأساسية وقد صفت عملية صنع القرار في مقدمة عناصر الإدارة لأهميتها واعتماد بقية العمليات الإدارية عليها.

فقد ذكر جريج Gregg 1967 أن وظائف الإدارة هي صناعة القرار والخطيط والتنظيم والتقييم.

ورتبها كاميل Campeil على النحو التالي:

-صناعة القرار.

-إعداد البرنامج.

-التحضير.

-التنسيق.

-التقييم.

وتعتبر عملية صنع القرار من العمليات الصعبة المعقدة إذ يتطلب إتمامها المرور في مراحل عديدة تبدأ بجمع معلومات مشابكة من مصادر محددة، كما أنها تتعرض لعوامل ومؤثرات عديدة وتسند إلى أحسن موضوعية.

وتأثير عملية صنع القرار بالنمط السائد في الإدارة، ففي الإدارة المركزية متلاً نجد أن القرار يتركز بشكل أساس في قمة هرم التنظيم الإداري بينما نجد في النظام اللامركزي تتحرك صعوداً أو هبوطاً نحو قيمة نقاط اتخاذ القرارات أو قاعاتها.

وعملية صنع القرار عملية مستمرة تنتهي بإصدار قرار أو اتخاذ فمراحله اتخاذ القرار هي الناتج النهائي لعملية صناعة القرار، فإذا اتخذ مدير مؤسسة قرار بشأن مشكلة ما فهذا يعني أنه استقر رأيه على فكرة ما وتمر هذه الفكرة بمراحل هي في مجموعها صنع القرار وتتضمن جميع المعلومات واستشارة الآخرين ومشاركةهم واستعراض البديل والنتائج المتوقعة من وراء كل بدائل و اختيار أفضل البديل الممكن في ضوء الأهداف المحددة.

وان مفهوم عملية صنع القرار بمعناه الواسع لا يعني فقط خطوه اتخاذ القرار وإنما يشمل أيضاً تنظيمها تداخل فيه أو تتحكم به عوامل متعددة منها ما هو نفس وما هو اقتصادي وما هو اجتماعي وما هو سياسي، وتتضمن هذه العملية عدة عناصر تتعلق بالقيمة والحقيقة والظروف التي يحتمل توقعها في ذهن صانع القرار إضافة إلى الاعتبارات التي وضعها كأساس متوقع ثم بنى عليها قراره فجأة دور صانع القرار متعلقاً بشكل عام بالإعتبارات ذات الطابع السياسي الإستراتيجي.

ثالثاً أهمية صنع القرار :

صنع القرارات هي محور العملية الإدارية تلوك أنها عملية متداخلة في جميع وظائف الإدارة ونشاطاتها، فعندما نمارس الإدارة وظيفة التخطيط فإنها تتخذ قرارات معينة في كل مرحلة من مراحل وضع الخطة سواء عند وضع الهدف أو

رسم السياسات أو إعداد البرامج أو تحديد الموارد الملائمة أو اختيار أفضل الطرق والأساليب لتشغيلها وعندما تضع الإدارة التنظيم الملامن لها مهامها المختلفة وأنشطتها المتعددة فإنها تتخذ قرارات بشأن الهيكل التنظيمي ونوعه وحجمه وأسس تقسيم الإدارات والأقسام والأفراد الذين يحتاج إليهم للقيام بالأعمال المختلفة ونطاق الإشراف المناسب وخطوط السلطة والمسؤولية الأ يصل.

وعندما يقوم المدير بوظيفته القايدية فإنه يتخد مجموعة من القرارات سواء عند توجيهه مرؤوسية وتنسيق مجھوداتهم أو استئارة دوافعهم وتحفيزهم على الأداء الجيد أو حل مشكلاتهم وعندما تؤدي الإدارة وظيفة الرقابة فإنها أيضاً تتخذ قرارات بشأن تحديد المعايير الملائمة لقياس نتائج الأعمال والتعديلات التي سوف تجبر بها على الخطة، والعمل على تصحيح الأخطاء أن وجدت هكذا تجرى عملية إتخاذ القرارات في دورة مستمرة مع استمرار العملية الإدارية نفسها، كما يجب أن يبني القرار على أساس عملية ومعلومات صحيحة خاصة في حالة عدم التأكيد، هنا تظهر أهمية التنبؤ بالمتغيرات في توفر معلومات لصنع القرار في مختلف المستويات (الإستراتيجية-الإدارية-العلمية).

رابعاً "أسس صنع القرار :

يتوقف صنع القرار على أساس رئيسية تقوم على الحصيلة النهائية لتفاعل عاملين رئيسين هما كالتالي :

١- العامل الأول درجة تأثير كل عضو على القرارات.

حيث أن لكل عضو مجموعة من التفضيلات القيمية التي يتمسّك بها وهي تتمثل بمجموعة القيم العامة والإجرائية حيث أننا نفترض أن هناك اختلاف في محتوى الحقائق والمعلومات اللازمة لصنع القرار.

2- العامل الثاني التفضيلات القيمية للمعزو وتحضمن:

1- المشاركة الفعلية بين الأعضاء.

2- مدى إدراك كل عضو لذاته في المجتمع.

3- مدى إدراك الآخرين ودرايتهن بالموضوعات المختلفة المطلوب فيها اتخاذ القرار.

ويمكن صياغة هذا التفاعل في العلاقة على أساس صنع القرارات مجموع درجة تأثير العضو تفضيلاته القيمية حيث يتاثر أي قرار وصيغته بتاثير الأفراد المكونين له وقيمهم العامة والإجرائية.

خامساً "مبادئ صنع القرار":

هناك بعض المبادئ الأساسية التي تعتمد عليها عملية صنع القرار.

1- مبدأ تغلغل القرار:

وهو يعني أن اتخاذ القرارات عملية مستمرة ومتغلغلة في جميع جوانب الناشط الإداري في أي مؤسسة.

2- مبدأ التفكير المرتقب:

للوصول إلى أعلى مستوى من القرارات الممكنة إنسانياً استناداً على التفكير الابتكاري.

3- مبدأ التفكير المنطقي:

لكي يكون التفكير منطقياً يجب أن يكون خالياً من التناقض والمخالفات وأن يكون دقيقاً واضحاً.

٤- مبدأ الإنطلاق الفكري:

للحصول على أكابر حكمية من الأفكار في أقل وقت ممكن يتطلب الأمر استخدام حلقات الإنطلاق الفكري.

٥- مبدأ الحقائق:

تعد الحقائق المادة الخام التي يتعامل معها متخذ القرار ويدون الحقائق يصبح القرار خاطئاً.

سادساً "خصائص صنع القرار":

يتميز صنع القرار بمجموعة من الخصائص تتعلق بالبعض سواء كانت مبسطة أو معقدة وتمثل هذه الخصائص في الخصائص التالية:

١- وجود الرغبة في إحداث التغيير إذا تطلب الأمر ذلك وهذا يشير إلى ما ذهب إليه سيمون روبرت Simon Herber في التأكيد على أن إنخاذ القرار هو قلب الإدارة وأن مقاييس نظرية الإدارة يجب أن تكون مستمدة من منطلق وسيكولوجية الاختيار الإنساني.

٢- وفي حالة وجود رغبة في التغيير:

أ- فإن العمل يبدأ بدراسة إمكانية التغيير وهذا عن طريق جمع المعلومات بصورة مستمرة وتحليلها ومعالجتها ثم إقناع كل الأطراف بذلك مع ملاحظة أن ذلك يكون مرتفع التكلفة.

ب- تحديد درجة التغيير المطلوب إحداثها مع الأخذ بعين الاعتبار الأوضاع الاجتماعية والبيئية للمؤسسة ورغبات الأفراد العاملين بها، حتى يتم تقليله

الكثير من القيود المحيطة بالمشكلة ومعرفة الوسائل التي يتم استخدامها لتحقيق أهداف المؤسسة.

جـ- ضرورة تعريف المشكلة التي تطلب إحداث التغيير ثم وضع نموذج أو تصور لوضع معين مع الأخذ بعين الاعتبار المعطيات التالية:

١ـ- الموارد المالية والبشرية المتاحة لدى المؤسسة لإحداث التغيير.

٢ـ- أهداف المؤسسة السابقة وأهدافها من خلال عملية التغيير.

٣ـ- بدائل العملـ أي الطرق والوسائل التي تستعمل في استخدام الموارد المتاحة.

٤ـ- البيئة التي تعمل بها المؤسسة أي البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

سابعاً صفات صنع القرار :

توجد مجموعة من الصفات التي ينبغي توافرها في صانعي القرار وهي:

- الصفات الجسمية مثل الصحة والقدرة.

- الصفات العقلية مثل القدرة على الفهم والحكم والدراسة والتقدير والقدرة العقلية.

- الصفات الشخصية مثل الحيوية والحزم والرغبة وتحمل المسؤولية والولا.

- الصفات التربوية والثقافية مثل الإلمام العام بالأمور التي تتصل مباشرة بالوظيفة التي يؤديها القائم بعملية الإدارة.

- الصفات الفنية وهي المتعلقة بالوظيفة التي يؤديها الإداري بعمق وشخص.

- الصفات المتعلقة بالخبرة والتجربة وهي التي لا تكون نتيجة قيامه بعملة بطريقة سليمة.

كما يجب على صانع القرار الإنلام بهذه المداخل والأساليب المختلفة في صناعة القرار ووضعها في الإعتبار وهي:

- الأساليب التحليلية لصنع القرار.

- التحليل الاقتصادي.

- البعد الاجتماعي.

- اختيار بديل مناسب.

- المستقبلية.

.Delphi -أسوب دلفاي

- الإدارة والتنظيم عن طريق الأهداف.

- تحليل النظم.

- حساسية الموقف.

- الإدارة الموقفية.

- إدارة الصراع.

- وقت التنظيم (للإدارة).

- إدارة الأزمات.

ثامناً شروط صنع القرار :

تظهر ضرورة إنخاذ القرارات الإدارية في حالة توفر الشروط التالية:

١- الاختلاف في النتائج أي وجود اختلاف بين ما تحقق فعلاً وما كان من الممكن تحقيقه.

٢- شعور الإدارة بوجود اختلاف بين ماتم التخطيط له وما تم إنتاجه مثلاً.

٣- وجود حواجز معينة تدفع الإدارة على القيام بعملية تصحيح الاختلاف الحاصل.

٤- وجود الموارد المادية والبشرية الالزمه لإجراء عملية التصحيح أو تقليل حدة الاختلاف في النتائج.

إذا توفرت هذه الشروط مجتمعة والتي يمكن تخلصها فإنه بالإمكان القيام بعملية إنخاذ القرار.

شكل يوضح شروط صنع القرار



تاسعاً عناصر صنع القرار :

أن صنع القرار يتضمن مجموعة من العناصر نذكر أهمها:

أولاً "توفر البديل":

وجود القرار من الأصل يتطلب بديلين أو أكثر ليتم الإختيار من بينهم، أي وجود أكثر من طريقة لمواجهة الموقف والوصول إلى الهدف.

ثانياً "الإختيار":

يتميز الإنسان عن غيره من المخلوقات بالذكاء والحنكة والقدرة على دراسة الأمور وظروفها واحتلالاتها وبالتالي فالإختيار بين البديل لا بد أن يتم عن وعنون وتفكير ومحاكمة دقيقة للبدائل.

ثالثاً "الهدف" :

إن بكل قرار يعالج موضوعاً معيناً أو مجموعة من المواضيع لتحقيق هدف أو أهداف محددة مسبقاً، والأهداف هي تلك الإنجازات أو النتائج التي تعمل الإدارة على تحقيقها باستخدام الموارد المتاحة لديها والمحتملة في إطار القيد و المحددات الذاتية والمناخية التي تصاحب العمل الإداري.

وتحديد الأهداف يعتبر معياراً يمكن استخدامه لاختبار القرارات وبرر الغاية التي تتخذ القرارات من أجلها.

رابعاً "الفترة الزمنية المعتادة" :

يحتاج صنع القرار بمراحله المختلفة إلى وقت معين ويختلف هذا الوقت من موقف إلى آخر حسب سهولة أو صعوبة تحليل المشكلة واجراء المماضلة بين البدائل ولكن أن يتخذ القرار في الوقت المناسب لمعالجة الموقف.

وعلى الرغم من أنه لا توجد معايير ثابتة لاختيار تلك الوقت فإنه لا يعدو أن يكون الوقت الذي ترى فيه الإدارة أن القرار ينبع فيه أفضل الآثار تحقيقاً لأهدافه.

خامساً "البيئة والمعلومات التي يصنع فيها القرار" :

تأثير البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة بما تحتويه من عوامل سياسية اقتصادية واجتماعية ودينية على متعدد القرار عند اختياره للبدائل الملايين ، كذلك فالبيانات لها تأثير كبير وقائدة لاتخاذ القرارات.

سادساً "متعدد القرار" :

هو من له سلطة صنع القرار في المؤسسة وعمله يقودها إلى النجاح أو إلى الفشل.

ولقد أوضح كل من ويسونو اليكيس Wilson & Alexis أن هناك ستة أجزاء أو عناصر للقرار يمكن توضيحها على النحو التالي:

1-بيئة القرار:

ويشير هذا العنصر إلى المؤشرات البيئية الداخلية والخارجية التي تؤثر على متعدد القرار عند قيامه باختيار البديل الملائم.

2-متخذى القرار:

وهم هؤلاء الأفراد أو الجماعات التي تقوم بالفعل بالإختيار من بين البدائل.

3-اهداف القرار:

وهي الأهداف التي يسعى القرار لتحقيقها.

4-بدائل ملائمة لإتخاذ القرار:

غالباً ما يتضمن موقف القرار من بين بديلين ملائمين على الأقل ويمثل البديل الملائم ذلك البديل الذي يعتبر ملائماً عملياً من ناحية التنفيذ وأيضاً ماهيته في حل مشكلة قائمة.

5-ترتيب البدائل:

يكون الترتيب تنازلياً حيث يبدأ من البدائل الأكثر أهمية فال أقل.

6-إختيار البدائل:

وتمثل الإختيار الحقيقي بين البدائل المتاحة للعنصر الأخير في موقف القرار إن هذا الإختيار يؤكد حقيقة أن القرار قد اتخاذ.

وبالإضافة إلى هذه العناصر توجد عناصر أخرى محورية لصنع القرار والتي من أهمها ما يلى:

- أ-حالة طبيعية.
- ب-الأهداف والغايات المطلوبة.
- ج-ترتيب البدائل.
- د-صانع القرار ذاته.
- هـ-البدائل المناسبة.
- وـ-الاختيار النهائي ذاته.

عاشرًا "اركان ومحاور صنع القرار :

أ-لصنع القرار ركunan أساسيان هما كالتالي:

- 1-أن يكون هناك أكثر من مسلك أو طريقة لمواجهة موقف معين.
- 2-أن يختار صانع القرار ويادرالك بين البدائل التي تليها.

بـ-ولصنع القرار عناصر محورية تشمل على:

- 1-حالة طبيعية.
- 2-الأهداف والغايات المطلوبة.
- 3-ترتيب البدائل.
- 4-صانع القرار ذاته.
- 5-البدائل المناسبة.

6- الإختيار النهائي ذاته.

ولكن أشتراك أناس متخصصون في موضع معين في صنع القرار خاص به يكون ذلك أفضل وأكثر فاعلية.

- كما تستخدم عملية صنع القرار في كافة أنواع المنظمات تؤثر الأدوار التي يشغلها صانع القرار على طبيعة هذه القرارات.

الحادي عشر "محكّمات صناعة القرار :

ترتبط عملية صناعة القرار بالتنظيم الإداري والتي يحكم مسار هذه العملية والتي تؤدي إلى التعرف على طبيعة عملية صناعة القرار لها من خلال التعرف على المحكمات الآتية:

1- عند أي مستوى في التنظيم تتخذ القرارات رسمياً.

2- كفاية وصحة المعلومات عند مستوى إتخاذ القرار.

3- درجة إمام متخدى القرارات بالمشاكل الخاصة التي توجد عند المستويات الدنيا في التنظيم.

4- مدى ملائمة مستوى إتخاذ القرار.

5- هل تساعد عملية إتخاذ القرارات في خلق الدوافع الالزمة؟.

6- إلى أي مدى يتحيز المرؤوسين قرارات متعلقة بعملهم؟.

الثانية عشر "مستويات صنع القرار :

إن عملية صنع القرار عملية ذات شقين وهمما يكال التالي:

1-الشق الأول

إنساني يتمثل في أن بكل فرد يفهمه أمر من الأمور ينبغي أن يكون له على حسب مستوى نضجه وخبرته وثقافته -رأي في تقرير هذا الأمر أو إعادة تقريره- فلكل رأي قيمة حسب كفاية صاحبه ومؤهلاته ولكل رأيه عند حدود المستوى الذي يعمل عنده وهذا يقود إلى الشق الآخر من العملية وهو كالتالي:

2-الشق الثاني

العلم والخبرة المتضمنتان في القرار فليست العبرة في عملية صنع القرارات أساساً أن يجمع الأفراد على قرار وإنما العبرة أو لا وقبل بكل شيء أن يقوم هذا القرار على دراسة ودراسة وعلم وإن الاجتماع على قرار أمر ما لم يسانده العلم بل مالم يرتكز على العلم قومنا وخسارته وخصوصاً في عصرنا الحاضر.

إن عملية صنع القرارات لا تقتصر على مستوى دون مستوى آخر، وإنما تتم على مستويات حسب المساحة التي يشملها موضوع بكل قرار وبعبارة أخرى إن التفكير في قضية صنع القرارات ينبغي إلا يقوم على أساس المفاضلة بين مستوى وأخر، واستبدال مستوى بمستوى آخر، كما أن عملية صنع القرارات وإن شارك فيها أكبر عدد من الأفراد الذين تهمهم هذه القرارات لابد أن ترتكز سلطة إصدارها في النهاية في نقاط أساسية فردية أو جماعية في التنظيم الإداري.

لقد أشار سيمون Simon إلى أن عملية صنع القرارات تنقسم بين الإدارات العليا والوسطى والدنيا حتى يتسم التنظيم الكلى بالكفاية والفاعلية إذ تقوم الإدارة العليا بوضع الخطوط العريضة للسياسة العامة تم تعامل الإدارة الوسطى على

تحويل هذه السياسات إلى قرارات وأخيراً تتولى الإدارة الدنيا الإشراف على تنفيذ هذه القرارات، ومعنى هذا أن التنظيمات الرسمية ههي أبنية لصناعة القرارات لأن التنظيم يحدد لكل شخص فيها ما يجب أن يتخذ من قرارات حكماً يحدد له في نفس الوقت التأثير أو النفوذ الذي يجب أن يخضع له عند إنخاذه لتلك القرارات.

الثالث عشر "مهارات صنع القرار":

إن عملية صنع القرار تتطلب مهارات يمكن تعلمها وتطبيقها وتقويمها فإذا ما ستسخدم صنع القرار بمهارة فإنه من المحتمل غالباً أن الناتج سوف يكون مقتناً وفي الحقيقة يكون لدى صانع القرار الماهر حرية شخصية أكبر لأن احتمال فرصة اكتشافه أو خلقه لبدائل جديدة تكون أكبر ويستطيع تقليل الشك في اختياراته ويحدد من درجة تدخل الصدقة أو الأفراد الآخرين في تحديد مستقبلية فتعلم مهارة صناعة القرار يزيد من احتمال تحقيق كل فرد لما يراه ذات قيمة.

وقد حدد أبوت Abbott مهارات صناعة القرار الخمس التي تسهم في فاعلية المدير وتشمل:

- 1- مهارة التفريقي "التمييز/المماضكة" بين أنواع القرارات.
- 2- مهارة تحديد حكمية ونوع المعلومات المطلوبة للوصول إلى قرار ما.
- 3- مهارة تحديد مشاركة الآخرين المناسبة للتوصيل إلى قرارات.
- 4- مهارة تحديد "تقرير أولويات العمل".
- 5- مهارة توقع النتائج المتوقعة وغير المتوقعة للقرارات.

وبالإضافة إلى هذه المهارات هناك مهارات أخرى لإتخاذ القرار والتي من أهمها ما يلى:

1-مهارة الأولويات المهمة.

2-مهارة البدائل والإحتمالات والخيارات.

3-اعتبار جميع العوامل.

4-النتائج المنطقية.

5-الأهداف.

6-معالجة الأفكار.

وبالإضافة إلى ذلك يمكن إيجاز المهارات الأساسية التي ينبغي أن يكتسبها المديرين فيما يلى:

1-التعرف على المشكلة والعوامل المسؤول عنها.

2-تحديد الأولويات لواجهة المشكلة ومن سيتخذ القرار.

3-اختيار الطريقة المناسبة لإتخاذ القرار وحسن التعامل مع صور التعارض في إتخاذ القرار.

4-تشخيص طرق تأثير القرار بالعلاقات بين الأفراد ومدى تأثير القرار بطريقة إتخاذ.

5-الاتصال بين المؤسسة والمجتمع بشأن المشكلة.

6-إشراف الإداريين والعامليين في إتخاذ القرار.

7-التعرف على المدى الزمني المطلوب وتحديد الوقت المناسب لإتخاذ القرار.

8- تحديد من سيتحمل النتائج المترتبة على القرار.

9- متابعة تنفيذ وتحديد مدى فاعلية القرار المتخذ.

10- حسب تأييد المتأثر بالقرار.

الرابع عشر "نظيرية صنع القرار :

تقوم نظرية صنع القرار بناء على عدد من الفروض وهي كالتالي :

1- الفرض الأول:

إن عملية صنع القرار هي سلسلة من الأحداث التي تشتمل على تحديد وتشخيص مشكلة والتطور العائس لخطة المشكلة، والمبادرة بالخطة وتقدير نجاحها.

وتكون عملية صنع القرار من خمس خطوات متتابعة وهي كالتالي :

1- التعرف على المشكلة أو القضية وتحديدها.

2- تحليل الصعوبات في الموقف الحالي "الموجود" .

3- بناء أو إقامة المعايير المناسبة لحل الصعوبات.

4- عمل خطة أو إستراتيجية للتنفيذ تتضمن تحديد البديل الممكنة والتنبء بالنتائج المحتملة لكل بديل والمداولة و اختيار أفضل بديل للعمل والتنفيذ.

5- المبادرة بخطة عمل :

وعلى الرغم من أن هذه العملية تمثل متابعة حيث تعتبر كل مرحلة أساساً منطقياً للأخرى فإن طبيعتها الدائرية تقترن :

أ- أنه ربما تدخل العملية تحت أي مرحلة.

ب- أن الخطوات والمراحل في حركة دائمة أثناء عملية إدارة المؤسسات.

2- الفرض الثاني:

الإدارة هي إجراء عملية صنع القرار بواسطة فرد أو جماعة في سياق تنظيمى وعملية صنع القرار هي مجموعة من المراحل المتداخلة والتي يمكن فصلها ووصفها بآي جاز.

والإدارة من ناحية أخرى هي الأداء الواقع الملموس للعملية في سياق تنظيمى محدد والبيئة المحيطة بها.

والإدارة إذن وبصورة شاملة ذات عدد من الخصائص منها:

1- الإدارة لديها الميل أن تستمر وتندوم.

2- تحاول الإدارة أن تحمى نفسها من التفكك والدمار الداخلى لذلوك تهتم بالناحية الأخلاقية ورضا العاملين بها.

3- أنها تسعى للبقاء ولهذا فهي منافس لأنماط السلوك الأخرى كما أنها تسعى للتقدم والنمو والدافع للنمو يتم ليس فقط بالنيابة عن المنظمة ولكن بالنيابة عن إدارة نوعية محددة.

ويتضح من الخصائص السابقة أن المديرين يبذلون أقصى ما لديهم من أداء لزيادة الجهد والمحافظة على سير العملية واستمرارها والإبقاء على الترابط الداخلى والمحافظة على وضع مكانة المؤسسة بين منافسيها ومساعدتها على التقدم والإزدهار.

3-الفرض الثالث:

إن العقلانية والمنطقية التام في عملية صنع القرار عملية غير ممكنة حقاً لذلك فإن الإداريين يحبثون عن الرضا لأنهم لا يملكون المعرفة والمهارة والقدرة ليرتتوا بعملية وصنع القرار.

والإدارة الفعالة تتطلب صنع القرار بطريقة منطقية وتعتبر القرارات منطقية عندما تكون ملائمة لإنجاز أهداف محددة ومع ذلك فالقرارات الإدارية غالباً تكون معقدة جداً وتكون العقلانية المنطقية محدودة لعدة أسباب منها.

لا يمكن ببساطة معرفة كل البدائل وذلك قد يرجع إلى وجود العديد من الاختيارات لا يدركها العقل، بالإضافة إلى ذلك لا يمكن توقع النتائج المحتملة لكل بديل لأنه من الصعب التنبؤ بالأحداث المستقبلية بطريقة دقيقة وتقويمها بطريقة واقعية.

فالعقلانية ليست محدودة فقط بمعى المعرفة لدى الإداري بل أيضاً بالمهارات غير الواقعية والعادات لديه والتي تعكس أيضاً قيمة وإدراكه للفرض الذي قد تنحرف عنه أهداف المؤسسة.

إن الأفراد لا يستطيعون صنع القرارات الإدارية تهتم باختيار وإنجاز البدائل المرضية بدلاً من البدائل الأفضل والأكثر عائدًا.

4-الفرض الرابع:

الوظيفة الأساسية للإدارة هي تزويد كل مروءوس بالبيئة الداخلية للقرار لكن يكون متوافقاً ومنطقياً ومعقولاً من المنظور الشخصي والتنظيمي.

ولأن الأفراد لا يستطيعون صنع قرارات إدارية منطقية ومقنولة تماماً فالإدارة يجب أن تحدد مدى القرارات لكن تكون أكثر عقلانية وأيسر تنفيذاً فالبنيان الإداري يمد أعضاء المؤسسة بمجموعة من الأهداف التنظيمية والغايات والأغراض وهذه البيئة تتحقق وتحدد الأدوار وبالتالي تقلل عدد البدائل.

5-الفرض الخامس:

إن عملية صنع القرار هي تمثيل عام للسلوك يوجد في الإدارة المنطقية لكل مناطق العمل الوظيفية.

هذا مكان لابد من صنع وتنفيذ القرارات بطريقة منطقية وحازمة فإن العملية الدورية لصنع القرار ستكون أساسية ليس فقط في كل مهمة من هذه المهام ولكن أيضاً في أوسع المناطق الوظيفية للإدارة.

الفصل الثالث

أساليب ومراحل صنع القرار

- مقدمة -

- **أولاً** "أساليب صنع القرار".
- **ثانياً** "مراحل صنع القرار".
- **ثالثاً** "خطوات عملية صنع القرار".
- **رابعاً** "العوامل المؤثرة في صنع القرار".
- **خامساً** "العوامل المؤثرة في فعالية صنع القرار".
- **سادساً** "طرق المستخدمة في صنع القرار".
- **سابعاً** "تنمية الكفاءات البشرية لتفعيل صنع القرار".

الفصل الثالث

أساليب ومراحل صنع القرار

مقدمة:

أصبح صنع القرار علماً وقتاً يمكن إتقانه من خلال عدد من الطرق والأساليب الحديثة كما أن النجاح في أي مجال من مجالات النشاط الإنساني مرهون بإتخاذ القرار الجيد الفعال.

وتمثل عملية صنع القرار العملية التي يتم بموجبها بتحديد المشكلة والبحث عن أنساب الحلول لها عن طريق المفاضلة والموضوعية بين عدد من البديل والاختيار الحذر والمدرك والهدف لحل المشكلة التي من أجلها بمراحل متسلسلة وأى تجاوز لأحد هذه المراحل سينتظر عنه قرار ناقص أو غير فعال بحيث تبدأ هذه العملية بتشخيص المشكلة وتحليلها ثم تحديد البديل الممكنة ليتم دراستها ومقارنتها وإختيار البديل لامناسب منها ثم القيام بالتنفيذ والمتابعة وأخيراً تقييم البديل وإعادة العملية إن لزم الأمر.

وان عملية صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية حصيلة جهد جماعي، فهو نشاط يقوم من خلاله صناع القرار بإتخاذ بديل من البديل من أجل إيجاد الحل المناسب للمشاكل المتزايدة التي تواجهها المؤسسة بسبب عدم الأداة المرتبطة ببيئة القرار سواء البيئة الداخلية أو الخارجية للمؤسسة ولهذا من المهم أن يتمتع صناع القرار بالكفاءات اللازمة التي تمكنهم من الحصول على المعلومات في الوقت الحقيقي واستخدام توليفة من الطرق من أجل تقليل هامش عدم الأكادة الأمر الذي يتبع لهم تحقيق الأهداف المسطرة.

أولاً "أساليب صنع القرار :

تنعدد أساليب صنع القرار وتتنوع في صعوبية إتخاذها أو سهولتها بالنسبة للجهد والتكلفة والوقت والدقة في تقدير النتائج ويعتبر الحدس والحكم الشخص من أسهل أساليب صنع القرار ثم تدرج تلك الوسائل في الصعوبة والتعقيد من استخدام الأساليب الكمية الحديثة في صنع القرار.

ويمكن تصنيف الأساليب المستخدمة في صنع القرار إلى ما يلى:

أ-أسلوب الحدس الشخص أو البديهة:

يعتبر هذا الأسلوب من الأساليب الجدلية في صنع القرار كونه يفتقر للأساس العلمي الصحيح فهو يعتمد على الحدس الشخص لصانع القرار ونظرته للأمور وتقديره لها على أساس شخصي، كما أنه غالباً ما يستمد حكمه من خبراته السابقة وخلفياته الثقافية والمعلومات المتوفرة لديه، وطالما أنه لا يستخدم طريقة موضوعية أو معايير معينة في صنع القرار فإن نجاح نتائج التنفيذ أو فشلها يعتمد على مدى قدراته النظرية أو فشلها في فهم المعلومات واستخدامها لوضع قواعد تقديرية لاختيار الحل المناسب.

ب-أسلوب مراجعة القوائم:

يعتبر هذا الأخير أكثر الأساليب بساطة حيث يقوم على تحضير قائمة تحتوى على عدد كبير من العوامل التي تؤثر على نتائج القرار، على أن تكون هذه العوامل إيجابية حتى يتم اختيار البديل المناسب من بين بدائلين فقط.

ج-الأسلوب الوصفي:

يقوم هذا الأخير على وصف الحقائق وال العلاقات الموجودة بين متغيرات مشكلة ما، بحيث يدرس المسؤول صفات كل متغير "الإيجابية والسلبية" ثم يحدد أهميته كل متغير ليحدد في الأخير النتائج التي تترتب على اختيار متغير دون غيره من المتغيرات ومن ثم يبني هذه النتائج قراره النهائي، ويتضمن هذا الأسلوب مجموعة من الطرق المستخدمة في صنع القرار هي طريقة التصنيف أو الأولويات وطريقة تحليل تشكل الحالة.

د-الأسلوب المعياري:

يتضمن هذا الأسلوب بعض الأساليب الكمية المستخدمة في صنع القرار، لاسيما في حالات المخاطرة وعدم التأكيد إذ يمكن التوسيع في دراسة العلاقات التي ترتبط بين المتغيرات والعوامل المختلفة في صنع القرار وعلى تحديد النتائج التي يعطيها كل قرار بشكل كمئي بعيد عن التقدير الشخصي.

ومن الطرق المعيارية المستخدمة في صنع القرار نذكر:

-نقطة التعادل.

-مصفوفة العائد.

-شجرة القرارات.

-الرقابة على المخزون.

-التحليل الحدي.

هـ-الأسلوب الكمي:

يعتمد هذا الأسلوب بخلاف الأساليب السابقة على استخدام النماذج الرياضية وبحوث العمليات وبعض الأدوات الإحصائية والإعلام الآلي التي تعمل على تحليل البيانات والمعلومات للوصول إلى القرار المناسب بعيداً عن الحدس والحكم الشخصي إلا أن هذا لا يعني أن استخدام هذه الأساليب سوف يلغى التقديرات الخاطئة أو احتمالات الوقع في الخطأ، لكن نسبة الخطأ ستكون أقل مما يمكن باستخدامها.

ثانياً "مراحل صنع القرار :

يؤكد علماء الإدارة على أن هناك مراحل متعددة لصنع القرار حيث أن هناك اختيار بين البديل ويتمثل هذا الاختيار بنهاية المطاف أو الهدف الذي تسعى إليه في صنع القرار فبمجرد بعده مراحل حتى يصل إلى النهاية ومن هذه المراحل التعرف على الموقف ثم تحديد المشكلة وصياغة البديل ثم الموازنة بينها واتخاذ القرار المناسب وأخيراً تنفيذه.

-وفيها يلى هذه المراحل بشئ من الإيجاز:

1-مرحلة تحديد المشكلة:

فيها تحدد طبيعة الموقف أو الموضوع الذي تزيد الوصول إلى قرار بشأنه ولا بد من تحديد الموضوع تحديد واسحاً وتحديد أبعاده والنتائج المتربطة على جزء وما يتخد بشأن هذا الموضوع يعني هذا دراسة الموضوع المراد اتخاذ قرار بشأنه ويمكن تسمية هذه المرحلة بمرحلة دراسة الموضوع وهذه المرحلة تساعدنا على الإعداد للمرحلة التالية وهي مرحلة وضع الحلول المتعددة والبدائل.

2-مرحلة وضع الحلول والبدائل:

بعد عملية الدراسة والوقوف على أبعاد الموقف وطبيعة المشكلة يمكن تحديد كل الحلول الممكنة ووضع تصور وبديل لكل منها على أساس إذا فشلت إحداها يكون هناك البديل قائماً ويكون تحديد المزايا والعيوب لكل حل أو بديل معين ويكون ذلك باستخدام أسلوب التقويم لهذه الحلول والبدائل وفي ضوء هذه المرحلة يتم التمهيد للمرحلة الأخيرة هي.

3-مرحلة الإختيار الأمثل للبدائل العلمية:

وهي نهاية حيث تقوم كل المزايا والعيوب بكل قرار أو حل الموضوع والإختيار الأفضل لهذه الحلول والبدائل للوصول إلى اتخاذ القرار الا وهو اتخاذ القرار النهائي.

وهناك من يرى أنه يمكن وضع نموذج لعملية صنع القرار حيث يتضمن أربع مراحل رئيسية وتحتوى كل مرحلة على أكثر من خطوة وذلك على النحو التالي:

-المرحلة الأولى:

تشمل هذه المرحلة على الخطوات التالية:

- أ- تشخيص الحالة القائمة وخطواتها.
- ب- إدراك وجود الحالة.
- ج- جمع ما يمكن أن يتاح من معلومات عن الحالة وتحليلها.

-المرحلة الثانية:

تحديد البدائل الممكنة وفيها يتم:

- أ-استخراج البدائل المحتملة وتحليلها.
- ب-استخراج البدائل واستيفاء الأكتر قابلية للتطبيق منها.
- ج-تقدير البدائل المستقادة واستعراض حالتها وفاعليتها.

-المرحلة الثالثة:

إنخاذ القرار والإختيار بين البدائل المكافنة وذلك:

- أ-بالمقارنة بين البدائل المستقادة.
- ب-إختيار البديل الأفضل بينه حسب تقرير متعدد القرارات.

-المرحلة الرابعة:

يعنى البديل المختار موضع التطبيق وبالإضافة تعدد النماذج التحليلية لعملية صنع القرار ورغم ما يبدو من اختلاف بين الباحثين في هذه الموضوع إلا أن صنع القرار يمر بمجموعة مراحل إلا أنهم يختلفون في عدد هذه المراحل وترتيبها.

-فمثلاً يحدد جريفت Griffith هذه المراحل في:

- أ-تحديد وحصر المشكلة.
- ب-تحليل وتقدير المشكلة.
- ج-وضع المعايير أو المقاييس التي بها سوف يتم تقدير الحل أو وزنة كحول مقبول وكاف للحاجة.

د- جمع المعلومات.

د- صياغة وإختيار الحل أو الحلول المفضل وإختياره مقدماً.

هـ- وضع الحل الأمثل موضع التنفيذ.

- أما لندرنج Lunderg فيضع صورة أخرى على النحو التالي:

أ-تعريف القضية.

بـ- تحليل الموقف القائم.

جـ- حساب وتحديد البدائل.

دـ- المداولـة.

هـ- الإختيار.

ويرى سيمون Simon أن القرار يشتمل على ثلاثة مراحل رئيسية هي:

أـ- اكتشاف المناسبات لصنع القرار.

بـ- اكتشاف سجل الأعمال الممكنة.

جـ- الإختيار بين سبل العمل.

وقد تكون عملية صنع القرار عملية رشيدة منطقية هادفة بصيرة العواقب (دا) استخدام فيها التمييز وحسن التقدير وقد تكون على خلاف ذلك على أنها تتخذ الشكل التالي في صورتها الأولى "القرارات الرشيدة".

1- تحديد المشكلة او الموضوع منار البحث.

2- تحليل الموقف.

3- تحديد البديل والتدبير فيها.

4- التفكير في النتائج التي يتربّع على الأخذ بكل من البديل ودراسة هذه النتائج.

5- الإختيار من هذه البديل.

إن هذا التسلسل يفترض توافر عنصري الإرشاد وحسن التقدير والتمييز كما يفترض إعطاء فرصة للتأمل والتفكير وإمكان الإختيار بين البديل علمًا بأن العوامل التي تحدد الرشد في مجال الإدارة تشتمل على القيم المتعلقة بالعواطف والإحساسات وديناميكيّة الجماعة علاوة على عوامل الشخصية المتباينة ومن ذلك يمكن أن نرى أن خطوات صنع القرار تتمثل في :

- تحديد المشكلة واقتراح الحلول البديلة وإختيار بعض الحلول ووضع بعض خطط العمل والتقويم.

وهذه الخطوات ومراحل مرتبطة بعضها ببعض عند التطبيق العملي و تستطيع الجماعة أن تعمل وتفكر في الإتجاه الذي تريده في حدود هذه الخطوات وهذا التقسيم من أجل التحليل أكثر من أجل الإصرار على أن تتبع كل مرحلة في نظام منطقي وكل خطوة تعد شيئاً ضرورياً وهاماً.

ونجد الإشارة هنا أن مراحل صنع القرار غير متافق عليها بين الكتاب ويمكن تلخيص مراحل هذه العملية فيما يلى:

-تعريف وتحديد المشكلة:

التي تعتبر الخطوة الأولى في سبيل الوصول إلى حل لها، ففي حالة عدم معرفة المشكلة الحقيقة فإن القرار الذي سوف يتخذ سيكون قرار غير سليم بعد ملائمة للمشكلة التي تصدر بشأنها.

-تحديد الهدف:

يرتبط تحديد الأهداف المطلوب الوصول إليها بتعريف المشكلة والحلول المقترنة للقضاء عليها فالهدف هو النتيجة التي تخطط للوصول إليها.

-جمع البيانات:

يتم في هذه المرحلة جمع كافة البيانات المتعلقة بالمشكلة ويتوقف عمل هذه المرحلة على كفاءة البيانات التي تعتمد في النهاية على التوفيق في جمعها في الوقت المناسب لاستخدامها.

-تسجيل الحقائق وتصنيفها:

لا تعتبر المعلومات التي جمعت عن المشكلة ذات فائدة بدون تسجيل وتصنيف أي أنه يجب في هذه المرحلة تحضير البيانات وتصنيفها بالطرق التي تيسر معالجتها والاستفادة منها.

-تحديد البديل الممكن:

يتم في هذه المرحلة حصر البديل (الحلول) الممكنة للمشكلة وفقاً للبيانات والمعلومات التي تم جمعها في المرحلة السابقة واستبعاد البديل غير المناسب حتى يتسع إيجاد حل ممكن للمشكلة.

وبالإضافة إلى هذه المراحل فقد تعدد النماذج التحليلية لعملية صنع القرار ورغم ما يبدو من اختلاف بين الباحثين في هذا الموضوع إلا أن هناك عناصر اتفاق بينهم وكذلك يتفق الباحثين على أن صنع القرار يمر بمجموعة مراحل إلا أنهم يختلفون في عدد هذه المراحل وترتيبها وهي كالتالي:

1-المراحل الأولى:

تحديد الهدف بوضوح لأنه بذلك يوجه خطواتنا نحو اتخاذ القرار.

2-المراحل الثانية:

التفكير بأكبر عدد ممكن من الإمكانيات فمنها يستخلص وينتبق القرار.

3-المراحل الثالثة:

فحص الحقائق مهم جداً فعدم توفر المعلومات قد يقودنا إلى قرار غير صحيح.

4-المراحل الرابعة:

التفكير في الإيجابيات والسلبيات للقرار الذي تم اتخاذه فيجب فحص كل إمكانية وما يمكن أن ينتج عنها وقياس مدى كونها مناسبة أو غير مناسبة.

5-المراحل الخامسة:

مراجعة جميع المراحل مرة أخرى والإنتباه فيما إذا أضيفت معلومات جديدة أو حدث تغيير ثم تقرر بعد إذن وإذا لم يكن القرار مناسباً يمكن عمل فحص جديد.

- حكما ميز سيمون Simon أن مراحل صنع القرار تمر بثلاث مراحل أساسية هي كالتالي:

1-مرحلة الاستخبار.

2- مرحلة التصميم.

3- مرحلة الإختيار.

ثالثاً - خطوات عملية صنع القرار :

تتطلب عمليات صنع القرار استغلال فرصة معينة أو حل مشكلة معينة وهو ما يستدعي التعرف على كيفية الوصول إلى القرار المناسب والأفضل وذلك من خلال إتباع الخطوات الأساسية التالية:

1- تحديد وتشخيص الموقف أو المشكلة "تحديد التغيرات".

2- تحديد الهدف المنشود من القرار.

3- جمع البيانات اللازمة ذات الصلة بالمشكلة والتفكير في البديل الممكنة.

4- التحليل والمقارنة بين البديل المتوفرة.

5- تطبيق الأساليب اللازمة لاختبار البديل الملائم.

6- اختبار البديل الأفضل وتنفيذها (يتحقق أقل تكلفة وأقل وقت وبحقق الهدف المسطر).

7- مراقبة التنفيذ وتقييم النتائج واجراء التعديلات اللازمة.

ويمكن تلخيص خطوات عملية صنع القرار في الشكل التالي:

شكل يوضح خطوات عملية صنع القرار



رابعاً "العوامل المؤثرة في صنع القرار :

لقد اكتسب مفهوم صنع القرارات أهمية كبرى نتيجة لأفكار ونظريات علماء السلوك الذين أسماها في التعرف على المتغيرات التي تتفاعل في عملية صنع القرارات.

ويمكن حصر تلك المتغيرات في مجموعات ثلاثة:

١- العوامل الشخصية أو التكوين النفسي والإجتماعي للشخص متعدد القرار.

٢- العوامل الإجتماعية التي تصف البيئة الاجتماعية التي يتخذ القرار في إطارها.

٣- العوامل الحضارية أو الثقافية التي تصف الأساليب والعادات والتقاليد التي تحكم الأفراد والجماعات في تصرفاتهم في مجتمع معين.

أنه في الوقت الذي يمكن فيه ترجمة بعض المتغيرات المؤثرة في صناعة القرار والتعبير عنها بصورة رقمية تتوافق مع منطلق التحليل الرياضي إلا أن هناك متغيرات أخرى يصعب أو يستحيل ترجمتها رقمياً مما قد يسبب نظرية اتخاذ القرارات ببعض أوجه القصور:

وهناك عدة عوامل تؤثر في صنع القرار منها ما يلى:

١- أهداف المنظمة.

٢- الثقافة السائدة في المجتمع.

٣- الواقع ومكوناته من الحقائق والمعلومات المتاحة.

٤- العوامل السلوكية.

وهناك أيضاً بعض العوامل التي تؤثر بصورة كبيرة في نوع القرار وهي التي يتخذ منها الأساس الذي يقوم عليه القرار الجيد والوسط المحيط بإتخاذ القرار والناواхи السيكولوجية لتخاذل القرار وتقويتها والطريقة التي يتم بها توصيل القرار واشتراك المعينين بالقرار أو من يشملهم.

ومن العوامل التي يجب على الإداري تقديرها عند صنع القرار:

(القيم القانونية-العرف-الحقائق-التاريخ-الحالة المعنوية-الرؤساء- جماعات الضغط-الموظفون-طبيعة الخطة-المروءون-الميزانية-توقعات المستقبل).

إن صنع القرار بصفة عامة والقرار التربوي بصفة خاصة كسلوك إداري لا يكون تلقائياً أو اختيارياً، وإنما هي نتاج طبيعي لتفاعل القيم وأنماط السلوك بالمجتمع ككله، وعلى هذا الأساس فإن محاولة دراسة القرار التربوي إنما هي في الواقع محاولة لدراسة وفهم المجتمع ما هي في الواقع إلا امتداد للبيئة الاجتماعية الكبرى بما فيها من عوامل الكفاية أو عدم الكفاية العزيمة أو التواكل، الميل للسيطرة أو الإتجاه نحو الديمقراطية والجماعية الميل إلى

التمسك بالنظام أو الخروج عليه تقدير أهمية الوقت واحترام الموعيد أو التفريط فيها.

خامساً "العوامل المؤثرة في فاعلية صنع القرار :

يخضع صانع القرار إلى بعض العوامل التي تؤثر في فاعلية قراراته يمكن تقسيمها إلى جانبيين:

١- العوامل الإنسانية:

هناك عوامل إنسانية تؤثر في عملية الإختيار بين البديل، ويتربّب عليها نتائج تتعكس على رشد القرار وسلامته قد تكون نابعة من الفرد صانع القرار أو من سلوك مساعدية أو من المسؤولين ومن يمسهم القرار.

أ- الفرد صانع القرار:

فيما يلى العوامل النابعة من شخصية صانع القرار ومدى تأثيرها على صنع القرار.

- الفهم الشامل للأمور:

يقصد بذلك إلمام صانع القرار بالمعارف الإنسانية بحيث يكون لديه معرفة شاملة بما يدور حوله، وأن يكون متقدماً حتى يكون ملماً بخطوات صنع القرار وتسلسلها والعلاقة بينها، وهذه القدرة خاضعة لعملية التعلم والتطور وحسب Dhucker فإن الفاعلية الإدارية (عملية صنع القرار جزء منها) ليست قدرة فطرية ولكنها مكتسبة.

-القدرة على التوقع:

إن توفر القدرة على التوقع لدى صانع القرار يمكنه من التطلع إلى المستقبل وفحص إحتمالياته، مما يمكنه من وضع تقدير سليم للموقف أخذًا في الإعتبار كل العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن يكون لها تأثير على الموقف الذي يتصل بالقرار، وتزداد هذه القدرة كلما اتسعت معرفته بالماضي وحاضر المؤسسة وأيضاً كلما كان أكثر تفهماً لمتطلبات الموقف بما في ذلك إدراكه لعادات واتجاهات مرؤوسية ومساعدة.

-القدرة على المبادأة والإبتكار:

إن توفر هذه القدرة لدى صانع القرار تمكنه من إبتكار وإبداع أفكار جديدة تساعده على إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل الصعبة، وعليه صنع قرارات صافية وتنفيذها دون تردد.

-القدرة على تحمل المسؤولية:

تظهر قدرة صانع القرار على تحمل المسؤولية وثقته في نفسه من خلال بعض المؤشرات أهمها سعيه وراء أفكار جديدة وقدرته على تنفيذ قراراته، واصراره وعدم تردد عند مواجهة المواقف الصعبة مع قدرته على صنع القرارات التي لا تكون محببة ولكن ضرورية.

-اتجاهات صانع القرار وأخلاقه:

يتأثر صانع القرار بقيم إجتماعية تحكم سلوكه وتصرفياته، حيث أثبتت إحدى الدراسات أن الأفراد ذوي الميولات التسلطية يميلون إلى اتخاذ قرارات بشكل انفرادي إشباعاً لرغباتهم في السيطرة والتحكم، كما تؤثر الأخلاق في عملية صنع القرار كالشجاعة والعدالة والثقة وبقظة الضمير.

الخبرة

خبرة صانع القرار تمكنه من موازنة الجوانب الإيجابية والسلبية للبدائل المتاحة والتنبؤ بآثارها.

مساعدي صانع القرار:

بحكم قرب المساعدين من صانع القرار يمكن أن يؤثروا في توجيه قراراته، كما تتأثر هذه الأخيرة بمدى متانة العلاقات الموجودة بينه وبين مساعديه، فعدم متانتها يعيق عملية الاتصال إلا ضمن حدود ضيقه، مما يتربّط عليه عدم كفاية ودقّة المعلومات التي يبني عليها قراراته، والنتيجة صنع قرارات بناء على معلومات مشوّهة.

جـ- المرؤوسون وغيرهم من يعممهم القرار:

يتضح دور المروّسين وتأثيرهم في فعالية القرار في المراحل الأولى لعملية صنع القرار والخاصة بتحديد المشكلة وجمع المعلومات الواقية، إذ يكون لا قراراً حاتم وتصوراتهم واتجاهاتهم حول المشكلة والحلول البديلة تأثير في اختيار البديل الأفضل، بالإضافة إلى دورهم في مرحلة تنفيذ القرار، إذ يكون لتعاونهم واقتلاعهم بالحل أثر فعال في عملية تنفيذه.

٢- العوامل المنشطة:

القرار هي مجموعة العناصر أو النظم البيئية التي تؤثر في القرار وتتأثر به، ويمكننا التمييز بين بينتين داخلية وخارجية، ويلعب كل منهما دوراً هاماً في عملية صنع القرار.

أ-عوامل البيئة الداخلية تتمثل في العوامل التنظيمية ومن أهم هذه العوامل

-نحو التنظيم الإداري:

تتأثر القرارات بدرجة اللامركزية في التنظيم ، لما يترتب عن هذه الأخيرة من مزايا تتعكس آثارها الإيجابية على عملية صنع القرار، ومنها تحقيق السرعة في صنع القرار وزيادة في تقبل القرار وإدراك أكبر لظروف المشكلة محل القرار، كما تتأثر القرارات بالمستوى الإداري، فتعددتها يصعب وصول المعلومات من القاعدة إلى قمة التنظيم مما ينعكس سلباً على عملية صنع القرار.

-الاتصالات الإدارية:

تحتاج عملية صنع القرارات الفعالة إلى شبكة اتصالات فعالة لجمع المعلومات والحقائق التي تستند عليها مراحل هذه العملية وكذا توصيل اقرار إلى من يعنفهم الأمر في الوقت المناسب.

ب-عوامل البيئة الخارجية:

ت تكون البيئة الخارجية من العوامل الاجتماعية والإقتصادية والسياسية كالأنشطة الخاصة بالشركات المنافسة والصناعات الأخرى الإكتشافات العملية والنظم المالية والبنكية والإبتكارات التكنولوجية والتعليمات والقوانين والعادات والقيم وكلها عوامل تؤثر في درجة فعالية القرار.

سادساً "الطرق المستخدمة في صنع القرار :

يشكل عام لا توجد وصفة سحرية من أجل حسم وضعية معينة، أي انه لا توجد طريقة علمية مثل من أجل صنع قرار جيد، فالقاعدة الوحيدة بالنسبة للمؤسسة

من أجل توضيح القرار هي وضع إستراتيجية، ومن أجل مواجهة عدم الأكاددة المرتبطة بصنع القرار، يعتمد صناع القرار على مجموعة من الطرق كالحدس والخبرة والمقارنة والإستشارة والصدفة، ضمن هذه اللعبة الصغيرة يلجأ بعضهم إلى التوليف بين هذه الطرق وذلك حسب طبيعة مجال الدراسة بهدف تقليص هامش عدم الأكاددة ومن بين هذه الطرق ما يلى:

١- التفكير الفردي:

تتطلب هذه الطريقة التفكير الفردي في البدائل الممكنة بفرض اختيار بديل نهائى وشخص، لأن غيابها قد يشير إلى غياب التفكير، فالخيارات المختلفة الواضحة تتطلب العمل بروبة مع ضرورة الرجوع إلى الوراء من أجل التبصر في المشكلة مع وضع معايير لكل بديل.

٢- تحليل الأرقام:

تتطلب مصفوفات القرار أن يكون كل قرار محسوباً حسب نظرية الألعاب وحسب هذا المبدأ فالبرمجيات تتمكن من الوصول إلى القرار، فالألعاب الإلكترونية تضمن الحلول المعلوماتية التي تساعد في صنع القرار، إلى جانب سلسلة من التقارير والجدوال، والهدف هو ترصيد المعلومات المتاحة ضمن قاعدة للمعطيات خاصة بالمؤسسة.

٣- اختيار الجماعة:

تتطلب عملية صنع القرار الجماعي التشاور حول الخيارات الممكنة مع مجموعة من أجل تحديد الحل النهائي، فيتم البحث عن كل البدائل المتاحة، وفي الأخير يقوم شخص بإتخاذ القرار، ويمكن أن تشير هذه الطريقة إلى العصف الذهني أو المجموعات الاسمية.

٤-الرجوع إلى الغير:

يتعلق الأمر هنا بالإستعانة بشخص ذو ثقة من أجل الحصول على استشارته أو توضيحه أو رأيه في المشكلة، ومن الممكن الإستعانة بصديق أو قريب أو مدير أو نظير، في جميع الحالات الشخص أجنبى عن المجال الخاص واليومى لصانع القرار وعن مشكلته، كما يمكن الإستعانة بمستشارين خارجيين مقابل دفع أجر.

٥-الرجوع إلى الحدس:

حسب نظرية الرشادة المحددة لـ "H.Simon" لا نستطيع معرفة إذا ما كان القرار جيد أم سئ، فصناع القرار يبحثون في الواقع عن اتخاذ قرار مقبول يتافق مع حدسهم، ويقترح "Marc De Wild" طريقة IDEE للتراكب على الحس.

I : (Information) يتعلق الأمر بجمع المعلومات عن بيئته مع التفكير والتحليل.

D : (Decantation) يتعلق الأمر هنا بتصرفية الأفكار وتقديم شئ مختلف ومتميز مبنياً أساساً على التخييل.

E : (Eclairissement) توضيح فكرة بارزة مع ضرورة تسجيلها.

E : (Evaluation) تقييم الفكرة وتدعمها والعمل عليها ومقارنتها بسابقاتها، فهذه المرحلة تثير أحياناً أفكار أخرى.

٦-التحرك ثم التفكير:

تتطلب هذه الطريقة عدم إضاعة الوقت في تحليل المشكلة أو الانتقال فوراً إلى إيجاد حل سريع دون دراسة البديل الممكنة، فيتابع هذه الطريقة يرجو صانع

القرار من خلال تحركه السريع والوصول إلى تحديد الحلول، وبعد ذلك سيكون لديه متسع من الوقت حتى يبرر قراره الأول.

7- عدم إنخاذ القرار:

يتخذ الأفراد قرارات تخلق بعض المشاكل. حسب هذا المبدأ من الأفضل إذن عدم إنخاذ القرار، بل يتم تفويض عملية صنع القرار إلى شخص أو مجموعة معينة، وهناك استراتيجية أخرى وهي عدم الالتزام والتهرب من المسؤولية "كريبيك الخروج" Alberto.O.Hirshman يجب الإشارة إلى أن عدم إنخاذ القرار ليس دائماً خياراً، أما بالنسبة لـ Alain Berthoz فعملية صنع القرار الصعب تتطلب ثلاث آليات حسية الهروب أو المواجهة أو التثبيت، إذن فقد يجد صانع القرار نفسه مسلولاً أمام قرار معقد يتطلب حلاً سريعاً.

8- استخدام مخطط للتفكير:

إن بطاقة الكشف عن مجزيات الأمور تمثل بياني لمشكلة أو مفهوم وتحلم تفرغات "مسارات للإشارة إلى العلاقات الموجودة بين الأفكار، وبالتالي فهي تقدم نظرة شاملة عن وضعية معطاء، بعد رسم هذه البطاقة يجب تركها جانبأً لبعض الوقت حتى تبرز فكرة من هذا البطاقة ومكانها حقيقة.

9- العمل مثل جميع الناس:

على صانع القرار الإستفادة من المجال الزمني مع ضرورة تتبع آثار الموضة ومراقبة منافسيه، حتى تكون البيئة المباشرة المصدر الذي يلتجأ إليه في صنع القرار مع وجود رغبة لديه في العمل مع الآخرين، بالإضافة إلى إمكانية اعتماده على الذات وملاحظة وملاحظة منافسيه واستخدام أسلوب المقارنة.

10- ترك الأمر للصدفة:

بدل عملية تحليل مختلف المعايير المرتبطة بالقرار، تأتي طريقة صنع القرار بشكل احتياطي، فحسب قانون المضاربة، فالمضاربة العشوائية لها فرصة كبيرة في النجاح مقارنة بخيار محدد على أساس معايير منطقية وخبرات، بالإضافة فإن قانون الاقتصاد الخاص بخلاف الأزمات يرى أنه إذا قام شخصان بإتخاذ قرار، حيث استند الشخص الأول للتحليل والأرقام والتنبؤات والمساعدة والشخص الثاني ينظر للمشكلة كأنها عمله النقدية لها وجهان إما يختار الأول أو الثاني، فالنتائج التي يستوصل إليها الشخص الثاني ستكون أفضل.

سابعاً *تنمية الكفاءات البشرية لتفعيل صنع القرار :

على المؤسسة تنمية الموارد والكفاءات البشرية القادرة على الإبداع والتطوير والتجديد التكنولوجي وإستثمار وحسن إدارة التغيير، بما يمكنها من صياغة القرارات السليمة وتنفيذها، أي تبني مداخل جديدة لتنمية أفرادها من خلال التركيز على الكفاءات وخلق ثقافة تنظيمية جديدة تتسم بالرغبة في التعلم المستمر وتقاسم المعلومات من أجل صنع قرارات فعالة تتوافق مع الأهداف المشتركة، ومن خصائص الكفاءات التي يجب توفرها لدى صانع القرار:

- أن يكون شخصاً قادراً على التأقلم مع الظروف المتغيرة والغامضة.
- أن يعمل ما يجب ويكون مثابراً على العمل وحده مع قدرته على تعلم أشياء أخرى عند الضرورة.
- التعلم السريع من خلال التحكم السريع في التقنيات العلمية والتجارية.
- أن يمتلك روح المبادرة والمبادرة في إتخاذ القرار.

- أن يكون قادراً على إدارة وقيادة المسؤولين بطريقة فعالة.
 - أن يعمل على إيجاد جو ملائم للتطوير من خلال مضاعفة التحديات لمساعدة المسؤولين على التطور.
 - أن يواجه المشاكل ببرودة أعصاب ويظهر قدراته على الخروج من الوضعيات الصعبة.
 - أن يكون مرناً في تأدية أعماله.
- ويمكن تمكين هذه الكفاءات لدى الأفراد بما يمكنهم من صنع قرارات فعالة وسليمة من خلال:

١- التكوين:

إن الكفاءة تكتسب وتؤكد من خلال التكوين المتواصل الذي يشكل وسيلة هامة وممتازة لتنمية الكفاءات المطلوبة لصنع القرارات الازمة لتنفيذ الإستراتيجية، ويلعب التكوين دوراً هاماً في عملية تطوير الكفاءات لدى صناع القرار من خلال الأهداف التي يسعى إليها تحقيقها.

ـ أهداف بيداغوجية:

تتمثل في المعارف التي يكتسبها المتعلمين، وتمثل مورداً مهماً لبناء كفاءة الأفراد ويمكن أن تصاغ هذا الأهداف من خلال القدرة على القيام بالمهام أو بمحظى المعرف نفسيها.

ـ أهداف الكفاءات

تشير إلى الكفاءات التي يشكلها المتعلمون من مرجع وتحديد الموارد (المعرف، الدراسة) وتصاغ هذا الأهداف بالقدرة على التطبيق العملي للنشاط.

-أهداف التأثير:

تتمثل في تأثيرات التكوين على المؤسسة، ويمكن أن تصاغ من خلال مؤشرات جودة القرار، نجاح المشروع.

2-التحفيز:

أشارات الدراسات إلى أن الأفراد المعرفيون يميلون إلى تنمية استعداداتهم الكامنة إذا توافرت العوامل الدافعة لذلك (النمو الشخصي، الاستقلالية، إنجاز المهام، المكافآت المادية)، فالفرد لديه الإستعداد والإمكانيات لأن يتصرف ويبادر ويتحمل مسؤولية القرارات التي يتخذها إن وجدت بينه مشجعة، والمؤسسة الناجحة هي التي تحفز الأفراد على تعظيم استخدامهم لقدراتهم ومعارفهم في صنع القرارات السليمة والفعالة.

إذن لا بد من ربط المكافأة بمجموعة من الكفاءات وذلك حسب طبيعتها وتنوعها من أجل دفعهم إلى تدعيم مكانتهم الحالية واقتراض مكفاءات جديدة تحتاج إلى المؤسسة مع مشاركتها مع مرؤوسيهم وزملائهم لتكون مكفاءات جماعية وذلك من أجل الحفاظ على هذه الكفاءات البشرية حتى لا تتحول إلى مؤسسات منافسة.

الفصل الرابع

مقومات وإفتراضات صنع القرار

مقدمة.

- **أولاً** مقومات صنع القرار .
- **ثانياً** افتراضات صنع القرار .
- **ثالثاً** شخصية صانع القرار ومتخته .
- **رابعاً** مهارات صانعي القرار .
- **خامساً** ما يجب على صانعي القرار .
- **سادساً** قائمة إرشادية لصانعي القرار .
- **سابعاً** مشكلات عملية صنع القرار .
- **ثامناً** الفرق بين اتخاذ القرار وصناعة القرار .

الفصل الرابع

مقومات وإفتراضات صنع القرار

مقدمة:

تعتبر عملية صنع القرار من أهم الأدوار التي يقوم بها أفراد الإدارة لذلـك تهتم الإدارة العليا في معظم المنظمات بهذه الناحية في قيادتها الحالية والمستقبلية فهي تركز على تنمية مقدرتهم في صنع القرار بالبرامج التدريبية التي تعد لم وتصميم الهيكل التنظيمي بحيث يتيح لهم فرصة صنع القرارات الرشيدة ويقلل من العقبات والقوى التي تعارضهم.

وتقـم عملية صنع القرار عبر مختلف المستويات التنظيمية من أجل تنفيذها إستراتيجية وبلغ أهدافها المسيطرة فصنع أي قرار هو نتاج عملية معقدة تستوجب طريقتين للتفكير والنظر إلى الوراء من أجل فهم الماضي والنظر إلى الإمام من أجل التنبؤ بالمستقبل.

أن صنع القرارات مهما كانت أنواعها "استراتيجية - تكتينية-تنفيذية" تحتاج إلى معلومات دقيقة وكمـيات مسيرة قادرة على ترشيد قراراتها في ظل عدم الأكـادة الناتجة عن تغير عوامل البيئة الداخلية والخارجية فالقرار المناسب لا يقـاس من خلال الطريقة المتـبعة وإنما يقـاس بالنسبة للبيئة إذا فالمشكلة التي تواجه المؤسسة اليوم هي كـيفية تهيـنة المناخ المناسب لصنع القرار الذي يمكنها من إنـخاذ قرارات فعـالة تحقق من خـالـتها أهدافها المرجـوة.

أولاً "مقوّمات صنع القرار :

أن أي قرار سواء مكان بالمشاركة أو مكان قرار فردياً، لابد وأن يتتصف ببعض الخصائص لكي يكون قرار ناجحاً وفعلاً لحل القضية والمشكلة التي تم صنعه وإنخاذها بشأنها.

ومن أهم تلك المقوّمات والخصائص ما يلى:

-ان يكون هادها :

أى يتحقق هدفاً أو أهداف معينة فمن نطاق السياسة وفاعلية القرار المتخد.

-أن يتم إنخاذه من ضمن عدة بدائل مطروحة:

حتى تضمن صلاحية الإختيار وفاعلية القرار المتخد.

-أن يمثل القرار إرادة الجماعة

أى يتماشى مع مصلحة الأغلبية وفقاً لأحكام القانون والإجراءات المتبعة.

-أن يضمن القرار وسائل للتنفيذ:

فالقرار الذى يصعب أو يستحيل تنفيذه لا يكون قرار صائب بل من الضروري أن يصاحب إنخاذ القرار تحديد واضحأً لطريقة التنفيذ.

ثانياً "افتراضات صنع القرار :

يحدد هاوي ومسكيل Hoy & Miskel خمسة افتراضات أساسية لصنع القرار ويتم على أساسها خطوات إنخاذ القرار وهذه الإفتراضات هي كالتالى:

-أن عملية إنخاذ القرار حلقة من الأحداث التي تتضمن تحديد وتشخيص الصعوبات.

- الإِدَارَةُ هِيْ عمليَّةٌ إِتَّخَادِ القرَارِ كَمَا تَجَسِّدُ فِي أَدَاءِ الْفَرْدِ أَوِ الْجَمَاعَةِ دَاخِلِ السِّيَاقِ التَّنْظِيمِيِّ.
- أَنْ صَدُورَ القرَارِ تَحْقِيقُ أَهْدَافًا مُحَدَّدةً يَعْبُرُ عَنِ الْعُقْلَانِيَّةِ الْكَامِلَةِ فِي إِتَّخَادِ القرَارِ.
- أَنَّ السَّاسِيَّةَ لِلإِدَارَةِ هِيْ تَطْوِيرُ سُلُوكِ الْمَرْؤُوسِينَ وَالْمُسْتَخَدِمِ دَاخِلِ الْبَيْنَةِ الدَّاخِلِيَّةِ لِلقرَارِ فِيْ اِطَّارِ عُقْلَانِيٍّ فَرْدِيٍّ وَفِيْ مَنْظُورِ تَنْظِيمِيِّ.
- عمليَّةٌ إِتَّخَادِ القرَارِ هِيْ نَمَطٌ عامٌ فِيِّ الْفَعْلِ تَجَسِّدُ إِدَارَةً عُقْلَانِيَّةً مُعَيَّنةً بِكُلِّ الْوَظَائِفِ وَالْمَهَامِ.

وعلى هذا الأساس تصبح خطوات إتخاذ القرار هي:

- تحديد المشكلة أو القضية.
- تحديد الصعوبات الخاصة بالمشكلة.
- وضع معايير ملائمة لإعداد حل المشكلة.
- تطوير خطة أو إستراتيجية للفعل أو القرار.
- تصميم خطة للفعل.

ثالثاً "شخصية صانع القرار ومتخلده":

يلعب السلوك الإنساني دوراً هاماً في عملية إتخاذ القرار فمن المسلم به أن عملية صنع القرار يمكن أن تتأثر بالسلوك الشخصي لصانع القرار ذاته الذي يتأثر بدوره إما نتيجةً لمؤثرات خارجية كالظروف الاجتماعية والاقتصادية

والسياسية أو نتيجة لمؤثرات داخلية كالضغوط النفسية والإتجاهات والمعتقدات والقيم والأفكار والخبرات.

وأن شخصية صانع القرار ومتخذه يمكن أن تشكل أحد معوقات صنع القرار مالم يسعى إلى عزل هذه المؤثرات وتحبيبها أثناء قيامه بعملية صنع القرار والطابع الشخصي هو إصطلاح يستخدم لوصف السلوك الإنساني الذي يحدث نتيجة بعض التغيرات الكيميائية في الجسم وهناك تلات أنواع من السلوك تحدث نتيجة هذا العامل هي الإجتهاد والحدر والتسرع وطبعاً يختلف تأثير هذا العامل من قائد إلى آخر فالبعض تصيبه حالة من الإرتباك إذا لم يستطع أن يصل إلى قرار سريع، والبعض الآخر يكون في حالة من التردد بحيث لا يستطيع أن يتخذ القرار، كذلك تختلف سرعة التصرف الإستجابة من قائد لأخر، فالبعض على درجة كبيرة من الحذر والصبر والبطء في اتخاذ القرار والبعض الآخر على العكس من ذلك.

وأن العوامل الإنسانية قد تكون نابعة من شخص المدير أو من سلوك مساعديه ومستشاريه أو من المسؤولين وغيرهم من يسهم في صنع واتخاذ القرار.

رابعاً "مهارات صانعي القرار" :

هناك مهارات خاصة يجب أن تتوافر لدى صانعي القرار وهي كالتالي:

- مهارة التمييز والماضلة بين البدائل.
- مهارة تحديد أولويات العمل لمواجهة المشكلة ومن سيتخذ القرار.
- مهارة تحديد كمية ونوعية المعلومات المطلوبة للوصول إلى القرار.
- مهارة توقع النتائج المتوقعة وغير المتوقعة للقرار.

- مهارة اختيار الطريقة المناسبة لصنع القرار وحسن التعامل مع صور التعارض في صنع القرار.

- مهارة التعرف على المدى الزمني المطلوب وتحديد التوقيت الملائم لصنع القرار.

- القدرة على متابعة وتنفيذ مدى فعالية القرار المتخد والقدرة على حسب تأييد المتأثرين بالقرار.

ولقد حدد ألبوت Abbott مهارات صناعة الخمس التي تسهم في فاعلية المدير وتشمل:

1- مهارة التفريق "التمييز الفاضلة" بين أنواع القرارات.

2- مهارة تحديد كمية ونوع المعلومات المطلوبة للوصول إلى قرار ما.

3- مهارة تحديد مشاركة الآخرين المناسبة للتوصيل إلى قرارات.

4- مهارة تحديد "تقرير أولويات العمل".

5- مهارات توقع النتائج المتوقعة وغير المتوقعة للقرارات.

كما يمكن إنجاز المهارات الأساسية التي ينبغي أن يكتسبها المدير فيما يلى:

- التعرف على المشكلة والعوامل المسئولة عنها.

- تحديد الأولويات مواجهة المشكلة ومن سيتخذ القرار.

- اختيار الطريقة المناسبة لإتخاذ القرار وحسن التعامل مع صور التعارض في إتخاذ القرار.

- تشخيص طرق تأثير القرار بالعلاقات بين الأفراد ومدى تأثير القرار بطريقة اتخاذه.

- الاتصال بين المؤسسة والمجتمع بشأن المشكلة.

- إشراك العاملين والإداريين في اتخاذ القرار.

- التعرف على المدى الزمني المطلوب.

- تحديد الوقت المناسب لاتخاذ القرار.

- تحديد من سيتحمل النتائج المترتبة على القرار.

- متابعة تنفيذ وتحديد مدى فاعلية القرار المتخذ.

خامساً ما يجب على صانعي القرار :

يجب على صانعي القرار الإمام بهذه المداخل والأساليب المختلفة في صناعة القرار ووضعها في الإعتبار وهي

- الأساليب التحليلية عن طريق الأهداف.

- حساسية الموقف.

- إدارة الصراع.

- إدارة الأزمات.

- التحليل الاقتصادي.

- اختيار بديل مناسب.

- أساليب دلفي Delphi.

-تحليل النظم.

-الإدارة الموقفية.

-وقت التنظيم "الإدارة".

-يجب على المدير الفعال أن يكون مستعداً للمخاطرة وإجراءات الإختبارات
باستخدام المصادر الإنسانية والفنية وأن يفهم بوضوح كيبيبة استخدام هذه
المصادر واستخدام الفرص الهائلة للتغيير الجوهرى.

-يمكن للقائد استخدام نظرية القرار "كخرانط معرقية" لحل مشكلة في
المنظمة من المفيد أن يستخدم الأسلوب العلمي في صياغة المشكلة وإيجاد الحل
لها.

-القرار الفعال ليس قرار بعدد الأصوات ولكنه قرار مبني على دراسة وجهات
النظر المتعارضة على الحوار بين وجهات النظر المختلفة على الإختيار بين
التقديرات المختلفة.

-إن المدير الفعال هو الذي لا يتخذ قرار إلا إذا كان هناك خلاف في وجهات
النظر المختلفة، فالمدير الذي يجبر نفسه على رؤية المعارضه على أنها أداة للتفكير
المتأني في البدائل، يستخدم الخلاف في الرأي كوسيلة للتتأكد من أن كل
جوانب الموضوع قد تم دراستها بعناية.

-من الأهمية بمكان صياغة المشكلة وتتابع مناقشتها مداولتها واتباع
 عمليات الاستنتاج المنطقي إذا أراد وضع المفاهيم النظرية في حيز التنفيذ.

سادساً "قائمة إرشادية لصانعي القرار :

لقد أصبحت عملية صنع القرارات هي محور العملية الإدارية وأصبح مقدار النجاح الذي تتحقق آية منظمة يتوقف إلى حد بعيد على قدر وكمفأة قيادتها في صنع القرارات المناسبة ذلك أن عملية صنع القرارات تشمل من الناحية العملية كافة جوانب التنظيم وأنها لا تقل أهمية عن عملية التنفيذ وترتبط بها ارتباطاً وثيقاً، وأن أي تفكير في العملية الإدارية ينبغي أن يركز على أسس وأساليب صنع القرارات، كما يركز على أسس وإجراءات تنفيذها.

من الطرق الحديثة التي تعين من يصنعون القرارات على حصر المسائل التي ينبغي مراعاتها عند صنع القرار، وضع قائمة إرشادية يستنير بها متخدو القرارات تحتوى على الجوانب الواجب مراعاتها ويتم لهم ذلك بطريقة البسيطة إذا ثمنت إجابتهم عن عدد من الأسئلة قسمناها إلى مجموعات تبدأ بأدوات الاستفهام من-ما-أين-متى-كيف.

أولاً "من؟ :

- 1- من الذي سيتخذ القرار؟
- 2- من المسئول عن النتائج المترتبة عليه؟.
- 3- من الذي سوف يشارك أو يقدم النصيحة في صنع القرار؟.
- 4- من الذي ينبغي أن يحافظ على ما به بعد صدوره؟.
- 5- من الذي سوف ينفذ القرار؟.

ثانياً معاً :

- ١- ما السياسات أو التجارب السابقة التي يمكن الاسترشاد بها بشأن القرار المطلوب؟
- ٢- ما المعلومات والبيانات اللازمة لدراسة الموقف أو المشكلة؟
- ٣- ما الحقائق المتاحة حالياً؟
- ٤- ما المعلومات والبيانات الناقصة؟
- ٥- ما البيانات التي قد يبني عليها القرار؟
- ٦- ما الفوائد التي تترجم عن اتخاذه؟
- ٧- ما الأضرار التي يحتمل أن تنتج عنه؟
- ٨- ما حدود السلطة في صنع القرار؟

ثالثاً آين؟ :

- ١- آين يتواجد الناصحون والمستشارون الأكفاء الذين يستعان بهم في دراسة المشكلة؟
- ٢- آين توجد المصادر التي تستفي منها المعلومات والبيانات؟

رابعاً متى؟ :

- ١- متى يكون الوقت ملائماً لصنع القرار؟
- ٢- متى يكون الوقت متأخراً جداً؟
- ٣- متى يكون الوقت مناسباً لإصداره؟

٤- متى تبدأ متابعة تنفيذه؟

خامساً - كييف؟ :

١- كييف تدرس المشكلة "فردياً" - جماعياً؟.

٢- كييف تتحقق الديمقراطية في صنع القرار (اجتماع-اتصال فردى أو هاتسى أو كتابى-الجمع بين الاجتماع والإتصال؟).

٣- كييف يبلغ القرار للمختصين؟

٤- كييف ينفذ القرار بعد صدوره؟

٥- كييف يتبع ذلك التنفيذ؟.

٦- كييف يمكن الحصول على تأييد العاملين وحماسهم نحو القرار؟.

إن الإجابة عن هذه الأسئلة لها أهميتها بشأن عملية صنع القرار حيث تكون خطة صنع القرار واضحة وأمام صانعى القرار، وعن طريقها تستطيع أن تكتشف التغيرات التي يجب ملؤها حتى يصير القرار مكتملاً في كل عناصر تكوينه وفعالاً في أثره ومعلمتنا في نتيجته.

وبالإضافة إلى هذه الإرشادات هناك إرشادات أخرى لصنع قرار التنفيذ والتي من أهمها:

١- يجب أن تحدد المشكلتين التي سوف نتعامل معها المجموعة بوضوح بمعنى أنه يجب أن يعرف كل فرد المشكلة المطلوب حلها.

٢- النقد إتاحة الفرصة لكل عضو للنقد وإبداء وجهات النظر المختلفة.

٣- قرار الأغلبية الحر، يجب أن يرحب به ويُشجع.

- 4- كم الأفكار كلما زاد عدد الأفكار ستحت الفرصة لاختيار رأى أو أكثر.
- 5- إسهام الأفكار إذ يجب أن يقترح المشاركون وكيف تستمد الأفكار أو غير بطريقة ما للتوصل إلى فكرة أخرى.
- 6- ضرورة مشاركة الجماعة مشاركة فعالة.
- 7- الدور الهام للقائد هو المشاركة وتقديم التسهيلات كما يجب على المدير أن يشجع العاملين معه على استخدام الإجراءات الرشيدة في حل المشكلات وذلك باتباع الخطوات التالية:
 - 1- تحديد المشكلة لدى المجموعة.
 - 2- تحديد مجال المشكلة واستنتاجاتها.
 - 3- ايجاد عدة بدائل لحل المشكلة.
 - 4- اختيار بديل واحد لأجل الاختيار.
 - 5- تسجيل نتائج البديل والاحتفاظ بها.
 - 6- تقويم البديل في ضوء نجاحه في حل المشكلة.
 - 7- إعادة الدائرة تغذية رجعية مرة أخرى.

سابعاً مشكلات عملية صنع القرار :

هناك بعض الأسباب التي تكمن وراء عدم الوصول إلى قرارات رشيدة وهي تمثل المشكلات الأساسية في عملية صنع القرارات وهي متعددة في صورها ومتباعدة في آثارها وقد يسهم في عدم التوصل إلى القرار السليم وبصورة عامة فإن الأسباب التي تعوق عملية صنع القرارات تدور حول الآتي:

1- مجموعة من الأسباب تتعلق بتكوين المشكلة محل القرار وايضاً بها وربطها بغيرها من المشاكل.

2- مجموعة تتعلق بصنع القرار بصورة عامة ومتخذ القرار بصورة خاصة.

3- تم تأثر المجموعة الثالثة المتضمنة لأسباب مشاكل عملية صنع القرارات وتتركز أساساً حول محور واحد هو مرحلة التوقع أو التنبؤ.

ويرى البعض أن من أهم الصعوبات التي تعبر عن عملية صنع القرارات ضرورة توافر المعلومات الجيدة المتجذدة عن ظروف العمل وأمكاناته.

حيث تعتبر المعلومات بمثابة الداعمة الأساسية لصنع القرارات للأسباب التالية:

1- المعلومات تفيد في تحديد المشكلة.

2- تحديد البدائل وتقديرها طبقاً للنتائج المرتقبة من كل بديل.

3- التغذية المرتجلة عن نتائج التنفيذ تعتبر ضرورية لتقدير القرارات واتخاذ إجراءات تصحيحية إذ لزم الأمر.

إن وضع القرارات ليس بالأمر البسيط فهناك عقبات تعترض متخذ القرار عن الإسهام في صنع القرار الرشيد يمكن تلخيصها فيما يلى:

1- عجز متخذ القرار عن تحديد المشكلة تحديداً واضحاً أو عدم قدرته على التمييز بين المشكلة السطحية والمشكلة الحقيقية.

2- عجز متخذ القرار عن الإلام بجميع الحلول الممكنة للمشكلة.

- 3- عجز متعدد القرارات عن إمكان توقع النتائج المختلفة "سواء أكانت حسنة أم سيئة للحلول الممكنة.
- 4- عجز متعدد القرارات عن القيام بعملية تقييم مثل بين البدائل بسبب التزامه بارتباطات سابقة.
- 5- إن الفرد محدود بإتخاذه للقرارات بمهاراته ويعاداته وبيانطباته الخارجية عن إرادته.
- 6- إن الفرد محدود بقيمة الفلسفية والإجتماعية والأخلاقية.
- 7- إن الفرد محدود في اتخاذ القرارات بمعلوماته وخبراته عن الأشياء التي تتعلق بوظيفته سواء كانت هذه معلومات عامة أو معلومات خاصة أو معلومات تم إيصالها إليه بقنوات الجهاز التنظيمي.
- 8- إن عنصر الوقت غالباً ما يسبب ضغطاً على متعدد القرارات.
- 9- إن متعدد القرارات محدود بقدراته على:
 - أ- التمييز بين الحقيقة وبين القيمة.
 - ب- التفكير بطريقة منطقية.
 - ج- التفكير بطريقة ابتكارية.

بالإضافة إلى ذلك ترجع صعوبة إصدارات القرارات أحياناً لتمييزها بصفات رئيسية هي التعدد والتغيير المستمر والتدخل وعوامل العاملة والشعور والإنفعال ونقص التوافق بين الحاجات الفردية والتنظيمية والتعقد داخل المنظمة أيضاً ندرة حصول المربين على المعرفة الكاملة والدقيقة للنتائج التي تتبع البدائل هذا

من جانب ومن الجانب الآخر وجود صراع فردي وتنظيمي داخل المنظمة التي ينتمي إليها الأفراد.

وهكذا تبدو مشاكل صنع القرارات متعددة إلى حد كبير ومختلفة تماماً في آثارها ومتباينة في نعاظتها وأسبابها مما يجعل تعددتها وتحديدها أمراً لا يمكن تتحققه ومن ثم فإنه من الأفضل أن نتصدى لدراسة مشاكل كل قرار على حدة أي دراسة لحالة منفردة، أو واقعة عملية معينة بذاتها فذلك أفضل من الدراسات العامة التي تؤدي بدورها إلى نتائج أو أسباب عامة وليس محددة.

ثامناً الفرق بين إتخاذ القرار وصناعة القرار :

هناك فرق بين متخذ القرار وصانعه، فصانع القرار هو الذي يحدد القرارات وفق شروط معينة يضعها القرار ولا يجب تجاوزها أى هو الذي يسن القرار وفق الظروف والإمكانات المتاحة.

أما متخذ القرار فهو الذي يختار القرار الذي يناسبه وفي ضوء الشروط الموضوعة مسبقاً ويقوم على تنفيذ هذا القرار ولا يحق له أن يتتجاوز هذه الشروط أو أن يرجع إليها لأن مواقفها فيما يريد إضافته أو تعديله وهكذا نجد أن مرحلة إتخاذ القرار هي في الحقيقة عمل إداري يمثل جانباً واحداً في عملية صنع القرار.

وهناك فرق واضح من حيث طبيعة الدور بين صانع القرار ومتخذ القرار؛ فصانع القرار يقصد به الشخص الذي يحدد القرارات وفق شروط معينة ولا يجوز تجاوزها.

أما متعدد القرار فهو الذي يختار القرار المناسب في ضوء الشروط التي وضعت مسبقاً ويقوم على تنفيذ القرار أو يعدله على الألا يتتجاوز الشروط المشار إليها إلا بعد موافقة السلطات الأعلى على ما يريد إضافته أو تعديله.

وحيث أن عملية صنع القرار عملية واسعة تتضمن أكثر من اجراء أو طريقة وهذا يعني اشتراك أكبر عدد ممكن من الإدارات والوحدات الإدارية ذات العلاقة في معظم مراحل صنع القرار أو بعضها.

أما عملية صنع القرار فهي ذلك الجزء الهام من مراحل صنع القرار ومرحلة إنخاذ القرار هي خلاصة ما يتوصل إليه صانعوا القرار من معلومات وأفكار حول المشكلة القائمة والطريقة التي يمكن بها حلها.

الفصل الخامس

المشاركة في صنع وإتخاذ القرار

- مقدمة.

- **أولاً** مفهوم المشاركة في صنع القرار .
- **ثانياً** أهداف المشاركة في صنع القرار .
- **ثالثاً** مستويات المشاركة في صنع القرار .
- **رابعاً** أساليب المشاركة في صنع القرار .
- **خامساً** العوامل المؤثرة على المشاركة في صنع القرار .
- **سادساً** تفعيل المشاركة في صنع القرار .
- **سابعاً** اعتبارات المشاركة في إتخاذ القرارات .
- **ثامناً** الطرق الرئيسية للمشاركة في إتخاذ القرار .
- **تاسعاً** الضوابط المطلوبة للمشاركة في صنع القرار .
- **عاشرًا** اتجاهات المشاركة في إتخاذ القرار .
- **الحادي عشر** اتجاهات المشاركة في إتخاذ القرار .
- **الثاني عشر** مميزات المشاركة في صنع وإتخاذ القرار .
- **الثالث عشر** عيوب المشاركة في صنع القرار .

الفصل الخامس

المشاركة في صنع وإتخاذ القرار

مقدمة:

ظهر الاتجاه نحو المشاركة في إتخاذ القرار مع بداية الإهتمام بالعنصر الإنساني في أوائل الثلائينيات إذ بدأ يظهر حينئذ نحو إشراك عدة أشخاص في صناعة القرار إنطلاقاً من إدراك الكثيرين في ذلك الوقت أن القرار الذي تتخذه مجموعة من الأفراد يكون أكثر دقة، كما أن القرار الذي يشترك في صناعته جماعة من الأفراد يكون أصحابه أكثر التزاماً في تنفيذه.

وان مشاركة الأعضاء في عملية صنع القرار تعد طريقة جيدة للحصول على تعاونهم في مرحلة تنفيذ القرار وهي أيضاً جيدة في الحصول على مساعدة الآخرين في تحديد التوصيات ومراعاة استنتاجات هذه الأعمال إن جماع الرأي وسياسة التشاور من أفضل الطرق لعملية صنع القرار وهي من جانب آخر تقلل حكمية الصراعات والاختلافات داخل الجماعة خلال عملية صنع القرارات تزيد من كفاية وفاعلية الوحدة الإنتاجية بشكل ويكون إشراك المسؤولين على درجات تبدأ من السماح بتقديم اقتراحات في أمور بسيطة إلى الإشتراك التام في القرارات الكبيرة.

وان عملية إشراك أفراد المستويات الإدارية المختلفة في عملية صنع القرار تعبر عن أسلوب حضاري للإدارة وأكاد البروفيسور بيتر دراسكر في مقارنة لنمط الإدارة الأمريكية مع الإدارة اليابانية أن أصحاب القرار في اليابان يتوصّلون إلى قراراتهم بالإتفاق الجماعي مع الآخرين وبعد هذا الأسلوب أسلوباً حضارياً يجعل تنفيذ القرارات أكثر سهولة حيث يشارك جميع الأعضاء عملية صنع القرار على

النقىض تماماً تتميز عملية صنع القرارات في الولايات المتحدة الأمريكية بالفردية مع الإستعانة ببعض نماذج اتخاذ القرارات والأساليب الكمية.

وكلما أن عملية إشراك أفراد المستويات الإدارية المختلفة في صنع القرار تعبر عن أسلوب حضاري للإدارة فهي تعكس تقبل واحترام أفكار المسؤولين وجهات نظرهم وإن اختلفت عن أفكار ووجهات رؤساء العمل ولا بد من أن تتسم القرارات الناتجة عن عملية المشاركة بالموضوعية والعقلانية من أجل بلوغ هدف محدد هو استمرارية المؤسسة في ظل التطورات الحاصلة فلا ينكر أن تحقيق الإنعام بين مصلحة الأفراد ومصلحة المؤسسة في نفس الوقت هو أمر في غاية الصعوبة لكن تبني فكرة المشاركة الموضوعية في صنع القرار لها مما من لا يمكن تجاهلها عن ما إذا الفرد فرد واحد بصنع القرار.

ويقصد بالمشاركة توسيع دائرة عملية في صنع القرار بحيث لا تقتصر على القائد بل تمتد لتشتمل بقية العاملين ذوى العلاقة في المنظمة وقد حظر موضوع المشاركة في صنع القرار باهتمام الباحثين والممارسين على حد سواء وتعددت الأطروحات حول هذا الأمر من منطلق أن المشاركة تحمل في ثناياها مخاطر جمة، وفي الوقت ذاته تنطوي على بعض العيوب التي قد تسبب في عدم كفاءة القرار، ومما لا شك فيه أن القرار الذي يصنع بمشاركة مختلف أفراد المؤسسة يكون أكثر فعالية من القرار الذي يصنعة فرد واحد لأن توسيع دائرة المشاركين كلما أمكن توافير مميزات عديدة منها تنوع وتكامل المعلومات.

والخبرات إن حسن اختيار المشاركين في صنع القرار فضلاً عن ضمان القبول والتعاون والإلتزام من قبل الأفراد في تنفيذ القرار الذي ساهموا في صناعته، وفي

المقابل يمكن أن تحمل عملية مشاركة الأفراد في صنع القرار سلبيات منها عدم فعاليتها عندما يتطلب إتخاذ القرار السرعة وكذلك اعتبارها مكلفة.

أولاً "مفهوم المشاركة في صنع القرار :

يقصد بالمشاركة في صنع القرار دعوة القائد لرؤوسية لمناقشة المشاكل الإدارية التي تواجههم للوصول إلى أفضل الحلول الممكنة لها، الشئ الذي يساعدهم على إتخاذ القرار الرشيد ويخلق الثقة لديهم ويساعدون على قبول القرارات دون معارضة لأنهم ساهموا بأفكارهم في هذا القرار ووقفوا على ظروف وأسباب إتخاذه.

كما أن المشاركة في صنع القرار تخلق المناخ الملائم لشجاع التغيير التنظيميين وتقبله وتساعد على تيسير سبل الاتصال الذي يسهل على القيادة أداء مهامها على أحسن وجه.

كما تعرف أيضاً المشاركة في صنع القرارات الإدارية المختلفة وال المتعلقة بالتحفيظ العمل وتنظيم الجهد اللازم لأدائه وتنفيذ وترقية على هذا التنفيذ.

وتعرف أيضاً المشاركة في صنع القرار أنها هي إعطاء كافة أفراد التنظيم فرصة المساهمة في القرارات من خلال تبادل الآراء والاستفادة من الخبرات وفق أسس وقواعد غير موضوعية تؤدي إلى تحقيق أهداف الأفراد من جهة وأهداف المؤسسة التي ينتهي إليها من جهة أخرى.

مفهوم المشاركة في صنع القرار والقرارات الجماعية:

على الرغم من أن المشاركة في صنع القرار تبدو متشابهة مع القرارات الجماعية إلا أن المفهومين مختلفين:

ففي القرارات الجماعية تقوم الجماعة باتخاذ القرار كما أن الأفراد يلتقطون لمناقشة المشكلة والبحث عن البديل الممكن للحل بينما في حالة المشاركة في صنع القرار فإن الرئيس هو الذي يتخذ القرار كما أن الأفراد المشاركة قد لا يجتمعون معاً لمناقشة آرائهم وإنما ينحصر دورهم في إمداد الرئيس بالمعلومات التي تساعده على تحديد المشكلة أو تحديد بدائل الحل أو تقييم تلك البدائل.

مفهوم المشاركة في الفكر الإداري الإسلامي:

تعرف عملية المشاركة في هذا الفكر بالشوري وهي من المبادئ الإسلامية التي أكدتها القرآن الكريم وإعتبرها إحدى الدعائم التي يقوم عليها الحكم الإسلامي وجعلها من صفات المسلمين، حيث يقول تعالى في كتابة الحكيم "وَالَّذِينَ أَسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمَمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ" ^(١).

كما تتضمن السيرة النبوية الشريفة عدة مواقف تبين مدى اهتمامه بمشاركة الصحابة في الرأي لاتخاذ القرار المناسب.

ثانياً "أهداف المشاركة في صنع القرار :

لاشك أن الإدارة الحديثة تؤكد على أهمية إشراك المرؤوسين في صناعة معظم القرارات التي تتخذه المنظمة بهدف تحقيق ما يلى:

-رفع الروح المعنوية للعاملين وإشاعة مناخ من الود والتفاهم بين الرؤساء والمرؤوسين.

١- سورة الشورى الآية 38.

-رفع مستوى فاعلية القرار المتخذ، حيث يشترك في ذلك مجموعة متنوعة من الأفكار والخبرات.

-ضمان تهيئة المرؤوسيين لتقدير القرار وعدم مقاومته من خلال مشاركتهم في صنعه وبالتالي ضمان التزامهم بتنفيذها.

-تدريب المرؤوسيين وخاصة في المستوى الإدراي الأعلى والأوسط على تحمل المسؤولية في اتخاذ القرار من خلال السماح لهم بأبعاد الآراء عند صنع أي قرار في المنظمة وتشجيعهم على إمعان الفكر بفرض تحقيق هدف يتصل بالصالحة العامة لمنظمتهم.

-توفير قدر كبير من المعلومات والبيانات والتوقعات من مجموعة من التخصصات وبالتالي يتم دراسة المشكلة وتحليلها بدرجة عالية من الضبط والدقة وإنخاذ القرار المناسب تجاهها.

- يؤدي القرار بالمشاركة غالباً إلى حسن استغلال الموارد وخفض التكاليف إلى أقل حد ممكن وبالتالي زيادة معدلات الإنتاج وجودته لأن ذلك القرار سيؤدي بالضرورة إلى تقليل عنصر المخاطرة.

ثالثاً *مستويات المشاركة في صنع القرار :

قدم تاتينيبيوم وشميت نموذجاً يشمل سبعة مستويات يتيحها القائد الإداري "الرئيس" لرؤوسيه في صنع القرار وهي:

-صنع الرئيس لقرار تم تبليغه لرؤوسيه:

يقوم الرئيس في هذا المستوى بصنع القرار منفرداً، ثم يبلغه لرؤوسيه ولا تتضمن عملية التبليغ شرح القرار أو إقناعهم به.

-**صنع الرئيس للقرار ثم شرح مبرراته:**

لا يكتفى الرئيس بمجرد إعلام المرؤوسين بالقرار، وإنما يشرح لهم مبرراته وملابساته ويستمبلهم لقبوله، وهو يعمد إلى التخفيف من وقع انفراده بالقرار، خوفاً من احتمالات مقاومة المرؤوسين للقرار، وعدم تعاونهم في تنفيذه.

-**صنع الرئيس للقرار ثم دعوهه لإجراء حوار حوله:**

يقوم الرئيس بتشخيص المشكلة، وتحديد عدد من بدائل الحلول وتحديد أنساب هذه الحلول وبالتالي يكون القرار مبدئياً، وفي عرض الرئيس للأمر على مرؤوسيه يتبع لهم أن يمارسوا تأثيراً على هذا القرار من خلال ما يدلوا به من آراء ووجهات نظر أو معارضة لهذا القرار المبدئي قد تدفع الرئيس إلى تعديل القرار أو اختيار غيره من البدائل، وتبقى للرئيس هنا سلطة البت النهائي في الأمر وتحديد إذا ما كان القرار سيعدل أم لا.

-**عرض الرئيس للمشكلة ودعوهه للمرؤوسين لتقديم مقتراحات وحلول:**

يقوم الرئيس في هذا المستوى بتحديد المشكلة وكذلك الحدود التي ينبغي أن يلتزم بها الحل الذي يتم التوصل عليه، ويشترك الرئيس نفسه مرؤوسيه في عملية صنع القرار عن طريق مشاركته في مناقشة المسؤولين وقيامه بدور المنسق في جماعات المناقشة التي تعقد لهذا الأمر.

-**تفويض الأمر للمرؤوسين لتشخيص المشكلة والوصول إلى قرار:**

يقوم الرئيس بتفويض الأمر برمته للمرؤوسين بدءاً من تحديد المشكلة أو المشكلات وتشخيصها، إلى تحديد بدائل الحلول ثم الوصول إلى القرار النهائي، وهذا التفويض يتضمن كل مراحل صنع القرار، ويكون القرار الذي يصل إليها المسؤولين نهائياً، لكن يضع الرئيس الحدود التي يصنع القرار في دائرةها.

رابعاً "أساليب المشاركة في صنع :

صنفت أساليب المشاركة في صنع القرار إلى أساليب عادية وأساليب حديثة منها:

1-الأساليب العادية:

1-نظم الإقتراحات:

أبسط أشكال المشاركة وهي غير مكلفة، يسمح بموجبها لأفراد المؤسسة بإبداء الرأي عن طريق الكتابة على ورقه، تم وضعها في صندوق اقتراحات مثبت في مكان واضح ومعلوم لجميع، ويكون استعمال هذا الصندوق غير محدد بمناسبة معينة أو موضوع معين، وإنما أن يهدى العاملون آرائهم في مناسبات تسبق مرحلة إتخاذ قرار مهم، أو ترافق مشكلة معينة، أو بشكل دوري سنوي، ويتم طلب الرأي وتجميع الردود من خلال مديرى الوحدات أو رؤساء الأقسام والمشرفين.

2-الإجتماعات:

تزيد في تزويذ العاملين بالمعلومات الازمة، كما تتيح لكل فرد بالمؤسسة معرفة ما يجري بداخلها من نشاط وأعمال، كما يتمنى عن طريق الإجتماعات للقيادة الإدارية التعرف على مطالب وحاجات العاملين ومشكلات العمل، وبالمقابل تتمكن القيادة من توصيل أوامرها وتعليماتها ووجهات نظرها للعاملين، يشترط لنجاح الإجتماع أن توضع خطه مسبقاً تشمل تحديداً واضحاً للموضوعات التي سوف ينظر فيها.

٤- المجالس:

كل للجان عبارة عن تشكيلاً إدارية ذات مهام خاصة؛ إلا أنها تختلف عنها في بعض الجوانب؛ فالمجلس يمثل مستوى إدارياً عالياً ولا بد أن يكون بالقرب من قمة التنظيم، كما يتكون بناء على قرار من السلطة العليا، يختص المجلس عادة بالمسائل التي تتسم بالشمول العموم، إذ يصدر قرارات تتصل في الغالب بالسياسات العامة الرئيسية.

٥- المقابلة الشخصية مع المختصين:

قد يجد الرئيس من المناسب أن يدعو مرؤوسيه المختصين أو زملائه في العمل لمقابلته بغض النظر معهم في شأن المشكلة الجاري دراستها، أو يقوم هو بزيارة كل منهم في مكتبه ليضفي على الموضوع القرار المراد اتخاذه أهمية خاصة، تمتاز هذه الطريقة بأنها لا تسمح بالخروج كثيراً عن الموضوع المعروض للدراسة، فضلاً عن أنها لا تستغرق وقتاً طويلاً، مادام عدد المرؤوسيين أو المختصين محدوداً.

غير أنها لا تهيئ الفرصة لإبداء وجهات نظر متعددة، ولا يخطر في ذهن الفرد رأي جديد إلا إذا استمع إلى آراء الآخرين، كما لا تسمح بالواجهة بين رأى وأخر حتى يمكن الحكم على أيهما أكثر صواباً، فضلاً عن أنها قد تؤدي إلى إنقياد البعض إلى رأى الرئيس مادام المقابلة قاصرة عليهمما وحدهما.

٦- الاتصال الهاتفي:

في بعض الحالات تكون المشكلة عاجلة ويحتاج حلها إلى تبادل سريع للرأي أو قد يكون المعنيون بشؤون المشكلة منتشرين في أماكن متعددة ولا يتيسر جمعهم في وقت قريب، أو يرى الرئيس أن الإجتماع يضيع وقتاً ثميناً، فضلاً مثل هذه الحالات يستعمل الاتصال الهاتفي مع المختصين للحصول على رأى كل منهم.

بـ-الأساليب الحديثة:

7-أسلوب دلفي:

يعنى معالجة وحل المشكلات الإدارية المعقدة بواسطة جماعة من الخبراء المختصين، من خلال استخدام وسائل رسمية للإتصالات مثل قوائم الإستفتاء لاستقصاء آراء المشتركين من الخبراء مع احتمال وجود عدد من الأشخاص المسؤولين عن إتخاذ القرارات النهائية.

يهدف هذا الأسلوب إلى تحسين أسلوب اللجان التقليدية في صنع القرارات وذلك باختفاء هوية الخبراء المشاركين في صنع القرار، فتتوزع استمرارات خاصة على الأعضاء الخبراء كل على حده، ثم تجمع هذه الاستبيانات ويتم الإطلاع على ما تتضمنه من معلومات، وتلخيص هذه المعلومات المتجمعة في شكل تقرير مختصر، ثم إرسال هذا التقرير للخبراء مرة ثانية لكي يعيدوا النظر في الموضوع ضوء التقرير المرسل إليهم، ثم تجمع الآراء النهائية وتلخصها في تقرير نهائى يتضمن آراء الأعضاء المشاركين في بحث المشكلة محل القرار.

من مزايا هذا الأسلوب أنه يتتيح فرصة المواجهات التي تحدث داخل اللجان، وبالتالي يخفض من الضغوط التى قد يتعرض لها بعض أعضاء اللجان التقليدية للتنازل عن موقفهم أو تأييد رأى الأغلبية، يستخدم هذا الأسلوب في عملية صنع القرارات تتعلق بجماعات موزعة جغرافيا مما يوفر من تكاليف تجميع الأفراد في مكان واحد.

8-طريقة العصف الذهني:

يشار إلى هذه الطريقة باسم الزاوية العقلية، تعد من أكثر الطرق المستخدمة في هذا المجال، من أجل تقديم أو تليد أفكار جديدة ابتكارية متعلقة بمشكلة

معينة، تستخدم لتقديم أفكار أو بدائل الحل، وبعد تقديم هذه الأفكار يمكن أن يتم تقييمها واتخاذ القرار بالطريقة العادلة لاتخاذ القرارات.

ت تكون جلسة العصف الذهني في الغالب من ستة إلى اثنين عشر فرداً، وهم عادة يجلسون حول طاولة تسمح لهم بالإتصال المباشر، ولا تحدد لهم المشكلة إلا بعد بداية الجلسة.

9-طريقة الجماعات الاسمية:

تسمى كذلك لأن تكوينها اسم فقط أو على الورق، حيث لا يوجد نقاش فعلى وشفوى بين أفراد الجماعة المشاركة بل يتم ذلك على الورق، وهذه الطريقة خليط ما بين دلفى والعصف الذهنى، حيث يقوم الرئيس بطرح أفكاره وتحديدها لأعضاء الاجتماع، ثم يقوم كل عضو بتدوين أفكاره حول بدائل الحل بشكل مستقل، بعد ذلك تجمع الحلول وكتابتها على سبورة أو لوحة ولا يلزم أسماء الأعضاء بالحلول، ثم يرتيب كل عضو بمفرده الأفكار وفق الأولويات التي يراها، ومن ثم يحدد القرار بالفكرة التي تحصل على أعلى أولوية وفق رأى الجميع.

10-طريقة فيليبيس:

يقسم الأعضاء المشاركون إلى مجموعات فرعية صغيرة متساوية العدد، ولكل مجموعة فرعية رئيس، تحدد المشكلة لجميع المجموعات الفرعية، ثم تبدأ المجموعات بتقديم أفكار لحل المشكلة المطروحة، وبعد تقييم الأفكار المقدمة على مستوى كل مجموعة يتم اختيار أفضل الحلول أو البدائل، بعد ذلك يقدم رؤساء المجموعات الفرعية الحلول المختارة ليتم عرضها ومناقشتها من قبل الجماعات الكبرى ليتمكن الجميع من الوصول إلى أفضل الحلول المشكلة.

تمتاز هذه الطريقة عن الطرق العادلة، بأنها تفصل مرحلة تقديم الأفكار أو البدائل عن مرحلة التقييم ويدلك تخلص من مشكلة احتمال أن تأخذ إحدى الأفكار وقتاً طويلاً لمناقشتها مما يدفع المجموعة لاختيار أول بديل مقبول.

١١-طريقة الرنجي اليابانية:

تستخدم هذه الطريقة في إتخاذ القرارات في المنظمات اليابانية، وهي صورة من صور إتخاذ القرارات في شكل مجموعات، فعندما تدرك الإدارة مشكلة معينة، تحيل هذه المشكلة إلى أدنى الأقسام أو الإدارات في التنظيم الإداري والتي ستكون مسؤولة عن تفاصيل هذا القرار بالدرجة الأولى، ثم يجتمع المسؤولون عن التنفيذ ثم يتخذون قراراً جماعياً، وذلك بعد النقاش الذي يتم على أساس مواجهة أفراد ذلك القسم جهاً توجه، وإذا ما وافق عليه أفراد ذلك القسم يضع المسؤول عن القسم ختماً بالموافقة، ثم يرفع إلى الإدارات في المستوى الإداري الأعلى حيث يتم مناقشته على هذا المستوى أيضاً، وإذا ما تمت الموافقة كذلك يضع المسؤول عن القسم ختماً آخر على القرار، حيث يدل الختم على الموافقة ويستمر ارتفاع القرار بوضع الأختام حتى يصل إلى أعلى مستوى إداري مسؤول عن تنفيذ القرار، وقد يكون مدير المنظمة ذاته.

خامساً "العوامل المؤثرة على المشاركة في صنع القرار :

-عوامل شخصية:

شخصية الرئيس وعوامله وقيمته وتاريخه في العمل ومركزه الاجتماعي والمالي خارج المنظمة واتجاهاته ومستواه العلمي وخبراته السابقة ونمط سلوكه وحالته النفسية كلها من العوامل الشخصية التي تؤثر على عملية صنع واتخاذ القرارات والتي قد تتعكس وبالتالي على علاقته بمعروضيه والعاملين معه.

تشير إلى أن الاعتماد على الخبرات الشخصية فقط والتي قد تكون من خلال تجارب سلبية سابقة تتضمن عدم الثقة في المعلومات وفقدان الآخرين وعدم الأخذ بها قدر الإمكان مما ينعكس بدوره على عملية صنع القرارات، فمثلاً يقوم الحكم المسبق على أساس عمليات إدراكية حسية وهي عملية شخصية للغاية بمعنى أن نشوء المعلومات لتتوافق مع معتقداتنا ومواقفنا وقيمتنا مما يكون له الأثر الأكبر على المقدرة الموضوعية لصانعي القرار وجودة القرارات ذاتها.

-عوامل تنظيمية:

منها صعوبة توصيل البيانات والمعلومات والتقارير من القاعدة إلى قمة الهيكل التنظيمي، وكذلك صعوبة وبطء انتساب الأوامر والتعليمات من قمته إلى قاعدته تتعكس بالتالي على عملية صنع القرار، كما أن المركبة في صنع القرار وعدم الرغبة في تفويض الإختصاصات والصلاحيات للمستوى التالي في السلم الإداري، يؤدي إلى شيوخ روح البيروقراطية والروتين مما يؤثر على الأفراد ومشاركتهم في عملية صنع القرار.

-عوامل اجتماعية:

تتجلى في العادات الموروثة والتقاليد والقيم المجتمعية وهي تلعب دوراً كبيراً في عملية صنع القرار، فإن انتشار ظاهرة المسؤولية والواسطة وممارسة التواب والعقاب بطريقة مزاجية لصالح جماعة معينة كلها من العوامل الاجتماعية التي تتعكس سلبياً على صنع القرار الرشيد.

بالمثل تتضمن الأبعاد والتنشئة الحضارية تأثيراً عميقاً على أسلوب صنع القرارات للفرد، وأكده البروفيسور بيتر دراكر في مقارنة لنمط الإدارة الأمريكية مع الإدارة اليابانية أن أصحاب القرار في اليابان يتوصّلون إلى قراراتهم بالإتفاق

الجماع مع الآخرين، وبعد هذا الأسلوب أسلوباً حضاريّاً و يجعل تنفيذ القرارات أكثر سهولة حيث يشارك جميع الأعضاء في عملية صنع القرار، وعلى النقيض تماماً، تتميز عملية صنع القرارات في الولايات المتحدة الأمريكية بالفردية مع الإستعانة ببعض نماذج القرارات والأساليب الكمية.

سادساً "تفعيل المشاركة في صنع القرار :

توجد مجموعة من المقترنات لتفعيل دور المشاركة في عملية صنع القرار:

- 1- نوعية الأفراد بمزايا المشاركة في صنع القرار وحدودها.
- 2- عقد دورات تدريبية تعنى بكيفية استخدام أساليب المشاركة واستخدامها صحيحاً.
- 3- رفع ثقة المرؤوسيين في قدراتهم ومهاراتهم من جهة وتعزيز الثقة بين الرؤساء والمرؤوسيين في العمل.
- 4- إتباع نمط القيادة الديمقراطي والإهتمام بالجانب الموضوعي للمشاركة.
- 5- سن قوانين ولوائح ضمن القانون الداخلي للمؤسسة تساعد على تفعيل وتنظيم عملية المشاركة.
- 6- إشراك الأفراد الذين يتأنرون بالقرار المطلوب إنخاذ المونوق فيهم.
- 7- مراعاة الوقت المتاح لإنخاذ القرار وبين الوقت التي يمكن أن تستنفذه المشاركة في صناعة هذا القرار.
- 8- مراعاة تكاليف المشاركة والمزايا الممكن أن تحدثها.

سابعاً "اعتبارات المشاركة في إتخاذ القرارات :

هناك اعتبارات للمشاركة في إتخاذ القرار يجب مراعاتها وهي كالتالي:

1-الوقت المتاح:

فقد يكون الوقت المتاح لإتخاذ قرارات معينة مضيئاً حكماً في حالة القرارات في الأزمات.

2-العامل والظروف الاقتصادية:

المشاركة في إتخاذ القرارات داخل المنظمة عملية مكلفة اقتصادياً من حيث الوقت والجهد والإعداد اللازم لها وعلى المديرين والرؤوس أن يراعوا ألا تكون التكلفة عالية حتى لا تغطى على قيمة المزايا التي تترتب على المشاركة في إتخاذ القرار.

3-العلاقة بين الرؤساء والمرؤوسين:

إن إعطاء الفرصة للمرؤوسين للمشاركة في عملية إتخاذ القرارات مع الرؤساء ينبغي ألا تكون مصدراً لإيقاع المرؤوسين في أخطاء تؤثر عليهم وعلى مستقبلهم الوظيفي وألا تكون المشاركة على حساب سلطة الرؤساء ومكانتهم داخل المنظمة.

ثامناً "طرق الرئيسية للمشاركة في إتخاذ القرار :

هناك طرق تستخدم لإشراك المرؤوسين في صناعة القرار منها طرق رسمية وأخرى غير رسمية وهي كالتالي:

١-طرق الرسمية للمشاركة:

وفيها أعطاء التنظيم صفات رسمية للقيام بعملية المشاركة تكون محددة بهيكل تنظيمي رسمي وذلك خلاف الأعمال الإعتيادية التي يقومون بها.

ومن طرق المشاركة الرسمية ما يلى:

-المجالس الاستشارية:

وتكون من ممثلين عن مختلف الإدارات وتكون مهمتها دراسة المسائل التي تحال إليها على أن توصى بالمقترنات الالزمة لحلها وترفع هذه المقترنات إلى المستويات الإدارية العليا التي لها حق اتخاذ القرار وصناعته ولها أن تؤخذ بها أو تهملها.

ويتوقف نجاح هذه المجالس على مدى تأييد المستويات الإدارية العليا له وتشجيعه ويمثل هذه المجالس في تنظيم وزارة التربية والتعليم في مصر مجلس التخطيط والمتابعة.

وقد تكون لجان استشارية يشارك فيها ممثلون عن المستويات الإدارية العليا وممثلون عن النقابات بهدف إيجاد نوع من التعاون والتشاور والعمل معاً لحل مشكلات خاصة بالتنظيم الأمر الذي يؤدي إلى بعث الطمأنينة في نفوس المسؤولين لاحساسهم أنهم لن يضاروا من هذه المشكلات نتيجة لإشراك ممثلين عنهم في حل تلك المشكلات.

2-الطرق غير الرسمية للمشاركة:

ليس لها برامج محددة مقدماً، وتتم في فترات غير منتظمة حيث يعقد الرئيس اجتماعاً مع مرؤوسيه عندما يوجد موضوع هاماً يحتاج إلى استشارة وتنقسم طرق المشاركة غير الرسمية إلى مشاركة فردية ومشاركة جماعية وهي كالتالي:

أ-المشاركة الفردية:

وتحدث عندما يناقض الرئيس أحد مرؤوسيه في أمر من أمور العمل أو يستطلع إرادة في نقطلة معينة أو تحدث عندما يذهب الماءوس لرئيسه لتبادل وجهات النظر بالنسبة لاقتراح ما.

ومثال ذلك مناقشة مدير المدرسة للمدرس عندما قطع من المنهج الدراسي في شهر معين أو عند سؤال المدرس لمدير المدرسة مناقشته لخططة توزيع درجات ما.

بـ-المشاركة الجماعية:

وتساعد على إتخاذ قرارات أفضل حيث تصل إلى حلول عملية للمشكلات نتيجة للبحث والدراسة المستفيضة من المجموعة.

ومن مزايا المشاركة الجماعية بحث الموضوع من مختلف الزوايا بالإضافة إلى احتمال إهمال مصالح معينة أقل منه في حالة المشاركة الفردية.

جـ-الإشراف الاستشاري:

وفيه يدعو الرئيس مرؤوسيه لعقد اجتماع عندما يقتضي الموقف حيث يقوم باستطلاع آرائهم لحل مشكلة معينة ويدعوهم لتقديم مقترنات تم اتخاذ قراره بعد ذلك في ضوء تلك المقترنات، وقد يكون الرئيس في صدد إتخاذ قرار مبدئي

تم يدعو المرءوسين ويقدمه لهم ويدعوهم للتفكير موضحاً أن القرار ليس نهائياً وليس في يد المجموعة.

د-الإدارة الديمocrاطية:

وتشبه الإشراف الإستشارة فيما عدا أن مسؤولية إتخاذ القرار تنتقل من الرئيس إلى المجموعة حيث يعمل كقائد لها تاركاً سلطة إتخاذ القرار لتحكم المجموعة.

ويجب ملاحظة أن هذه الطريقة لا تنجح إلا في ظل ثقة كاملة في قرارات المرءوسين وخبرتهم بالإضافة إلى الولاء المتبادل بينهم.

تاسعاً "الضوابط المطلوبة للمشاركة في صنع القرار :

أن للمشاركة في صنع واتخاذ القرار جوانب مشرقة ومميّزات متعددة وفي الوقت تنطوي على بعض جوانب القصور إلا أن وجود بعض الإشكاليات في إتجاه ما أو أسلوب عمل معين لا يعني عدم الأخذ بهذا الإتجاه أو ذلك بل لابد من العمل الجاد الذي يستمر منافعة ويواجه تحدياته وفي سياق المشاركة في صنع القرار هناك عدد من الضوابط ينبغي للقائد الإهتمام بها والعمل بمقتضها حتى يجني فوائد المشاركة ويتجنب نقاط الضعف والقصور فيها.

وتتمثل هذه الضوابط في النقاط التالية

1- التأكيد من توافر الخبرة والمعرفة لجميع المشتركين في صنع القرار وملاءمتها لطبيعة الموقف محل الإهتمام.

2- توافر الإستعداد النفسي لدى المرءوسين فالمشاركة في صنع القرار يجب أن تبني على أساس الرغبة في المشاركة وليس على أسلوب قسري.

3- عدم اللجوء لهذا الأسلوب في الحالات التي تكون السرعة في اتخاذ القرارات من أهم عوامل نجاحها كالازمات والطوارئ.

4- توافر الثقة لدى القائد بجدوى المشاركة في عملية صنع القرار.

5- استخدام أساليب وأدوات حديثة كالعصف الذهني أو أسلوب دلنس أو المجموعة الاسمية عوضاً عن الأساليب التقليدية كالتجان والإجتماعات.

6- أن تتوافر لدى القائد مهارات استخدام أسلوب المشاركة.

وتتمثل هذه المهارات في:

- تحديد مستوى المشاركة وتوقيتها.

- تحديد عدم المشاركين بما يتلاءم مع طبيعة الموقف محل الاهتمام.

- عدم الجمع بين رئيس ومرؤوسين تجنباً للتحيز المقصود أو غير المقصود.

- تشجيع جميع المشاركين على إبداء وجهات نظرهم بحرية.

- دفع المناقشة في الإتجاد الصحيح.

- التوفيق بين الآراء المتعارضة.

- تزويذ المشاركين بالمعلومات الالزمة قبل الاجتماع.

عاهرًا "اتجاهات المشاركة في إتخاذ القرارات :

هناك اتجاهان يحددان طبيعة وأسلوب المشاركة في إتخاذ القرارات هما
كالتالي :

١- الاتجاه الأول-الاتجاه التقليدي:

ويقوم على أساس تصنيف القرارات والتخصص في عملية اتخاذها فالقرارات الإستراتيجية تتحذى القيادة أما القرارات العادية فهي من اختصاص المستويات الأدنى.

٢- الاتجاه الثاني-الاتجاه الحديث:

ويقوم على أساس إشراك المرؤوسين مع الرؤساء وتعاونهم معاً في إتخاذ القرار ضمناً لوضوح الرؤية وتبادل الآراء وهناك فريق من المديرين والرؤساء يلجأون إلى تبادل الرأي مع من يهمهم القرار أو يتصل بمصالحهم مباشرة لكن يضمن تعاونهم الإختباري والإلتزام بالتنفيذ الأمر الذي يحدد من الشكاوى والظلمات من جانب المرؤوسين ويسير من مهمة الرؤوس في جهودهم الإشرافية والتوجيهية ويساعد على تحسين نوعية القرارات ذاتها نتيجة لانتفاح الاتصال الإنساب المعلومات والبيانات.

من هنا مكان من الضروري إشراك المعلم في إتخاذ القرارات التي يتم اتخاذها من مستويات الإدارة المختلفة سواء في المدرسة أو خارجها ولعل ذلك يتوقف على نوع الإدارة المتاحة في الداخل والخارج بأن يتوقف على نوع الإدارة السائدة في المجتمع بشكل.

وقد اختلفت الدراسات في تحديد مجالات المشاركة المرغوبة لدى المعلمين من حيث الأسلوب الذي يتم به تحقيق عملية المشاركة والمستوى الذي تتم المشاركة عليه داخل التنظيم ومن العوامل التي أمكن إتخاذها:

(البيئة- الطبيعة- التنظيم- أسلوب الإدارة المتبعة- الفلسفة المتبناة- نوع ورغبة الأشخاص المشاركين).

وقد أكدت الدراسات أن المعلمين الذين لديهم فرص أكبر للمشاركة في القرارات التعليمية داخل النظام التعليمي يكونون أكثر تعاطفاً مع هذا النظام من هؤلاء الذين لديهم فرص محدودة للمشاركة بالإضافة إلى أنه يزيد من إنتاجية الأفراد بطابعديمقراطية يزيد نضجهم وموضعيتهم.

الحادي عشر "درجات المشاركة في إتخاذ القرارات :

تقسم درجات المشاركة في إتخاذ القرارات إلى أقسام التالية:

- 1- درجة الفهم المتبادل بين العاملين والمستويات الإدارية العالي والفرص منها فهم بعضهم البعض من ناحية الإتجاهات والواجبات حتى يتكون روح الفريق بينهم ويصبحون أكثر شعوراً بالمسؤولية.
- 2- درجة الاستشارة وفيها يسعى الرئيس للحصول على مقتراحات المرؤوسين في موضوع القرارات التي تتعلق بأمورهم ولكنه يحتفظ لنفسه سلطة إتخاذ القرار في ضوء الاستشارة التي أجراها مع مرؤوسيه.
- 3- درجة تفويض السلطة لإتخاذ القرار وفيها يفوض الرئيس بعض السلطات للمرؤوسين لإتخاذ القرار النهائي.

وتحتفي أهمية التفويض في عمل المؤسسات الكبيرة حيث يصبح التفويض مطلباً لأداء الأعمال وانتظامها في سرعة مناسبة.

ولا يقصد بالتفويض تخلى الرئيس عن بعض سلطاته أو أن يسلب حقه في استرداد ما فوض فالرئيس له حق إلغاء التفويض أو تعديله.

ومن مميزات الاستخدام لتفويض السلطة ما يلى:

١- يؤدى العلاقات بين الرئيس المرؤوسين ويساعد على إيجاد جو عمل طيب وتجعل المرؤوسين أكثر نضجاً في العمل وخارجيه.

٢- يمكن الرؤساء من الكشف عن المواهب والقدرات الكامنة في مرؤوسهم.

٣- يجعل المرؤوسين أكثر شعوراً على تحمل المسؤولية وارتياحاً ورضاً عن عملهم.

٤- يساعد على تنمية الجوانب القيادية في شخصية المرؤوسين كما يحفز على تنمية قدراتهم ومواهبيهم.

٥- يحسن على العيوب الناجمة من تركيز السلطة في أيدي الرؤساء.

الثانية عشر "مميزات المشاركة في صنع وإتخاذ القرار":

تحقق المشاركة في صنع القرار فوائد متعددة لا تقتصر على القرار فحسب بل تعمد لتشمل جوانب تتصل بالد الواقع والتعاون والتدريب والعلاقات الإنسانية.

ويمكن إيجاز مميزات المشاركة في صنع القرار في النقاط التالي:

١- تسهم المشاركة في زيادة التزام العاملين بالقرار وحماسهم لتنفيذها من منطلق شعورهم بأن هذا القرار هو محصلة لجهودهم وعبر عن وجهة نظرهم.

- 2-تحقق المشاركة تفهم العاملين لأبعاد الموقف واستيعابهم لأهداف القرار والمأمهم ببرنامجه التنظيم.
- 3-تبني المشاركة إشباع الحاجات العليا للفرد المتمثلة في تحقيق الذات والإنجاز والنمو وشعور الفرد بأهميته داخل المنظمة.
- 4-تسهم المشاركة في تعزيز التعاون بين الأفراد وتنمية روح الفريق وزيادة الفهم المتبادل وتيسير التنسيق بينهم لحل المشكلات المشتركة.
- 5-تهبّن المشاركة مناخاً مفعماً بالعلاقات الإنسانية الطيبة بين الإدارة والمرؤسين، كما تسهم في تعزيز مهاراتهم ذات الصلة بعملية صنع القرارات.
- 6-تسهم المشاركة في زيادة كفاءة القرار من خلال وجهات النظر المتعددة والتخصصات والخبرات المتنوعة التي تثري عملية صنع القرارات.
- 7-تحقق المشاركة تفهم العاملين للقرار وقبولهم له وهذا يسهم في إضعاف القوى المحتملة التي تقاوم التغيير.

وبالإضافة إلى هذه المميزات للمشاركة في صنع القرار توجد مميزات أخرى والتي من أهمها:

1- الشعور بالأهمية:

مما لا شك فيه أن إشراك المعلمين وغيرهم من العاملين في مجال العملية التعليمية في اتخاذ القرارات يعطيهم الشعور بالأهمية وأنهم من العناصر المهمة في العملية التنظيمية.

2-قبل التغيير:

بما أن القرارات تجلب معها التغيير لذا يحاول أفراد التنظيم إعاقة هذا التغيير وللتغلب على هذه المشكلة يتطلب الأمر إدراك كل من يفهمهم أمر القرار في صناعته من العاملين داخل التنظيم أو خارجه الأمر الذي يجعلهم أكثر استعداد لقبول التغيير عندما يشتركون في إتخاذ القرار.

3-مهولة توجيه الآخرين:

يتربى على مشاركة المرؤوسين للرؤساء في صناعة القرار عد الرؤساء المشرفين اللازمين لتوجيه المرؤوسين.

4-تحسين كفاية العمل:

أدت مشاركة المرؤوسين في صناعة القرار زيادة معدلات الإنتاج والتحسين الواضح في العلاقات بين الرؤساء والمرؤوسين بالإضافة إلى الإقبال على تحمل المسؤولية بنفس راضية.

5-تحسين نوعية القرارات الإدارية:

نتيجة لقدرة المرؤوسين على اظهار الملاحظات والعوامل التي تشكل الموقف ويجب على الرؤساء اكتشافها ومن هنا تلعب المشاركة دوراً فعالاً في ايضاح الرؤية والملاحظات والحقائق إلى الرؤساء.

6-تقل الحاجة التي توقيع الجزاءات:

لإشراك المرؤوسين في صناعة القرار الأمر الذي يؤدي إلى وضوح الاختصاصات المحددة لكل أعضاء التنظيم ويزيد من استجابة المرؤوسين لتوجيهات الإدارة.

ومن مميزات المشاركة في صنع القرار أيضاً هي كالتالي:

- إشراك الأفراد في صنع القرار له آثار نفسية ترفع معنوياتهم مما ينعكس إيجابياً على أدائهم.
- جعل الأفراد أكثر قدرة على تحمل المسؤولية خاصة وأن المشاركة تؤدي إلى إعداد قادة إداريين مدربين على اتخاذ قرارات سليمة.
- انتشار روح التفاهم والتعاون بين كافة الأفراد في المؤسسة.
- زيادة فرص الإبداع والمبادرة والإبتكار مما ينعكس إيجاباً في زيادة الإنتاج وتحسين جودته.
- ارتفاع مستوى الرضا الوظيفي للعاملين والتقليل من الجوانب السلبية كالغياب وكثرة النظام والحد من مظاهر الصراع.
- تعدد المشاركة حافزاً معنوياً إيجابياً يعمل على تنمية مشاعر الإنتماء للمؤسسة بالشكل الذي يعزز من حالة المحافظة عليها والدفاع عنها وتحقيق أهدافها.
- تحسين نوعية القرارات بحيث تكون أكثر واقعية فالمزيد وسيلة يستطيعون الكشف عن العوامل التي تشكل الموقف والتي قد يصعب على الرؤساء اكتشافها.
- وأن عملية اتخاذ القرار ماهي إلا ناتج نهائى لحصيلة مجهودات متكاملة ومشتركة من الآراء والأفكار والاتصالات والدراسة والتحصيل والتقويم التي تمت في مستويات مختلفة داخل المنظمة الأمر الذي يجعل هذه العملية نتاج جهود جماعية مشتركة وليس حكراً لرأى فردى.

وبالتالي تتميز المشاركة في عملية إتخاذ القرار بالميزات التالية:

- تحسين نوعية القرار وجعله أكثر شيوعاً وقبولاً لدى العاملين.
- تحقيق الثقة المتبادلة بين المديرين وأفراد التنظيم من ناحية وبين التنظيم والجمهور الذي يتعامل معه من ناحية أخرى.
- رفع الروح المعنوية لأفراد التنظيم وابشاع حاجة الإحترام وتأكيد الذات وخلق روح التعاون بينهم.
- تنمية القيادة الإدارية في المستويات الدنيا من التنظيم وزيادة إحساسهم بالمسؤولية وتفهمهم لأهداف المنظمة.

الثالث مضر "عيوب المشاركة في صنع القرار :

تنتطوى المشاركة في صنع القرار على بعض جوانب القصور شأنها في ذلك شأن أي اتجاه أو أسلوب من أساليب العمل.

ومن أبرز عيوب المشاركة ما يلى:

- 1- أن صنع القرار بالمشاركة يستغرق وقتاً طويلاً من عملية صنع القرار بشكل فردي ومن ثم تعد هذه الطريقة غير ملائمة التحصى للحالات الطارئة أو الأزمات التي تتطلب إتخاذ قرارات سريعة.
- 2- قد تؤدى المشاركة إلى زيادة طموح المراهقين للدخول في مجالات لا تناسب مع قدراتهم أو اختصاصهم وتكون محصلة ذلك نزاع داخل التنظيم بين الرئيس والمرؤوسين.

- 3- قد ترك المشاركة انطباعاً خاطئاً لدى بعض المسؤولين اعتقاداً منهم بأن هذا التوجيه يرجع إلى ضعف إمكانات الرئيس وقدراته وعدم ثقته بنفسه وهو ما سيؤثر سلباً في قوى التأثير المتاحة لدى القائد في تسيير دفة العمل.
- 4- انخفاض كفاءة القرار في حالة عدم الاهتمام الكافي من قبل المسؤولين أو عدم خبرتهم أو عند تعارض أهدافهم مع أهداف المنظمة.
- 5- إن المشاركة قد تنطوي على بعض المظاهر السلبية مثل:
- أ- احجام بعض المشاركين عن تقديم وجهة نظرهم بسبب حاسبيتهم الشديد للنقد.
 - ب- ضغط المجموعة العظمى على المجموعة الأقل لقبول وجهة نظرهم.
 - ج- ضغط المجموعة العظمى على المجموعة الأقل لقبول وجهة نظرهم.
 - د- الإنفاق المسبق بين عضوين أو أكثر على فرض وجهة نظر معينة على المجموعة.
- هـ- احتمال ظهور قرارات تتصرف بالمجازفة والمخاطرة نظراً لشيوخ السنولية بين الأفراد المشاركين في صنعها.
- 6- عندما يحتمل الخلاف بين المشاركين في صنع القرار فمن العتاد اللجوء إلى حل وسط حسيناً للنزاع، وفي كثير من الأحيان لا تكون الحلول الوسط مرضية للجميع بل قد لا تكون محقق للهدف المنشود.
- وبالإضافة إلى هذه العيوب فإن عملية المشاركة في صنع القرار لا تخلو من السلبيات والتى منها:

- تشكل مظهر لتنازل المسئول عن بعض مهامه التي يفترض عليه منصبه إضافة إلى إضعافها لمركز المسئول بابقاء ما ينawi به من ادوار بعيد عن رقابته.
- تصبح أحياناً غاية في حد ذاتها فعاليّاً في الواقع العملي المبنول هو صاحب الإختيار وإنما يلجأ إلى المشاوره يقصد إضعاف مظهر المشاركة على سلوكه القيادي.
- تعد أسلوب غير عملي فقد يتعدى استخدامها في الحالات التي تتطلب قرارات فورية.
- قد تعمل على تعطيل القرار بناء على تعدد الآراء ونوعية المشاركين في صنع القرار خاصة إن لم تتوفر لديهم الخبرة والمهارة الكافية أو عدم اهتمامه بموضوع القرار مما يؤدي إلى انخفاض كفاءته.

الفصل السادس
إتخاذ القرار
“مفهوم- ماهية- أهميته”

- مقدمة.

- أولاً “مفهوم إتخاذ القرار” .
- ثانياً “ماهية عملية إتخاذ القرار” .
- ثالثاً “أهمية إتخاذ القرار” .
- رابعاً “داعي إتخاذ القرار” .
- خامساً “متطلبات عملية إتخاذ القرار” .
- سادساً “نظريات إتخاذ القرار” .
- سابعاً “قواعد إتخاذ القرار” .
- ثامناً “مراحل إتخاذ القرار” .
- تاسعاً “خطوات إتخاذ القرار” .

الفصل السادس إتخاذ القرار “مفهومه- ماهيته- أهميته”

مقدمة:

تعتبر عملية إتخاذ القرارات أحد العمليات الأساسية والдинاميكية بالنسبة لأدوار ومهام مدير أي مؤسسة أو منظمة بوضوئها نقطة الانطلاق لجميع الأنشطة والبرامج التي تتم داخل المؤسسة، بل يتعذر ذلك إلى علاقة المؤسسة بالمجتمع أو البيئة وتزداد أهمية إتخاذ القرارات كلما زاد حجم المنشأة وتعقدت وتعشبت جوانب نشاطها وتكتسب اتصالات بالجمهور وتكتسب مشكلاتها عندئذ أبعاد أو أعمقاً جديدة، بل وأن بعض المحاولات بال خاصة بالتعرف بالإدارة يجعلها مرادفة تماماً بالعملية الإدارية وأساس القيادة الإدارية وهي مهمة عامة.

يشترك فيها كافة القيادات الإدارية وهي من أصعب العمليات الإدارية لم يترتب عليها من توظيف للموارد البشرية والمادية التي يمكن أن تقاد في ضوء أنها كفاءة الرؤوساء وقدراتهم على تحمل المسؤولية في الأمور المختلفة حيث تعبر عن الإختيار العقلاني لأنسب بديل الذي يواجه الموقف أو المشكلة المراد البت فيها بأقل جهداً وأرخص التكاليف وفي أقصر وقت ممكن والذي يشارك في صنعة المعنى طبقاً لدرجة سلطاتهم المتنوعة لإتخاذ القرار.

وأن إتخاذ القرارات الإدارية من المهام الجوهرية والوظائف الأساسية للقيادة الإداريين حيث أن مقدار النجاح الذي تتحقق فيه منظمة إنما يتوقف في المقام الأول على قدراتهم وكمياتهم وفهمهم للقرارات الإدارية وأساليب إتخاذها، وبما لديهم من مظاهير تتضمن رشد القرارات وفاعليتها وتدرك أهمية وضوحها ووقتها

وتعمل على متابعة تنفيذها وتقييمها فيجد القادة الإداريون نفسهم في كثير من الأعمال في مواقف اختيار بديل من عدة بدائل.

ولا يخلو مجال من مجالات الحياة الإنسانية من إيجاد وسيلة من الوسائل التي تساعد في إنخاذ القرارات الحالية والمستقبلية كما أنه لا يخلو مجال من مجالات العلوم المختلفة من إيجاد طريقة من الطرق لوصف وتحليل الظواهر الطبيعية وغير الطبيعية وتوقعاتها المستقبلية.

وان تفهم عملية إنخاذ القرار من الأمور الهامة والحيوية لنجاح الإدارة وشن ضروري تعتمد على قدرة المديير على الإختيار بين البدائل المتاحة للمشكلة موضع القرار وهذا لا يتحقق إلا إذا تم الإختيار نتيجة دراسة عملية وتقديم سليم للواقع.

وان مقدار النجاح الذي تتحققه أي مؤسسة إنما يتوقف على قدرة المديرين وفهمهم للقرارات الإدارية وأساليب إنخاذها وما لديهم من مفاهيم تتضمن فاعلية القرارات ومتابعة تنفيذها وتقديمها.

أولاً "مفهوم إنخاذ القرار :

يتضمن مفهوم إنخاذ القرار من خلال ماورد في الأدبيات التعريفات التالية:

- العملية التي يتم بها وعن اختيار أسلوب العمل من عدة إحتمالات من أجل تحقيق الفرص أو النتيجة المرغوبة.

- عملية عقلية رشيدة تتبلور في عمليات فرعية ثلاثة هي البحث والمقارنة بين البدائل والإختيار.

- عملية إختيار أسلوب عمل معين من بين عدد من البدائل.

- آخر الخطوات في عملية صنع القرار والتي تتضمن اختيار الحل الأفضل من بين البدائل المتاحة.

- جمع الأفعال التي تلزم لوضعه موضع التنفيذ أو لوضعه في صورة تجعله يؤثر في الواقع وتنأثر به سلسلة الإجراءات التنفيذية لأى مشروع مهما اختلف نوعه.

كما يعرف إتخاذ القرار بأنه عملية عقلانية يتم من خلالها اختيار أفضل الحلول الممكنة وأصدار حكم يتعلق بمشكلة معينة لتحقيق الهدف المطلوب في أقصر وقت ممكن وبأقل تكلفة.

ويتضمن هذا التعريف مختلف الجوانب الموضوعية لعملية إتخاذ القرار من جوانبها النظرية والتطبيقية.

كما يقصد بإتخاذ القرار بأنه عملية عقلانية يتم من خلالها اختيار أفضل الحلول الممكنة وأصدار حكم يتعلق بمشكلة معينة لتحقيق الهدف المطلوب في أقصر وقت ممكن وبأقل تكلفة.

ويتضمن هذا التعريف مختلف الجوانب الموضوعية لعملية إتخاذ القرار من جوانبها النظرية والتطبيقية.

كما يقصد بإتخاذ القرار الخطوة الأخيرة لإختيار أحد البدائل المطروحة بالنسبة لقضية تربوية معينة في إطار صلاحيات القائمين بالعمل في المدرسة سواء أكان ذلك من مدير المدرسة منفرداً أو بمشاركة المعلمين معه.

ويعرف الدسوقي أبو زيد 1995 إتخاذ القرار بأنه الإختيار من بين بدائلين أو أكثر لمواجهة مشكلة ما يقصد التغلب عليها.

ومن هذا التعريف يتضح أن هناك أربعة وجوه أساسية يجب التركيز عليها وهي كالتالي:

- 1- إن إتخاذ القرار عملية اختيار من بين عدة بدائل متاحة لحل مشكلة ما كل منها، يسهم بدرجة ما في حلها أو أن مقدار المساهمة في علاج المشكلة مختلف من بديل لأخر.
- 2- إن عملية إتخاذ القرارات تحتوى على حل المشاكل وبالتالي يصعب الفصل بين مراحلها بمعنى أن الوصول إلى حل مشكلة ما يعني الوصول إلى الالتزام بتطبيق بديل ما لحلها.
- 3- أن عملية إتخاذ القرار تعنى أكثر من مجرد اختيار بديل لحل نهائى لمشكلة ما من بين البدائل المتاحة إذ تعنى وكيف تم الوصول إلى هذا البديل وكيف يتم تطبيقه.

ويعرف سيف الدين عبدون 1996 إتخاذ القرار بأنه القدرة التي تصل بالفرد إلى حل ينبغي الوصول إليه في مشكلة تعترضه بالإختيار بين بدائل الحل الموجودة أو المبتكرة وهذا الإختيار يعتمد على المعلومات الموجودة لدى الفرد أو التي يجمعها وعلى القيم والعادات والخبرة والتعليم والمهارات الشخصية.

ويعرف تركي المحمد 2005 إتخاذ القرار بأنه العملية التي بموجبها يتم تحديد المشكلة والبحث عن أنساب الحلول لها عن طريق المناضلة بين عدد من البدائل.

ويعرف كل من تشارلز وسبينسر 1984 إتخاذ القرار بأنه القدرة على التفاعل مع الموقف الحالى ورؤيته بشكل أوسع من أجل الوصول إلى قرار سليم .

ويعرف أيضاً إتخاذ القرار بأنه هو أسلوب يتم اتباعها لتحديد المشكلة بداول الحل وتقييم البدائل و اختيار البديل المناسب لحل المشكلة وأهم خطوة تشير إلى إتخاذ القرار وهو اختيار البديل المناسب.

ويعرف إتخاذ القرار بأنه هو إتخاذ بديل من عدة بدائل وأن هذا الإختيار يتم بعد دراسة موسعة لكل جوانب المشكلة موضوع القرار وعليه يجب أن يكون عدد من البدائل المتاحة ليتسنى لتخذل القراء اختيار البديل الأمثل للوصول للأهداف المرجوة إن لم يكن هناك بديل لما كانت المشكلة لعدم وجود مجال للإختيار وبالتالي لا توجد حاجة لإتخاذ القرار.

وعليه فمن المهم التمييز بين إتخاذ القرار في حد ذاته وعملية صنع القرار كما يمكن اعتبار عملية إتخاذ القرارات عملية الإختيار لبديل من عدة بدائل على أساس بعض المعايير قصد تحقيق هدف معين وبالتالي فوضع القرار يتطلب وجود هدف وتنوع البدائل.

كما أن الإختيار يقوم على أساس بعض الأهداف وتنطوي عملية إتخاذ القرارات على البدائل بديلين أو أكثر وعلى وجود هدف لأنه إذا لم يوجد إلا بديل واحد فليس هناك من قرار ليتخد، وعلى هذا فإن أساس عملية إتخاذ القرارات هي وجود حاجة لإتخاذ القرار وفي هذا السياق فإنه من المهم التمييز بين القرار في حد ذاته وعملية إتخاذ القرار.

فالقرار يعد هو الحل أو التصرف أو البديل الذي يتم اختياره على أساس المفاضلة بين عدة بدائل وحلول ممكنة ومتاحة لحل المشكلة ويعتبر هذا البديل أكثر كفاءة وفاعلية بين تلك البدائل المتاحة لتخاذل القراء.

أما عملية إتخاذ القرار فهي عملية اختيار بديل واحد من بين البديل الممكنة لحل مشكلة أو تحقيق هدف معين.

أى أن عملية إتخاذ القرار هي مجموعة من الخطوات العملية المتتابعة التي يستخدمها متعدد القرارات في سبيل الوصول إلى اختيار القرار الأنسب والأفضل فالقرار إذا هو آخر خطوة من خطوات عملية إتخاذ القرار.

ثانياً "ماهية عملية إتخاذ القرار" :

أن مفهوم القرار الإداري ينسجم مع العملية المقدمة التي تتم لإختيار الحل الملائم لمشكلة إدارية معينة، مهما كانت طبيعة هذه المشكلة وأن هذه العملية تتدخل فيها عوامل متعددة نفسية واجتماعية وتنظيمية وفنية وبيئية كما تتضمن عناصر متعددة وكثيرة لما لها من صفات تميزها عن غيرها من العمليات الإدارية الأخرى وفي اعتقادنا أنه يمكن بيان ماهية عملية إتخاذ القرارات من خلال تحديد الصفات المميزة لهذه العملية والتي نجملها فيما يلى:

- إنها عملية قابلة للترشيد.

- إنها تتأثر بعوامل ذات صبغة إنسانية واجتماعية.

وهذا ما أكدده سيمون في قوله "ليس هناك قرار إداري يتمثل في إرادة مؤسسة بعيداً عن تأثير العديد من الأفراد".

- إنها عملية تمتد في الماضي والمستقبل.

- إنها عملية تقوم على الجهود الجماعية المشتركة.

- إنها عملية تتصرف بالعمومية والشمول.

- إنها عملية ديناميكية مستمرة.

- إنها عملية مفيدة تتسم بالبطء أحياناً.

- إنها عملية معقدة وصعبة.

ثالثاً أهمية إتخاذ القرار :

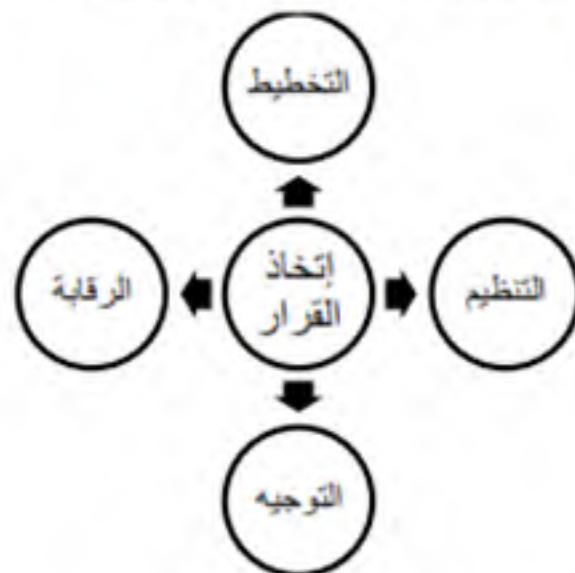
تكمّن أهمية إتخاذ القرارات الإدارية فيما يلى

- تعتبر إتخاذ القرارات من المهام الجوهرية للمدير بحيث أن قدرة المدير على إتخاذ القرار هي التي تميّزه عن غيره من أعضاء التنظيم الإداري.

- تعدد وتعقد الأهداف التي تشهدها التنظيمات الإدارية الحديثة ووجود التعارض بينهما أحياناً مما زاد من المشاكل التي تواجه القيادات الإدارية وهذا يتطلب إتخاذ العديد من القرارات لمواجحة هذه المشاكل.

- بدون عملية إتخاذ القرارات تتوقف العملية الإدارية ويتوقف العمل كله.

شكل يوضح إتخاذ القرار كحلقة رئيسية في العملية الإدارية



رابعاً دواعي إتخاذ القرار :

تتمثل دواعي إتخاذ القرار في النقاط التالية:

- أن القرارات وإنخاذها هي عملية روتينية.

- دائمة مستمرة ملزمة لكل عدد معين على مستوى الشخص.

- ملزمة لكل مسؤول في كل مستوى من المسؤولية يتواجد فيه ضمن أي تنظيم.

والفرق بين القرار الشخصي والقرار التنظيمي يمكن توضيحه فيما يلى:

أ- القرار الشخصي:

يتضمن دوافع رفع الحرج عن صاحبه وله دواعي التحسين والتطوير الدائم لمستويات الأداء لإنجاز أهدافه.

بـ- القرار التنظيمي:

وهو قرار له دواعي الإستمرارية في إنجاز أهداف المؤسسة وفق أساليب مجملة للأداء التنظيمي في إتجاه تلمس الأهداف التي هي أهداف تنظيمية.

خامساً متطلبات عملية إتخاذ القرار :

تتطلب عملية إتخاذ القرار توافر مجموعة من المتطلبات وهي:

1- البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الفرد.

2- مجموعة المهارات المتوافرة في متخد القرار فيقدر توافر هذه المهارات بقدر تحقيق الفاعلية لعملية إتخاذ القرار.

3- الأهداف المطلوب تحقيقها من وراء إتخاذ القرار.

4- البدائل المتاحة المرتبطة بالمشكلة.

5- ترتيب البدائل حسب درجة إسهامها في حل المشكلة أو تحقيق الهدف.

6- اختيار البديل الأفضل.

سادساً "نظريات إتخاذ القرار":

تعددت الإتجاهات في نظريات إتخاذ القرار فمثلاً الحدية والرياضية والتفسية ومن أهم هذه النظريات النظرية التفسية في إتخاذ القرار وهي كالتالي:

-النظرية السيكولوجية في إتخاذ القرار:

تنظر هذه النظرية في إتخاذ القرار إلى العوامل الشخصية التي تميز الأفراد بعضهم عن بعض وبالتالي تؤثر على الأسلوب الذي ينتبعونه في إتخاذ القرار وقد حدد سبرانجر Spranger بعض الصفات الشخصية للأفراد على النحو التالي:

1- الشخصية الاقتصادية:

وهذه الشخصية تسعى إلى كل ما هو عملي ومضيد.

2- الشخصية الاجتماعية:

وتتميز هذه الشخصية بالبحث عن حب الناس واللطف في التعامل والسماحة وعدم الأنانية.

3- الشخصية العلمية:

وهي شخصية تبحث عن الحقيقة والمنطلق في كل التصرفات.

4- الشخصية السياسية:

وهي شخصية تبحث عن القوة والتأثير والشهرة.

٥- الشخصية الدينية:

وتنمي بالروحانية.

غير أن سبرانجر Spranger يعود فيقول أنه من الصعب أن نجد كل صفة من هذه الصفات تطبق على شخص معين بحد ذاته ولا تنطبق على الآخرين وليس هناك شخص اقتصادي أو اجتماعي أو علمي بنسبة 100% وإنما هناك خليط من الصفات في كل إنسان وأن جانباً أو آخر من هذه الصفات قد يطغى على تصرفات الإنسان وسلوكياته وعلى ذلك فإن القرارات التي يتخذها الفرد تنطلق من الخلصية السيكولوجية لطبيعة الشخصية.

سابعاً *قواعد اتخاذ القرار :

نظراً لأهمية اتخاذ القرار في حياة المنظمة فإنه لا بد أن يتم تحريرها استناداً إلى عدد من القواعد أو المبادئ الأساسية التي يفترض العمل من خلالها حتى يكون القرار المتخد أكثر فاعلية.

-القاعدة الأولى:

الإدراك بأن القرار لا يهدف إلى الوصول إلى إجابات أو حلول قاطعة ونهائية لل المشكلة وإنما يهدف أساساً إلى اختيار أفضل البدائل المتاحة وأكثر فاعلية.

-القاعدة الثانية:

تحديد وتوضيح مدى الاستفادة التي سوف يتم تحصلها باتباع القرار الذي تم اتخاذ وخاصية وما يتعلق بالفائدة المتصلة بالأفراد والعامليات بتطبيقه فالحماس لتطبيق القرار يتتناسب مع درجة الفائدة المعقودة عليه.

-القاعدة الثالثة:

ضرورة إعطاء الوقت الكافي للتعرف على البديل المتاحة وتقييمها وتمويلها قبل تقديمها لمرحلة الاختبار.

-القاعدة الرابعة:

أن ينتظر لعملية اتخاذ القرار كعملية متكاملة بدءاً من أولى مراحلها المتمثلة في جمع المعلومات وإنتهاء بتنفيذها ومتابعة التنفيذ.

-القاعدة الخامسة:

أن العقلانية والمنطقية التامة في عملية اتخاذ القرار عملية غير ممكنة.

-القاعدة السادسة:

الوظيفة الأساسية للإدارة هي تزويد المسؤولين بالبيئة الداخلية للقرار لكن يكون متوافقاً ومحلياً ومعقولاً من المنظور الشخصي التنظيمي.

وأنه لضمان أكبر قدر من موضوعية القرار وفعاليته فإنه يتوجب على التنظيم والولاء والإلتزام للمنظمة بما يدفع العاملين فيها أن يحدد و مجال طبيعية التفاعل التي تؤكد على تكامل وجهة النظر حول مضمونة ووسائل تحقيقه وهذا يأتي عن طريق تشجيع الولاء والإلتزام للمنظمة بما يدفع العاملين فيها على تجاوز موضوع الخلافات في قضايا الوسائل والإمكانات المتاحة وجهات النظر إلى تقديرها تحديد الغايات المأمولة التي تسعي المنظمة إلى تحقيقها وتقدير الواجبات والمسؤوليات التي ينبغي على الأفراد القيام بها.

-تحديد مسؤوليات الأفراد في صياغة القرار وتنفيذ وتوسيع الأدوار في تكامل بما يتناسب مع قدرات الفرد وطبيعة الدور الذي يقوم به.

-إنخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق الاتصال الفعال رأساً وافقياً داخل النظام من ناحية وبين مستوياته المختلفة من ناحية أخرى بما يؤكد مصداقية الإحتمالات القائمة التي ينبغي على الإداري مراعاتها قبل صنع القرار وأثناء تنفيذه.

-الانتباه لأكبر قدر ممكن من التغييرات الحاكمة للمشكلة أو التقنية موضوع القرار وضبطها بما يساعد على التخفيف من حدة الاختلافات بين الأفراد المؤثرين في القرار والمتاثرين به في عمليات تفسيره والتقليل من الإجتهادات غير الموضوعية عند تنفيذه.

ثامناً "مراحل إنخاذ القرار :

تتمثل مراحل إنخاذ القرار في المراحل التالية:

١-المراحل الأولى "مرحلة تشخيص المشكلة :

ومن الأمور المهمة التي ينبغي على المدير إدراكها وهي بقصد التعرف على المشكلة الأساسية وأبعادها هي تحديد طبيعة الموقف الذي خلق المشكلة ودرجة أهمية المشكلة، وعدم الخلط بين أعراضها وأسبابها والوقت الملائم للتصدي لحملها وإنخاذ القرار الفعال المناسب لها.

٢-المراحل الثانية "جمع البيانات والمعلومات :

أن فهم المشكلة فيماً حقيقياً وإقتراح بدائل مناسبة لحلها يتطلب جمع البيانات والمعلومات ذات الصلة بالمشكلة محل القرار ذلك أن إنخاذ القرار الفعال يعتمد على قدرة المدير في الحصول على أكبر قدر ممكن من البيانات الدقيقة والمعلومات المحايدة والملازمة زمنياً من مصادرها المختلفة ومن ثم تحديد أحسن

الطرق للحصول عليها، ثم يقوم بتحليلها تحليلًا دقيقًا ومقارن الحقائق والأرقام ويخرج من ذلك بمؤشرات ومعلومات تساعدك على الوصول إلى القرار المناسب.

3-المراحلة الثالثة "تحديد البديل المتأحة وتقديرها :

ويتوقف عدد الحلول البديلة ونوعها على عدة عوامل منها:

وضع المنظمة والسياسات التي تطبقها والفلسفة التي تتلزم بها وامكانياتها المادية والموقت المتاح أمام متعدد القرارات وإتجاهات المدير متعدد القرارات، وقدرته على التفكير المنطقي والمبدع الذي يعتمد على التفكير الإبتكاري الذي يرتكز على التصور والتوقع وخلفة الأفكار مما يساعد على تصنيف البديل المؤثر وترتيبها والتوصيل إلى عدد محدود منها.

4-المراحلة الرابعة "اختيار البديل المناسب الحل المشكلة :

وتتم عملية المفاضلة بين البديل المتأحة و اختيار البديل الأنسب وفقاً لمعايير واعتبارات موضوعية يستند إليها المدير في عملية الاختيار وأهم هذه المعايير هي كالتالي

-تحقيق البديل للهدف أو الأهداف المحددة فيفضل البديل الذي يحقق لهم الأهداف أو أكثرها مساهمة في تحقيقها.

-اتفاق البديل مع أهمية المنظمة وأهدافها وقيمها ونظمها واجراءاتها.

-قبول أفراد المنظمة للحل البديل واستعدادهم لتنفيذها.

-درجة السرعة المطلوبة في الحل البديل والموعد الذي يراد الحصول فيه على النتائج المطلوبة.

- مدى ملائمة كل بديل مع العوامل البيئية الخارجية للمنظمة مثل العادات والتقاليد.

- القيم وأنماط السلوك والأنماط الاستهلاكية وما يمكن أن تعززه هذه البيئة من عوامل معايدة أو معوقة لكل بديل.

- المعلومات المتاحة عن الظروف البيئية المحيطة.

- كفاءة البديل والعائد الذي سيتحققه إتباع البديل المختار.

5- المرحلة الخامسة "متابعة تنفيذ القرار وتقويمه :

ويجب على متخد القرار اختيار الوقت المناسب لإعلان القرار حتى يؤدي القرار أحسن النتائج، وعندما يطبق القرار المتخد وتظهر نتائجه يقوم المدير بتقويم هذه النتائج ليرى درجة فاعليتها ومقدار نجاح القرار في تحقيق الهدف الذي اتخد من أجله.

وعملية المتابعة تتمى لدى متخد القرارات أو مساعديهم القدرة على تحري الدقة والواقعية في التحليل أثناء عملية التنفيذ مما يساعد على اكتشاف مواقع القصور ومعرفة أسبابها وإقتراح سبل علاجها.

ويضاف إلى ذلك أن عملية المتابعة لتنفيذ القرارات تساعد على تنمية روح المسئولية لدى المسؤولين وتحثهم على المشاركة في اتخاذ القرار.

وبالإضافة إلى هذه المراحل فقد اختلفت الآراء حول تحديد خطوات ومراحل "اتخاذ القرار" وعرض لكل منها اتجاهات ويتعارض مع الإتجاد الآخر فقد قسم سيمون Simon ولندرج Underge ثلاثة مراحل من السلوك، كما حدد ديل Dill

بخمسة خطوات وهناك بعض المفكرين الذين قسموها إلى ستة مراحل وكما هو موضح بالجدول التالي:

ناتج رو	دبيوك	فيشر	البينج	ديل	ليندبرج	سيمون
-	- تحديد-	- تحديد-	- تحديد-	- تحديد-	- التعرف-	- البحث-
الاعتراف	المشائل.	المشائل.	المشائل.	الأهداف	على	والاستطلاع
بالمشائل.	تعريف-	تحديد-	تحديد-	والأنشطة.	المشائل	التقييم-
جمع	الحلول	جمع	المشائل	البحث	تجميع	الاختبار-
المعلومات	البدائل.	البدائل.	يأجاد	عن أساليب	المعلومات	
وتحليلها.	تعريف-	البحث	فرضيات	عمل	-	
البحث	أفضل	والاستقصاء	حلول	وبدائل	الاختبار	
عن	الحلول.	أو تحليل	للأسباب	مختلفة.		
الوسائل.	- اختيار-	تحليل	الأساسية	المقاضلة		
تحديد	القرار.	الحقائق.	للمشكلة.	بين البدائل		
البدائل.		مقارنة	تعريف	واختيار		
القرار.		النتائج.	محدد	واحد منها.		
التنفيذ.		- الإختيار.	للمشائل.	- تنفيذ		
التقييم-			- اختيار-	القرار.		
والتابعة.			أسلوب الحل	- تقييم		
			للمشائل.	نتائج		
				- التنفيذ.	تنفيذ	
				القرار.		

وبالإضافة إلى هذه المراحل يمكن توسيع مراحل اتخاذ القرار في المراحل التالية:

1-المراحل الأولى "تحديد المشاكل :

يجب أن تكون طبيعة المشاكل محددة بشكل كاف من حيث المكان والزمان ومن ثم تكون المشكلة واضحة من حيث ركائزها وأسسها ووضوح المشكلة يعني فهم المشكل وتحديده وهذه المرحلة الإبتدائية لابد منها حتى نتمكن من تحديد الأبعاد الحقيقة للمشكل.

2-المراحل الثانية "تحديد مسببات المشكلة :

لا يتم تحديد أسباب المشكل إلا إذا تم تحليل كافة أوجه وأنصار الأعراض الخاصة التي أدت إلى ذلك.

3-المراحل الثالثة "جمع المعلومات :

إن المعرفة الدقيقة بوجود قنوات إتصال تسرى من خلالها المعلومات التي تمكن من اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب وتكون المعلومات الضرورية عن أي مشكل يعاد النظر فيها تصميم نظام معلوماتي يستجيب للمتطلبات الظاهرة وذلك عن طريق أسلمة تقليدية في تصميم أي نظام معلوماتي وهو:

-متى؟ معلومات؟ وكيف؟ متى؟ أين؟ من؟

والتي من خلال الإجابة عنها تتوضح في مدى حد وصلاحيه هذه المعلومات في تفسير مسببات المشكلة.

4- المرحلة الرابعة "استعراض الحلول الممكنة :

بعد تحديد المشكلة ومعرفة أسبابها وجمع المعلومات عن حدوثها تأتي مرحلة البحث في ماهية الحلول الممكنة وذلك باستعراض في كل الحلول المتوقعة والمقارنة بينها وتوحيد معايير المقارنة في الاعتماد أي منها والحلول في الواقع تتخذ عدة أشكال منها:

- حلول تقليدية وهي حلول سابقة لمشاكل متشابهة.
- حلول واضحة وهي حلول سهلة التقليد والتطبيق ومفهومة.
- خليط من الحلول المطروحة تكون حل وسط من الحلول الممكنة.
- حلول مبتكرة وهي حلول يمكن استنباطها بالإجتهاد والتعمق والبحث واختيار أي حل من الحلول السابقة الذكر يتم وفق المعابر التالية:
 - الفاعلية معناه الحل الذي يحد من المشكلة أو القضاء على مسبباتها.
 - التكلفة ويكون الحل تحت قيد التكاليف "أقل التكلفة والتكلفة تكون حسب الخصائص التالية:
 - التكلفة الاقتصادية.
 - التكلفة الاجتماعية.
 - مجموع التكاليف "اقتصادية واجتماعية .

5-المراحل الخامسة "اتخاذ القرار :

وهي النظر إلى البدائل مع العلاقة بعنصر الزمن من أي تلحّك الآثار المستقبلية والقصيرة-المتوسطة-الطويلة الأجل، وتضاف إلى ذلك التوقعات المبنية على درجة التأثير الممكنة.

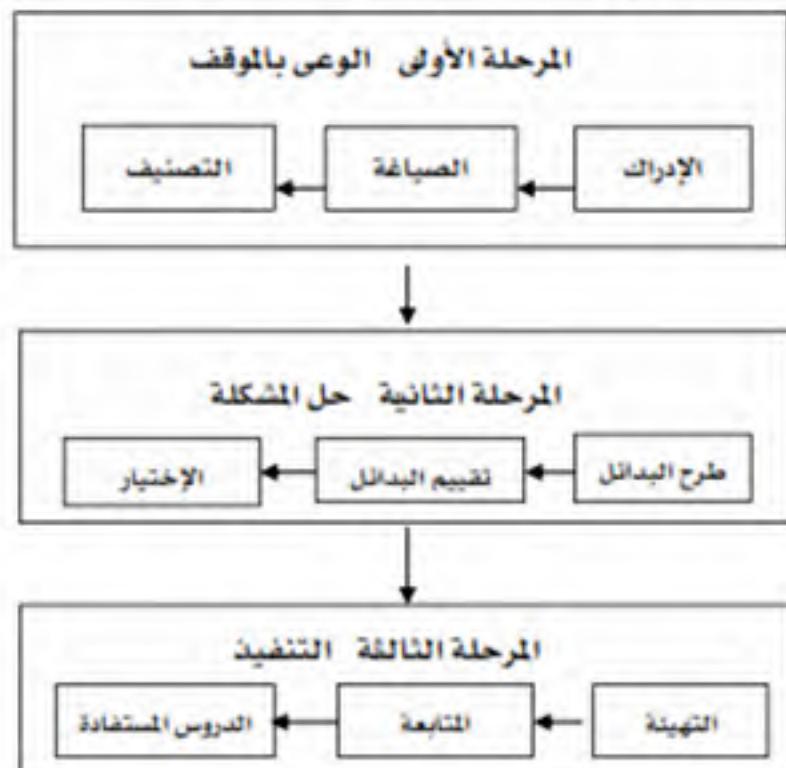
وقد تزيد المراحل "مراحل إتخاذ القرار" أو تتضمن تبعاً لنوعية القرارات المراد إتخاذها.

وبالإضافة إلى هذه المراحل فإن هناك نموذجاً مراحل عملية إتخاذ القرار وهو النموذج (3×3) الذي يتضمن ثلاث مراحل أساسية تنقسم كل منها إلى ثلاث خطوات فرعية:

- والمراحل الأساسية الثلاثة هي:

- 1- الواقع بال موقف تشمل على "الإدراك - الصياغة-التصنيف .
- 2- حل المشكلة وتشمل على "طرح البدائل-تقديم البدائل-الاختيار .
- 3- التنفيذ وتشتمل على "التهيئة-المتابعة-الدروس المستفادة .

نموذج يوضح مراحل عملية إتخاذ القرار:



جدول يوضح مراحل عملية إتخاذ القرار.

تاسعاً خطوات إتخاذ القرار :

يمر إتخاذ القرار بمجموعة من الخطوات المتتابعة والمنطقية التي يؤدي إلى إتباعها إلى حل المشكلة أو تحقيق الهدف وهي:

- 1- تحديد المشكلة.
- 2- جمع المعلومات اللازمة لإتخاذ القرار.
- 3- تحديد البديل الملائم لحل المشكلة.
- 4- تقييم البديل.

5- اختيار البديل المناسب.

6- وضع البديل "الحل" موضع التنفيذ.

7- المتابعة وقياس النتائج.

ومن أهم خطوات الوصول إلى القرار هي كالتالي:

1- النظر في طبيعة المشكلة.

2- النظر في الحلول البديلة.

3- الوصول إلى قرار.

4- الاتجاه إلى العمل "التنفيذ".

ونكون هذه الخطوات مرتبطة بعضها ببعض عن التطبيق العملي ويستطيع الفرد أن يعمل ويفكر في الاتجاه الذي يريده في حدود الخطوات.

كما يحددها البعض الآخر في الخطوات التالية:

1- تحديد المشكلة.

2- جمع المعلومات الكافية عن تلك المشكلة أو ذلك القرار الذي تزيد اتخاذته.

3- تحليل المشكلة.

4- تحديد البديل الممكنة.

5- دراسة البديل وتقييمها ومقارنتها.

6- اختيار الحل المناسب.

7- الإعداد للتنفيذ.

كما يحددها تشارل كبيتر في:

1- وضع الخيارات والبدائل والحلول.

2- تقييم الخيارات والحلول المقترنة.

3- تحديد المشكلة أو الموضوع أو الهدف.

4- توقع نتائج هذه الخيارات والحلول.

5- اختيار الحل أو القرار الأفضل.

وقد أجمع علماء الإدارة على أن عملية إتخاذ القرار تمر في خطوات عديدة أساسية هي كالتالي:

1- تحديد الهدف أو المشكلة:

وهو الطريقة التي توضح الهدف الذي يخدمه إتخاذ القرار والبحث عن المشكلة الحقيقة وتوضيحها وفقاً للأهداف.

2- الوصف والتشخيص:

ويتضمن تصفيف المشكلة وتجميع البيانات والمعلومات والحقائق التي تتعلق بالمشكلة والتي على أساسها سوف يتخذ القرار.

3- وضع الحلول البديلة:

وتتضمن هذه الخطوة تحليل المعلومات وتفسيرها وكذلك التفكير الكلي والنظرة الشاملة إلى الأمور من زوايا عديدة والحلول البديلة هي الأسلوب الأمثل لجعل الفروض في مستوى الواقع.

وبالإضافة إلى هذه الخطوات هناك من يرى أن عملية اتخاذ القرار تمر بالضرورة على مجموعة الخطوات المتسلسلة وهي كالتالي:

-الإدراك:

معنى الإدراك يتمثل في الوعي بالشكل المطروح حله بنوع من المعالجة ومصطلح المشكل يجب أخذة بمفهومه الواسع أي ليس فقط مشكل تطوراً لنشاطات الجارية للمؤسسة بل كذلك الفرص لامتحنة للمؤسسة أي الانشغال الدائم بالنشاطات الجديدة التي تسمح بتحسين وضعيتها في السوق أمام التطور التكنولوجي والاجتماعي لمحيطها.

-تعريف وتحليل:

في هذه المرحلة يتم البحث عن المشكل المطروح وفهمه وحصر الأسباب وهذا الفرض تشخيص العمليات الممكنة.

-اختيار القرار:

في هذه المرحلة المسؤول يكون أمام عدة خيارات واتخاذ القرار يكون حسب أهداف مائلة الخيارات وتوقعاتها بالنجاح.

-التنفيذ:

وهي مرحلة الانتقال من الجانب النظري أي الخطوات السابقة إلى الجانب التطبيقى أي تطبيق الحلول المختارة حيث ان كل الوسائل مهيبة لتحقيق النجاح لهذه الحلول.

-الرقابة:

أن عملية فحص آثار القرار على الأهداف المحققة هي عملية ضرورية أما إذا تم ملاحظة إنحرافات بين القرار والأهداف فإنه على المسؤول أن يقوم بإتخاذ قرار آخر وهذا مروراً بالخطوات السابقة.

كما يختلف أيضاً كثيراً من علماء الإدارة في تحديد خطوات إتخاذ القرار حيث يقتصر البعض على ذكر ثلاث خطوات وهي:

-تحديد البدائل.

-تقييم كل البدائل.

-اختيار أفضل البدائل.

بينما يرى كل من نيومان Newman وكيريل Kiaray أن صناعة القرار تتطلب أربع خطوات هي:

-التشخيص.

-البحث.

-العرض.

-الإختيار.

بحيث تمهيد كل خطوة لما يعدها ويتطلب صناعة القرار الرشيد الخطوات التالية.

١- التعرف على المشكلة:

يقع على عبء المستويات الإدارية العليا التعرف على المشكلات وكل ما يحيط بها من عوامل ومتغيرات ذلك لأن معرفة المشكلة وتحديدها يجعل القرار الذي سيتخذ بشأنها قراراً سليماً لذا يتطلب الأمر أن يكون لدى الرؤساء الاستعداد الكافي للتعرف على المشكلات وتحديدها.

٢- تحليل المشكلة:

أى تحديد أبعاد المشكلة لمعرفة من سيتخذ القرار؟ ولمن يبلغ؟ ومن الذى يجب استشارته؟ وما العوامل المؤثرة في المشكلة؟ ويتعطلب هنا توفير كافة البيانات والمعلومات عن المشكلة لإتخاذ القرار السليم بشأنها.

٣- تنمية البديل لحل المشكلة:

تحتفل باختلاف المشكلة ولكن الحلول البديلة هي الطريق الوحيد لجلب الفروض الأساسية إلى مستوى الواقع وتستلزم تفكيراً وقدره على التخييل حتى يمكن العثور على الحلول البديلة التي تصلح لمواجهة الموقف أو حل المشكلة.

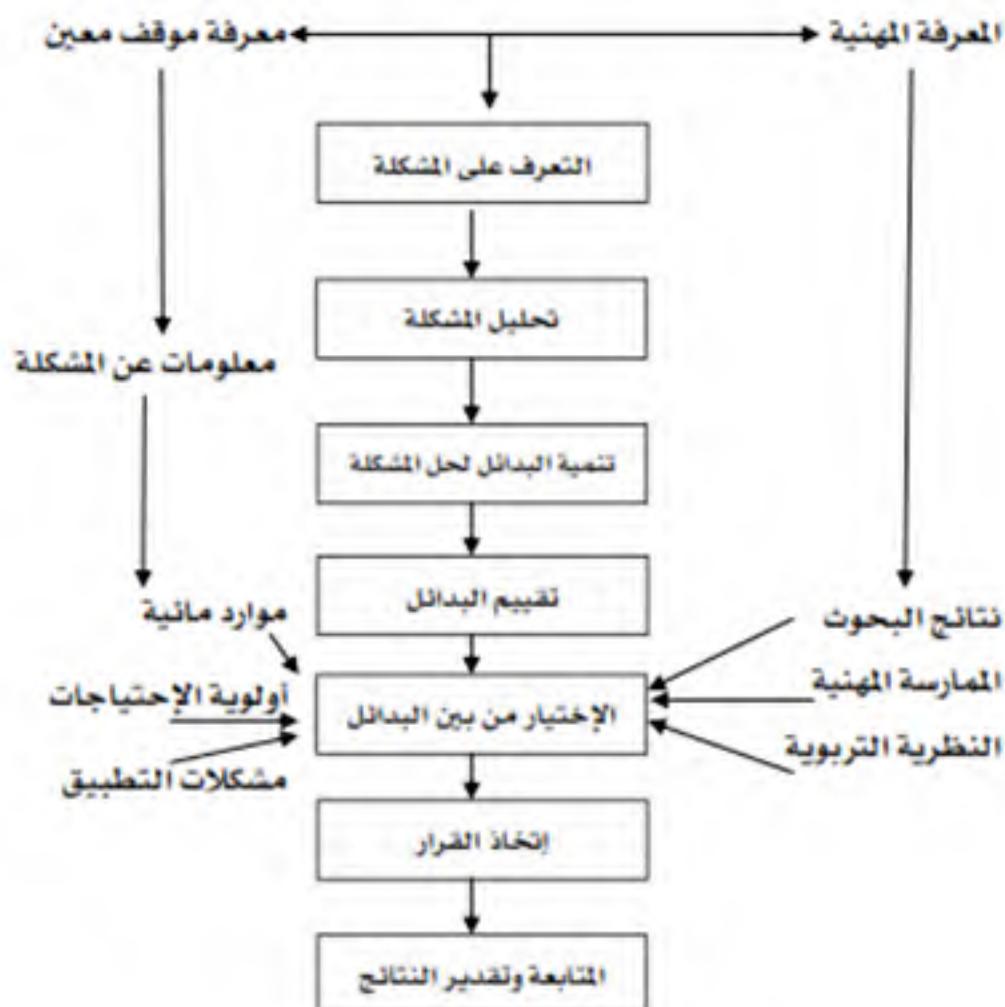
٤- تقييم البديل:

أى تحديد المزايا والعيوب المتوقعة لكل حل بديل، الأمر الذى يستلزم التنبؤ بالنتائج المتوقعة بهدف ترجيح أحد الحلول البديلة التي يصلح لحل المشكلة في إطار الظروف التي لا تحيب بها وهي من أدق مراحل عملية إتخاذ القرار.

هذا البديل هو أكثر الحلول احتمالاً للنجاح وهذه العملية ليست بهذه البساطة في الحياة العملية.

5- إتخاذ القرار

قد يعتقد البعض أن اختيار أفضل بديل هو الوصول لعملية إتخاذ القرار للنهاية ولكنها لا تنتهي إلا بوضع القرار موضع التنفيذ أي تحويله لعمل فعال، الأمر الذي يتطلب من المروءسين فهم التغيرات المتوقعة في سلوك وتصرفات الآخرين مع ضرورة إحساس المروءسين أن القرار هو قرارهم إضافة إلى تحفيزهم وترغيبهم الأمر الذي يتطلب ضرورة إشراكهم في عملية إتخاذ القرار ويوضح الشكل التالي عملية إتخاذ القرار.



الفصل السابع

عناصر ونماذج لاتخاذ القرار

- مقدمة.

- **أولاً** عناصر عملية لاتخاذ القرار .
- **ثانياً** الصفات المميزة لعملية اتخاذ القرار .
- **ثالثاً** أساليب صنع واتخاذ القرار .
- **رابعاً** نماذج اتخاذ القرار .
- **خامساً** أسباب الإحجام عن اتخاذ القرار .
- **سادساً** أنواع متخذ القرار .
- **سابعاً** صفات متخذ القرار .
- **ثامناً** أساليب التأثير على متخذى القرار .
- **تاسعاً** الاعتبارات المؤثرة في متخذ القرار .
- **عاشرًا** العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار .
- **الحادي عشر** العوامل التي ينبغي مراعاتها عند اتخاذ القرار .
- **الثاني عشر** المظاهر التي يمر بها عملية اتخاذ القرار .

الفصل السابع

مناصرو ونماذج لتخاذل القرارات

مقدمة:

تمثل عملية إتخاذ القرار جانباً هاماً في العملية الإدارية استندت قديماً على الحدس والتخيّل لكنها اليوم أصبحت مبنية على أسلوب علمي حتى تكون القرارات أكثر دقة ولتساهم في حلّ المشكلة الإدارية ويعتبر فردرريك تايلور أول من دعى إلى تطبيق أساليب البحث العلمي في إتخاذ القرارات عوضاً عن الأحكام الشخصية.

وتعتبر القرارات الرشيدة الهدف الأسمى الذي تسعى السياسات الاقتصادية لتحقيقه سواء تعلق الأمر بالسياسات الكلية أم بالسياسات الجزئية فعلى الصعيد الكلي تسعى الحكومات لتبني مختلف البرامج والإجراءات الاقتصادية التي من شأنها أن تحقق الأهداف الاقتصادية القومية المروجدة لتحقيق النمو الاقتصادي.

كما تعتبر عملية إتخاذ القرارات من المهام الرئيسية لمدير المؤسسة على قمة الهرم التنظيمي للمؤسسة نظراً لإمتلاكه المعلومات المختلفة بكل الأنشطة داخل المؤسسة وأن عملية إتخاذ القرار هي المفاضلة أو الاختيار بين بدائلين أو أكثر فالقرار المتوصّل إليه لا يمكن أن يصدر بصورة عشوائية وإنما هناك مجموعة من الخطوات التي يقوم بها متخذ القرار بدءاً بالتعرف بدقة على المشكلة التي من أجلها سيتخذ القرار ثم بعد ذلك تحليلها وتقييمها ثم وضع بدائل داخل المشكلة حتى يمكن في النهاية من اختيار أفضلها.

أولاً "عناصر عملية لاتخاذ القرار :

تعتمد عملية اتخاذ القرار على بعض العناصر الأساسية التي تحدد الإطار العام لهذه العملية وهذه العناصر هي:

1-الأهداف:

وهي تحديد لما يراد تحقيقه إذ إنها عمل هام في عملية اتخاذ القرار بشكل سليم ومن المعروف أن القرار يتخذ لتحقيق هدف معين أو مجموعة من الأهداف التي يراد تحقيقها وأحياناً تتعدد الأهداف التي يتاثر بها القرار بين أهداف عامة للمؤسسة وأهداف خاصة داخل التنظيم المؤسس، وقد يكون هناك أهداف شخصية حسب إدراك متعدد القرار الشخص لأبعاد الموضوع وما يريده التوصل إليه من وراء اتخاذ القرار طبقاً لأفكاره وقيمه.

2-المotافع:

تتمثل قوى دافعة تسهم في توجيه الفرد أو الجماعة إلى اختيار أنماط السلوك التي تتفق بدرجة كبيرة مع رغباتهم.

3-الفترة الزمنية:

يتحدد كل قرار عادة في ضوء ما يسبقه من قرارات في فترة زمنية معينة كما أن للقرار الجديد فترة صلاحية يرى فيها اعتبراً من تاريخ اتخاذ وتأثير به أيضاً القرارات اللاحقة في مجاله بينما أن كفاءة القرار تتحدد بالفترة الزمنية التي تكون بين ظهور المشكلة واتخاذ القرار.

٤- المناخ الاجتماعي والتنظيمي:

إن المناخ الاجتماعي التنظيمي الذي يتخذ فيه القرار أو يحيط بمتخذ القرار يتضمن عدة جوانب هامة لا تقتصر فقط على داخل المؤسسة بل يمتد إلى البيئة المحيطة بالمؤسسة والمجتمع الذي تخدمه والمنطقة التعليمية التي تتبعها.

كما يتضمن المناخ أيضاً الموارد المتاحة في المؤسسة والنشاطات التي تتأثر بإتخاذ القرار والنتائج التي يراد التوصل إليها، ولهذا فإن تحليل المناخ من الأمور الهامة جداً في عملية اتخاذ القرار وبعبارة أخرى فإن القرارات تتخذ في ظل مفاهيم ومعلومات تناولت عن المناخ التنظيمي والإجتماعي بحيث تخضع القرارات للتغيرات والإلتزامات والتوقعات الصادرة عن هذا المناخ.

كما أن هناك بعض العناصر الهامة التي تسهم في تحديد الإطار العام لعملية إتخاذ القرارات وهي

المناخ الذي يتم فيه إتخاذ القرار:

- أهداف متخذ القرار.
- الإستراتيجيات المختلفة لصناعة القرار.
- النتائج المحددة والإجمالية للقرار.
- إتخاذ القرار تحت ظروف المنافسة.
- القيم أو المنافع التي تحكم إتخاذ القرار.

وبالإضافة إلى هذه العناصر فإن عملية إتخاذ القرار تتبع على عدد من العناصر هي كالتالي:

- 1-الاختيار.
- 2-توافر البديل.
- 3-الأهداف أو الغايات أو محركات ودافع السلوك.
- 4-الوقت.
- 5-الموارد المادية والبشرية المتوافرة للمنظمة.
- 6-البيئة الداخلية للمنظمة.
- 7-البيئة الخارجية بما تحتويه من متغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية.

وبالإضافة إلى هذه العناصر قد أوضح من ويلسون وأليكسis Wilson&Alexis أن هناك ستة أجزاء أو عناصر القرار على النحو التالي:

1-بيئة القرار:

ويشير هذا العنصر إلى المؤشرات البيئية الداخلية والخارجية التي تؤثر على متخد القرار عند قيامه باختيار البديل الملائم.

2-متخذى القرار:

وهم هؤلاء الأفراد أو الجماعات التي تقوم بالفعل بالإختيار من بين البديل.

3-اهداف القرار:

وهي الأهداف التي يسعى القرار إلى تحقيقها.

٤- بدائل ملائمة لاتخاذ القرار:

غالباً ما يتضمن موقف القرار من بدائل ملائمه على الأقل ويمثل البديل الملائم ذلك البديل الذي يعتبر ملائماً وعملياً من ناحية التنفيذ وأيضاً مساهمته في حل مشكلة قائمة.

٥- ترتيب البدائل:

يكون الترتيب تنازلياً حيث يبدأ من البدائل الأكثر أهمية فالأقل.

٦- اختيار البدائل:

وتمثل الإختيار الحقيقي بين البدائل المتاحة للعنصر الأخير في موقف القرار أن هذا الإختيار يؤكد حقيقة أن القرار قد اتخاذ.

ثانياً "الصفات المميزة لعملية إتخاذ القرار":

تمييز عملية إتخاذ القرار بمعايير:

- أنها عملية تتصرف بالموضوعية والشمولية والإستمرارية وبمارسها جميع المديرين وعلى جميع المستويات.

- أنها عملية قابلة للت Revision.

- أنها عملية تقوم على الجهود الجماعية.

- أن القرار الإداري لا يتخذ بمفرزل عن بقية القرارات التي سبق إتخاذها كما تمت بأثرها إلى المستقبل وتؤثر فيه.

- أنها تتأثر بعوامل ذات صبغة إنسانية نابعة من شخصية متعدد القرار والذين يساهمون معه في إتخاذهم.

ثالثاً "أساليب صنع واتخاذ القرار :

تنعدد الأساليب والطرق المستخدمة في إتخاذ القرارات داخل المنظمة ومن أبرز تلوك الطرق ما يلى:

١-الطرق الوصفية:

وفيها يتم تحليل المشكلة أو الموضوع إلى أجزاء ثم اختيار البديل الخاصة لكل منها وتحديد المزايا والعيوب الخاصة بكل بديل ووضع أوزان نسبية لها ودراسة النتائج المتربطة على تفضيل بديل عن الآخر.

٢-الطرق الكمية:

نتجية للتقدم في العلوم الإحصائية والرياضية وانتشار الحاسوبات الآلية والبرامج المتصلة بها فقد ظهرت الحاجة إلى اللجوء إلى تلوك البرامج في معالجة البيانات الرقمية المتصلة ب المجالات الإنتاج والتسويق والمبيعات وغير ذلك واتخاذ قرارات فعالة بشأنها نظراً لسهولة التعرف على المشكلة عند تحديدها بصورة كمية وأيضاً بسهولة التعبير عن العلاقات بين العوامل المرتبطة بتلوك المشكلة إذا تم التعبير عنها بصورة كمية.

- ومن أبرز الأساليب الكمية المستخدمة في إتخاذ القرارات داخل المنظمات ما يلى:

١-أسلوب العينات:

حيث يتم الاستقامة بعينة ممثلة للمجتمع حيث يتم الإستدلال من خلال دراسة العينة على المجتمع الذي تمثله وتستخدم تلوك الطريقة في مراقبة المخزون وبحوث التسويق وغير ذلك.

بـ النموذج الإحتمالي "نظريّة الإحتمالات :

حيث يعتمد على القيمة المتوقعة (الأكثر احتمالاً) للمفاضلة بين عدة بدائل مطروقة وتستخدم نظرية الإحتمالات في إتخاذ القرار في ظل ظروف عدم التأكيد أو المخاطرة أي الظروف التي يكون فيها متعدد القرارات غير متأكد تماماً من نتيجة الأخذ ببدليل معين.

جـ المحاكاة:

وهو أسلوب يستخدم عندما يصعب بناء النماذج الرياضية حيث تتم عملية تمثيل وهمية لعملية معينة قبل حدوثها بالفعل.

دـ البرامج الخطية:

وهي من الأساليب الكمية المستخدمة في تحديد الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وهي تصف العلاقة بين متغيرين أو أكثر ولذلك سميت بالخطية وهي طريقة رياضية معينة يتم الحصول من خلالها على أفضل الحلول فيما يتعلق بمتعدد الموارد.

هـ خرائط مراقبة الجودة الإحصائية:

وهي تعبر عن دلائل ومؤشرات إحصائية مستنيرة من عينات مختلفة ترصد على خريطة معينة أعلى حد للظاهرة وأدنى حد لها، وتلك الخرائط تستخدم للتمييز بين الفروقات في الإنتاج لأسباب ترجع للصدفة أو العوامل تتصل بحدوث قصور أو خلل في عملية الإنتاج ذاتها.

رابعاً "نماذج اتخاذ القرار :

على الرغم من اتفاق على أن سلوك اتخاذ القرار عبارة عن تكنيكي أو طريقة يتم من خلالها الانتقال من عناصر القرار المشكلة البديل المتاحة اختيار البديل المناسب إلا أنهم اختلفوا في وصف خطوات اتخاذ القرار.

وأهتم العديد من العلماء في العلوم المختلفة بفهم عملية اتخاذ القرار لمساعدة الأفراد على الوصول للقرار الأمثل وبصفة عامة يمكن تقسيم هؤلاء العلماء إلى مجموعتين هما كالتالي :

-المجموعة الأولى " أصحاب النماذج الوصفية :

يهتم أفراد هذه المجموعة بوصف الطريقة التي يتعامل بها الأفراد مع المشكلة التي تحتاج إلى قرار ويتفق هؤلاء على أن مهمة الفرد هي مواقف اتخاذ القرار والبدائل المتاحة وترتيبها ترتيباً هرمياً من حيث تحقيقها للهدف أو اختيار البديل الأفضل ولكنهم يختلفون في اختيار كثيفية اختيار القرار للبدل (القرار) وتتمثل النماذج الوصفية فيما يلى :

١-نموذج نيدمان وهار:

وهو ينص على أن عملية اتخاذ القرار ينقسم إلى مرحلتين ذا التوقع ومرحلة التطبيق-الوقيق.

وتنقسم مرحلة التوقع إلى أربع مراحل فرعية:

أ-مرحلة الاستكشاف التي يتم فيها تحديد معنى كل بديل والآثار المرتبطة بكل منها والتمييز بين البديل المختلفة.

بـ- مرحلة التبلور ويتم فيها تقييم البدائل المتاحة في ضوء الآثار الإيجابية والسلبية وال الحاجة إلى البديل.

جـ- مرحلة الإختيار ويتم فيها اختيار أحد البدائل المتاحة وال مجالات المرتبطة به في ضوء تقويم البدائل المتاحة وال مجالات المرتبطة به.

دـ- مرحلة التوضيح وهي مرحلة تتوسط الإختيار ومرحلة الإقدام على العمل.

2- نموذج هيلتون:

ينص نموذج هيلتون على أن العناصر الأساسية في عملية إتخاذ القرار تضم المقدمات (معتقدات وتوقعات الفرد عن ذاته أو العالم الخارجي وتنافر هذه التوقعات بإدراكاته الذاتية وحاجاته وميوله).
الخطط (الأحداث المتتالية والمرتبطة بإختيار بديل ما).

التنافر المعرفي (عملية إختيار الخطط المتاحة وارجاعها إلى المقدمات السائدة لتحديد ما إذا كانت النتائج المرتبطة بهذه الخطط مرضية أو غير مرضية.

ويرى سيمون Simon أن المعلومات المستخدمة في القرارات تكون غير كافية ولذلك يقوم بترتيب البدائل في ضوء النتائج المرتبطة بها في وقت واحد ليحدد أي منها يكون مرضياً وأيها يكون غير مرضياً.

3- نموذج فروم:

يستخدم فروم المفاهيم الآتية الوزن والتوقع والقوة في وصف عملية إتخاذ القرار حيث يرى أن عملية إتخاذ القرار تبدأ بتكوين التوقعات حول مدى احتمال ارتباط ناتج معين يحدث، ثم يقوم بوزن النتائج في ضوء جدواها في تحقيق أهداف

أهداف أكثر بعداً أو أكثر فائدة وإختيار أحدها وقوة السلوك أو القرار تكمن في فرضي ينبع عن حاصل ضرب وزن البديل في القيمة المتوقعة.

4-نموذج جيلات:

ويرى جيلات أن القرار الجيد يحتاج إلى معلومات كافية من موقف القرار والنتيجة المرضية ويوضع المعلومات داخل ثلاث أنظمة وهم كالتالي:

1-النظام الأول "نظام التنبؤ":

ويتضمن معلومات عن البديل المتاحة والمخرجات المرتبطة بها والإحتمالات التي تربط البديل بالمخرجات.

2-النظام الثاني "نظام القيم":

ويشتمل على التفضيلات اللاحقة للمخرجات والترتيب الهرمي للمخرجات حسب درجة أهميتها.

3-النظام الثالث "محك القرار":

ويشتمل على القواعد التي من خلالها عملية التقويم ويدرك البيهوزن وأخرون Einnornet 1979 أن عملية اتخاذ القرار تتكون من ثلاث عمليات فرعية هي كالتالي:

1-البحث عن المعلومات.

2-تجميع المعلومات التعلم.

3-التجديف المرتدة.

٥-نموذج هاتشن:

يرى هاتشن في مقاله نشرها في عام 1974 مع مجموعة من المدرسين في مدرسة Modrige أن إتخاذ القرار عملية تتكون من ست مراحل هي:

أ-مرحلة تحديد التناقض:

وتشير إلى الوضع الحالى الذى لا يتلائم مع متطلبات استحدثت فالتناقض بمثابة مثير يحرك الفرد فيبدأ في تحديد المشكلة وما إذا كانت تحتاج إلى إتخاذ قرار عاجل أم لا.

ب-مرحلة التدخل الشخصى:

ويتم فيه تحديد أسباب التناقض أو تحديد حدود النظام والعوامل المسئولة عن حدوث التناقض.

ج-مرحلة تحديد عناصر عملية إتخاذ القرار:

موقف القرار-المعلومات-البدائل المتاحة، فالمعلومات تمثل عنصراً أساسياً في إتخاذ القرار وجمع المعلومات عملية مستمرة اثناء وخلال مراحل إتخاذ القرار، فمن خلال المعلومات يتم تحديد الحدود المعرفية والمنطقية للمشكلة والبدائل المتاحة.

د-مرحلة التفضيل بين البدائل:

وذلك من خلال تقييم جميع البدائل المتاحة والنتائج المرتبطة بكل بديل ثم ترتيبها ترتيباً هرمياً في ضوء محكّات الرضا لدى الفرد أو في ضوء مقاييس الفاعلية.

هـ-مرحلة التطبيق:

ويتم فيها استخدام البديل الذي تم اختباره في المرحلة السابقة.

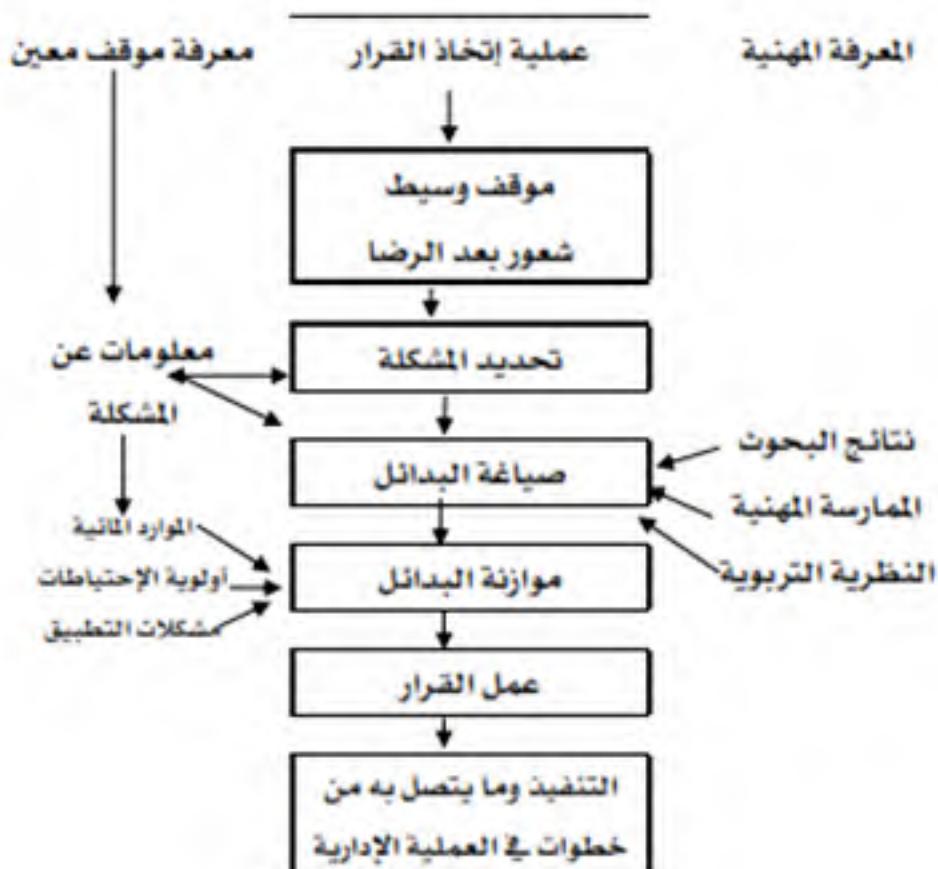
وـ-مرحلة التقويم:

يتم فيها تقويم البديل الذي تم اختباره في ضوء الهدف النهائي.

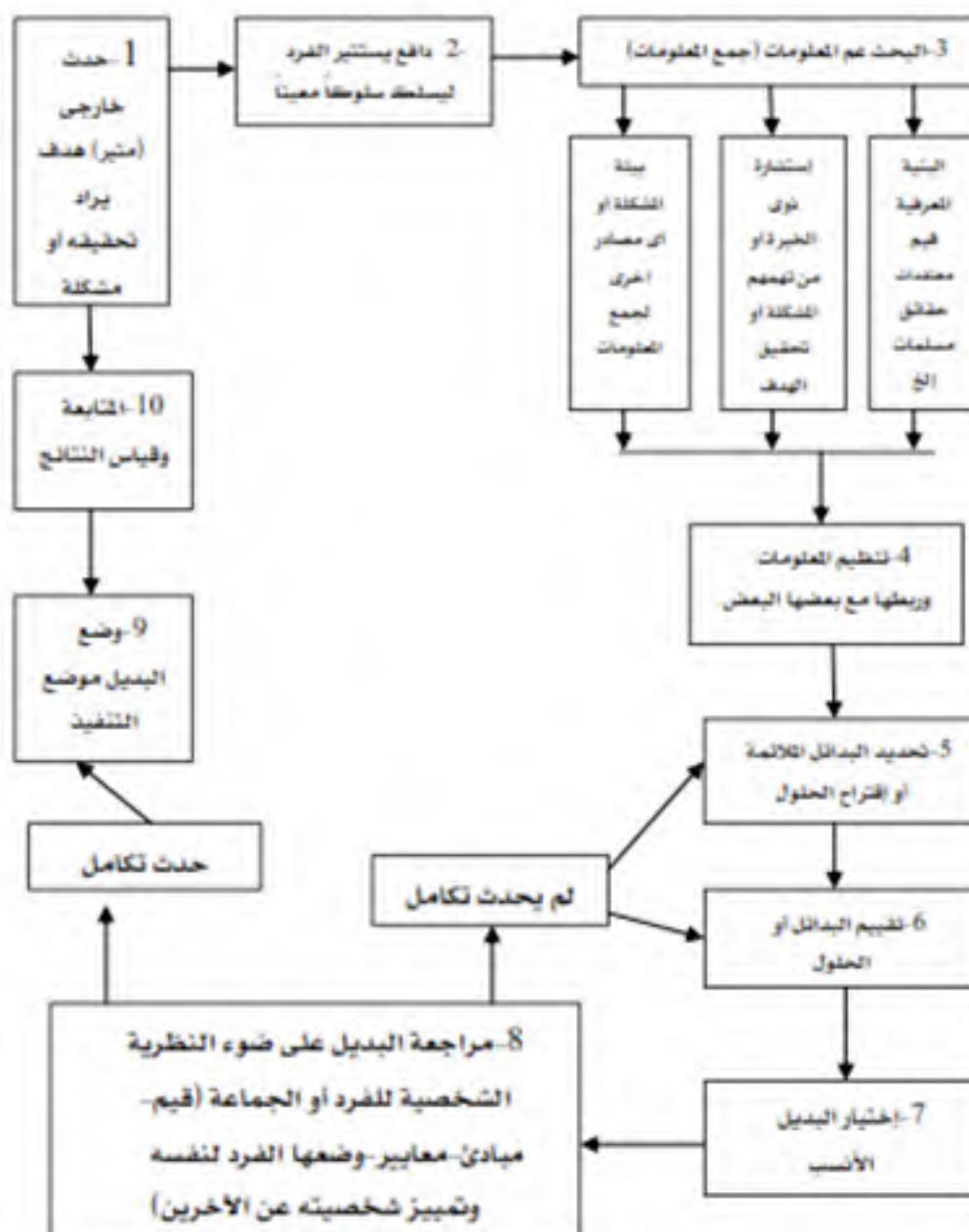
حيث يختلف أصحاب النمادج الوصفية في كييفية اختبار الفرد البديل (القرار) في بعضهم (جيلاس-فروم-كارلدر-زتووزكى) أن الفرد يرتب البذائل المتاحة حسب أهميتها ثم يختار البديل الأفضل، بينما يرى آخرون مثل (هيس، Hscu، هيلتون، كارتر) أن الفرد في مواقف اتخاذ القرار يضع معيار ما (أو محكماً) ويخترق البديل الذي يقرره من هذا المعيار.

بما يتافق أصحاب هذه النمادج جميعهم على أن مهمة الفرد في مواقف اتخاذ القرار يتمثل في تحديد الهدف من القرار والبدائل المتاحة وترتيبها ترتيباً هرمياً من حيث تحقيقها للهدف واختيار البديل الأفضل.

نموذج تخطيطي لعملية إتخاذ القرار



نموذج مقترن يوضح اتخاذ القرار العملي



نموذج مقترن لإتخاذ القرار كعملية

وبالنظر إلى التموج السابق نجد أن إتخاذ القرار عملية عقلية تمر بمجموعة من الخطوات فنجد أن الفرد إذا كان لديه هدفاً يريد تحقيقه أو عرضت له مشكلة يريد لها حلّاً فإنه يتولد لديه دافع يستثيره ليسلك سلوكاً معيناً لكن يحقق الهدف أو يحل المشكلة فيقوم بجمع المعلومات الازمة لإتخاذ القرار أو حل المشكلة فيلجأ أولاً إلى البنية المعرفية لديه ثم إلى مصادر أخرى خارجية كذلك الخبرة أو من تفهم المشكلة أو الهدف في حالة ما إذا كان القرار يتصل بأطراف أخرى أو الاتصال بأى مصادر أخرى كالكتب والمراجع، ثم يقوم بعد ذلك بمنز المعلومات التي يدركها مع المعلومات التي يتذكرها، ثم يقوم بتنظيم هذه المعلومات إلى تحديد البديل الملائمة أو اقتراح الحلول، ثم يقوم بتقييم الحلول أو البديل لإختيار البديل الأنسب وبعد إختيار البديل أو الحل الذي يرى أنه مناسباً يقوم بمراجعةه في ضوء نظريته الشخصية بما فيها من مبادئ ومعايير ووضعها لنفسه وتميزه عن الآخرين، فإذا كان الحل أو البديل يتافق مع ماراتضاه لنفسه من مبادئ ومعايير نجد أنه يحدث ما يسمى بالتكامل فيقوم بوضع البديل أو الحل موضع التنفيذ ثم يقوم بالتقييم والتقييم المترتب عليه أم إذا لم يتفق الحل أو البديل مع ماراتضاه لنفسه من مبادئ ومعايير نجد أنه يحدث ما يسمى بعدم التكامل فيقوم في هذه الحالة بتقييم البديل أو الحلول مرة أخرى ليختار من بينها حلّاً مناسباً وفي الوقت نفسه يتافق مع نظريته الشخصية فإذا لم يكن هناك بديلاً أو حلّاً من الحلول المقترنة مناسباً وفي الوقت نفسه يتافق مع النظرية الشخصية نجد يلجأ إلى تحديد بديل آخر أو اقتراح حلول أخرى.

خامساً "أسباب الإحجام عن إتخاذ القرارات :

كثيراً ما يحدث أن تتوافر لدى القادة المعلومات الازمة لتقييم البديل ولكنهم يتترددون في الإختيار بينهما أي يحجمون عن إتخاذ القرار وقد يكون مبعث

هذا التردد والتهرب من المسؤولية ومحاولة نقلها إلى الغير أو تفادي الإرتباط بعمل قد يؤدي إلى الإضرار بمصلحة وهي ظاهرة سينية لأنها تعنى عدم استخدام السلطة في الأغراض التي حددت من أجلها.

١-ضعف كفاءة القائد:

وهذا يحرض من القدرة على تحديد البدائل والنتائج التي تترتب على كل منها، سواء أكانت إيجابية أو سلبية وبالتالي تقييم البدائل وتركيبها كما أن تقضي خبرته قد يدفع إلى الحرص على اختيار البديل المثالي أو محاولة ارضاء كل الناس الذين يمسهم القرار وهو أمر يتعدى تحقيقه.

٢- تخوف القائد من إنخاذ القرار:

وتعدد الأسباب التي تكمن وراء ذلك فمنها ما يرجع إلى نشأة القائد أو المحبط الاجتماعي والمهني الذي يعيش فيها ومنها ما يرجع لعدم الاستقرار في الأنظمة الإدارية كثرة التعديلات والتنقلات وعدم وضوح الرؤية وغموض القرار من الموضوعات الحساسة وخوفه من القوى الضاغطة الأخرى التي قد لا تكون راضية عن القرار سواء كانت داخلية أو خارجية (الرؤساء-المرؤوسين- التنظيمات الغير رسمية).

٣-حداثة القائد في العمل:

وعدم وضوح النصوص والإختصاصات والسلطات فالقائد الجديد غالباً ما يشعر بعدم الإطمئنان ويميل إلى تأجيل إنخاذ القرار عسى أن تطرأ ظروف تعقبه نهائياً عن عبه الإختيار بين البدائل المعروضة يضاف إلى ذلك أن عدم وضوح اللوائح والتعليمات وكونها تتحمل تفسيرات مختلفة وطول الإجراءات كثيراً ما

يؤدي إلى استبعاد القرار أو تأجيله، فقد يحدث مثلاً أن تنتهي في الإجراءات بعد مرور الوقت المناسب لإصدار القرار.

-تقييم البديل وإختيار البديل الأفضل:

أن يتم المماضلة بين البذائل المختلفة على ضوء الهدف المقرر أي تعين ما ينتمي به بكل بديل من مزايا وما يتصل به من عيوب ومدى إمكاناته في حل المشكلة موضوع البحث تعتبر هذه المرحلة من أصعب المراحل وأكثرها تعقيداً.

-تنفيذ ومتابعة القرارات:

لا تنتهي عملية صنع القرار بإختيار البديل الأفضل بل يمكن أن تؤدي المراحل لتطبيقه وإختيار التوقيت المناسب لقرارات التنفيذ كما يتبع أيضاً متابعة تنفيذ القرارات من خلال المقارنة المستمرة بين ما هو مستهدف وبين الأداء الفعلي.

ومن الأهمية يمكن أن توضح ونحن بقصد مرحلة تنفيذ القرارات أن نأخذ بعين الإعتبار الآثار المترتبة على تنفيذ هذا القرار وبخاصة مدى قبول أفراد المؤسسة للقرار استعدادهم لتنفيذه، فالتنفيذ الفعلى وقابلية لتنفيذ هي الإختيار الفعلى لجودة القرار.

فعملية التنفيذ مرحلة مهمة من مراحل صنع القرار وعليه فإن أي مقاومة من طرف العاملين سوف تعيق كل مجهودات صنع القرار وتحول دون فعاليته.

سادساً "أنواع متعدد القرار":

متعدد القرار لا يتصف بخاصية واحدة فقد يتخذ القرار بناء على مجموعة من المؤشرات التي لها علاقة بشخصية متعدد القرار ولابد على متعدد القرار عند قيامه بعملية إتخاذ القرار أن يكون أما:

-محب المخاطرة:

فالعديد من متخدى القرارات يلجأون إلى المخاطرة وذلك حسب طبيعة نشاط المؤسسة أو سعيًا للحصول على أرباح أكبر مقارنة بالقرارات المتعددة في الظروف العادية.

-متجنب المشاكل:

كثيراً ما يلجأ متخذ القرار إلى عملية إتخاذ القرارات بعيداً عن المشاكل الناتجة عن ذلك من خلال اختيار أفضل بديل لا يخلق مشاكل بالمؤسسة خصوصاً ما يتعلق بالأفراد في المؤسسة.

-المتردد:

قد يكون متخذ القرار في الكثير من الأحيان متزدداً في عملية إتخاذ القرار خاصة في القرارات التي لا تتوفر لها المعلومات الكافية.

-صاحب المنطق:

يتمثل الرجوع إلى المنطق من بين خصائص متخذ القرار الجيد لهذا يجب على متخذ القرار أن يكون متزدداً للقرارات المنطقية السليمة.

-المحقق يلجأ متخذ القرار في الكثير من الحالات إلى عملية التحقيق في المعلومات المتاحة قبل إتخاذ القرار:

ويتمثل هذا النوع من متخدى القرارات بمثابة أهم وأفضل الأنواع السالفة الذكر.

- العاطفي:

نوع آخر من متخدى القرارات يلتجأ إلى العاطفة أو يتخذ القرارات بعيوب عاطفى معين يختلف حسب طبيعة متخد القرار.

- صاحب قرار آخر لحظة:

كثيراً ما يتزدد المدير في اتخاذ القرار وتكون آخر لحظة هي السبيل الوحيد الذي يجبره على اتخاذ القرار.

سابعاً "صفات متخد القرار":

نستطيع أن نلخص أهم الصفات التي يجب أن يتمتع بها متخد القرار بما يلى:

أ-أن يتمتع بنظرية شاملة.

ب- ذو خبرة جيدة بموضوع قرار ما.

ج- ملماً إماماً جيداً بتنقيبات واساليب اتخاذ القرار.

د-أن يكون موضوعياً وواقعياً.

ه- يتحلى بالجرأة في المواقف التي تنتطوى على مخاطرة.

و- سريع البديهة في الموقف التي تتطلب السرعى في اتخاذ القرار.

ز- متربواً في المواقف التي تتطلب تحليلاً مفصلاً.

ثامناً "اساليب التأثير على متخدى القرارات":

لا قيمة للقرارات التي تتخذ إلا عند وضعها موضع التنفيذ الأمر الذى يتطلب تبليغها في المنظمات والمؤسسات والتأثير عليهم لتنفيذ القرارات.

- ومن أساليب التأثير على المنفذين ما يلى:

1- تنمية إتجاهات وعادات وأساليب وأفراد المؤسسات لتقدير تنفيذ القرارات بطريقة تحقق أهداف تلك المؤسسات وذلك من خلال خلق الولاء للمؤسسات التي ينتمي إليها الأفراد.

2- إجبار المنفذين على قبول القرارات وتنفيذها وهذا الأسلوب يعتمد على السلطة ولكن العالم "سيمون" يرى أن على الفرد قبول سلطة الرؤساء طالما أنها لا تتعدى نقطة معينة وهي التي تمثل منطقية القبول للفرد.
وبالإضافة إلى هذه الأساليب فإن المقرر عند إنخاذ القرار يتاثر ببعض العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على فاعليته.

ومن أهم هذه العوامل الداخلية:

- القدرة على التفكير والتصور والطاقة والخبرة والإتجاهات الخلفية والقيم وهذه الأخيرة تتأثر جزئياً بمواصفاتهم التنظيمية.

- أما العامل الخارجية فهو تناصر في كل من المسؤولين والزملاء والرؤوس حيث لا يكون القرار سليماً إلا إذا تم التوفيق بين العناصر السالفة الذكر.

تاسعاً "الاعتبارات المؤثرة في متعدد القرارات":

أن الحرية المتاحة لتخاذل القرارات تتوقف على عدة اعتبارات والتي تقف عائقاً في تحقيق نتائجها.

ومن أهم هذه الاعتبارات ما يلى:

- مستوى أهمية القرار.

-أثر القرار على البيئة.

-القيم والأحكام الشخصية (القيم العلمية-الاقتصادية-الحسية-
السياسية-والقيم الدينية).

-المخاطرة.

-القرارات الجماعية.

كما توجد بعض العوامل التي تمنع من إتخاذ القرار والمؤثر بشكل ما في
القرارات والتي من أهمها:

-الفشل في إدراك المشكلة في الوقت المناسب.

-عدم الاستعداد لاستغلال الفرص التي تظهر فجأة.

-المماطلة والتسويق.

-عدم القدرة على فهم التحول إلى النمط والنماذج.

-الإنغماض في المشكلات اليومية.

-السياسات الداخلية.

-نقص التحكم في الإدارة.

-العجز الشامل على مستوى المنظمة.

-ضعف نظام التقارير.

-عدم توافر البيانات الصحيحة.

-الفشل في عملية التفويض.

-عدم الكفاءة والأهليّة.

-التردد والإضطراب.

-إشراك عدد كبير في إتخاذ القرار.

عاهرأً العوامل المؤثرة في إتخاذ القرار :

هناك عوامل ومتغيرات عدّة تؤثر إيجاباً أو سلباً في عملية إتخاذ القرار وقد حددتها على السلم في مجموعات ثلاثة هي كالتالي:

-العوامل الشخصية أي التي تدخل في تكوين الشخص نفسياً واجتماعياً.

-العوامل الإجتماعية التي تتصل بالبيئة الاجتماعية التي يتخذ القرار في إطارها.

-العوامل الحضارية أو الثقافية التي تتصل بالعادات والتقاليد التي تحكم الأفراد والجماعات في تصرفاتهم.

كما حددتها آخرون في عوامل أربعة هي كالتالي:

-أهداف المنظمة.

-الثقافة السائدة في المجتمع.

-الواقع ومكوناته من الحقائق والمعلومات.

-العوامل السلوكية.

وبإضافة إلى هذه العوامل تتأثر أيضاً عملية إتخاذ القرار بعوامل بدرجات متباينة فيما يلى:

- أ- التكوين النفسي والإجتماعي متعدد القرار وهو ما يعرف بالصفات الشخصية.
- ب- الإطار الإجتماعي للبيئة التي يتخذ فيها القرار.
- ج- العادات والتقاليد التي تحكم تصرفات الأفراد والجماعات في المجتمع.
- د- حوصلة متعدد القرار من المعرفة والثقافات والمعلومات التي تسهم في تحديد مسار اتجاهه.
- هـ- نقص البيانات والمعلومات الالازمة عن المشكلة وأبعادها.
- وـ- تردد متعدد القرار في اختيار البديل الأمثل لحل المشكلة.
- زـ- ظهور بديل جديدة لم تتيسر دراستها أثناء عملية صنع القرار.
- حـ- عدم وضوح الأهداف المراد تحقيقها في أذهان متعدد القرار.
- وبالإضافة إلى هذه العوامل توجد عوامل أخرى مؤثرة في عملية إتخاذ القرار وهي كالتالي:

١- تأثير البيئة الخارجية:

يعتبر أن المؤسسة كنظام مقتراح فإنها تؤثر وتتأثر بمحيطها الخارجي.

ومن العوامل البيئية الخارجية قد تؤثر في إتخاذ القرار هي الظروف الاقتصادية والإجتماعية والسياسية السائدة في المجتمع والمنافسة الموجودة في السوق والمستهلكين والتشريعات والتطورات التقنية والعادات الإجتماعية.

2-تأثير البيئة الداخلية:

يتأثر اتخاذ القرار بالعوامل البيئية الداخلية في المؤسسة من حيث حجم المؤسسة ومدى نموها وعدد العاملين فيها والمعاملين معها لذلك تعمل الادارة على توفير الجو الملائم والبيئة المناسبة لكي يتحقق نجاح القرار المتخد وهذا ما يتطلب من الادارة أن تحدد وتعلن الهدف من اتخاذ القرار وتشجع فيه القدرة على الإبتكار والإبداع حتى يخرج القرار بالملائمة والصورة المطلوبة .

3-تأثير متخد القرار:

تنصل عملية اتخاذ القرار بشكل وثيق بصفات الفرد النفسية ومكونات شخصية وأنماط سلوكه ومستوى ذكاء متخد القرار وما اكتسبه من خبرات ومهارات وما يملک من ميول تؤثر.

4-تأثير ظروف القرار:

ويقصد بهذه الظروف الحالة الطبيعية للمشكلة من حيث العوامل والظروف المحيطة بالمشكلة والمؤثرة عليها، ومدى شمولية البيانات ودقة المعلومات المتوفرة هذا ما يؤدي إلى اتخاذ القرار إما في ظروف عدم التأكيد أو ظروف التأكيد أو تحت درجة من المخاطرة.

5-تأثير أهمية القرار:

إن اتخاذ قرار لحل مشكلة ما يتطلب من متخد القرار إدراك المشكلة من جميع أبعادها والتعمق في دراستها حتى يمكنه الوصول إلى الحل الجذري لها وكلما ازدادت أهمية المشكلة وبالتالي أهمية القرار المناسب لها زادات ضرورة جمع الحقائق والمعلومات اللازمة لضمان الفهم الكامل لها.

وتتعلق الأهمية النسبية لكل قرار بالعوامل الآتية:

- أ- عدد الأفراد الذين يتاثرون بالقرار ودرجة هذه التأثير.
- ب- تأثير القرار من حيث الكلفة والقائد.
- ج- الوقت اللازم لاتخاذة.

وبالإضافة إلى هذه العوامل فإن رواد المدارس التقليدية لم يهتموا بدور العوامل السلوكية والإجتماعية والبيئية وتأثيرها في عملية اتخاذ القرار وإنما ركزوا على الجوانب المادية بينما رواد المدارس السلوكية فقد ركزوا اهتمامهم على أهمية العوامل والمتغيرات النفسية والإجتماعية والبيئية وتأثيرها في هذه العملية.

وبناء على ذلك ركزت دراستهم في تحليل عملية اتخاذ القرار على العوامل النفسية والظروف البيئية المحيطة بالمنظمة وما يرتبط بها من عادات وتقالييد وقيم اجتماعية ونظم سياسية واقتصادية وهي كالتالي العوامل الإنسانية والعوامل التنظيمية والعوامل البيئية.

أ- العوامل الإنسانية:

إن هذه العوامل ناتجة عن تكون عملية اختيار البدائل المتاحة ما هي إلا ناتج لتفاعل إنساني تتفاعل فيه عدة عوامل منطقية وغير منطقية موضوعية وشخصية إن العوامل الإنسانية قد تكون نابعة من شخص المدير أو من سلوك مساعدية ومستشارية أو من المرؤوسين وغيرهم ممن يمسهم القرار.

ب- العوامل الشخصية:

بالإضافة إلى العوامل الإنسانية التي تؤثر على اتخاذ القرار هما أيضاً العوامل التنظيمية والتمثلة في القوى الكاملة في الموقف الإداري والاتصالات الإدارية والتقويض واللامركزية الإدارية ونطاق التمكّن.

هناك مجموعة من العوامل والقيود التي تؤثر في فعالية القرارات الصادرة عن لفظوف المسئلة المحبوطة بالقرار، أهمها:

- طبيعة النظام السياسي والاقتصادي السائد في الدولة.
 - التقدم التكنولوجي.
 - النصوص التشريعية.
 - انسجام القرار مع الصالح العام.

ويتمكن حصر العوامل التي تؤثر على عملية إتخاذ القرار بدرجات متباينة فيما يلي:

- أ- التكوين النفسي والإجتماعي متعدد القرار وهو ما يعرف بالصفات الشخصية.
 - ب- الإطار الاجتماعي للبيئة التي تتخذ فيها القرار.
 - ج- العادات والتقاليد التي تحكم تصرفات الأفراد والجماعات في المجتمع.
 - د- حقيقة متعدد القرار من المعارف والثقافات والمعلومات التي تسهم في تحديد مسار اتجاهه.
 - هـ- نقص البيانات والمعلومات تلزمه عن المشكلة وأبعادها.
 - وـ- تزيد متعدد القرار في اختيار البديل الأمثل لحل المشكلة.
 - زـ- ظهور بدائل جديدة لم يتيسر دراستها أثناء عملية صنع القرار.
 - حـ- عدم وضوح الأهداف المراد تحقيقها في أذهان متعدد القرار.

الحادي عشر "العوامل التي ينبغي مراعاتها عند إتخاذ القرار :

لسلامة عملية إتخاذ القرار هناك عوامل ينبغي أخذها في الحسبان وهذه العوامل هي كالتالي:

- يجب أن يؤدي كل قرار إلى نتيجة تسهم في تحقيق الهدف الأمر الذي يتطلب منا معرفة هذه الهدف حتى يساعد ويسعد من مهمة إتخاذ القرار.
- أن معظم القرارات لا يمكنها أن تتحقق أو ترضي كل فرد في المنظمة لأن البعض قد يهتم بالقرار لما فيه مصلحته والبعض الآخر لا يرضيه ولذلك يقع على عبء متعدد كسب تعاون أفراد المنظمة عن طريق شرح الهدف من وراء إتخاذ القرار.
- أن العمليات التي يتم بمقتضاها إتخاذ القرار تتكون من مفاهيم أفكار ذهنية لذلك يجب التحول من العمل الذهني إلى العمل المادي.
- عملية إتخاذ القرارات تستلزم وقت كافياً حتى يمكن إعطاء المشكلة موضوع القرار التفكير الكافي والتقييم قبل البث فيها، ولكن هذا لا يعني تأجيل إتخاذ القرارات عن الحد المأمول يؤدي إلى سحب السلطة من متعدد القرار، وفي نفس الوقت فالقرارات السريعة أو الضجائية لا تعنى عمل جيد لكنها في العادة تعكس التجربة والحكم الشخصي والفهم اللاشعوري لمتعدد القرار.
- ينبغي على متعدد القرار لا يخشى ما يترتب على إتخاذ القرار من تغيرات لأنها عملة الأساس وأن ترك الأمور كما هي يعتبر هروباً من إتخاذ القرار.
- ينبغي توقيع بعض القرارات الخاطئة ولذلك يجب عدم تمسك القيادات الإدارية بالقرارات الخاطئة لأن من لا يخطئ لن يتقدم والقرار الخاطئ قابل للتصحيح.

- كل قرار يتخذ يرتبط بسلسلة من الأعمال متربطة عليه كما يجلب معه تغيرات في كثير من الأنشطة الأخرى لذلك يجب على متعدد القرارات أن يكون مستعد لتعديل أو إلغائه في ضوء الأعمال والأنشطة المتربطة عليه.

الثانية عشر "المظاهر التي تمر بها عملية إنخاذ القرار :

يرى العالم سيمون Simon أن عملية إنخاذ القرار تتميز بثلاث مظاهر رئيسية تتضح فيما يلى:

1-الذكاء:

ويمثل في البحث عن الجوانب التي تحتاج إلى قرار في العمل ثم تجميع المعلومات ثم التعرف على المشكلة وأبعادها وحقيقة معناها.

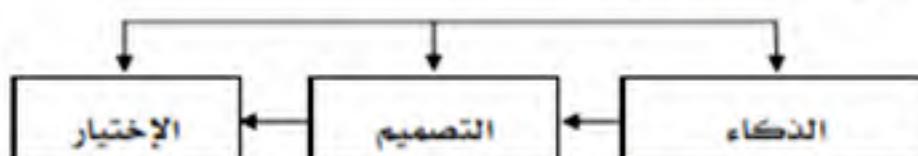
2-التصميم:

وهي عبارة عن اختيار البديل الأفضل من بين الحلول المتاحة ثم وضع هذا البديل موضع التنفيذ باعتباره أكثر الحلول احتمالاً للنجاح.

3-الاختيار:

وتنتمي هذه العملية وفقاً للشكل التالي:

شكل يوضح مظاهر عملية إنخاذ القرار



ويلاحظ أن هذه المظاهر الثلاث التي تمر بها عملية إنخاذ القرار عمليات متداخلة ولا يمكن الفصل بينها لأنها عناصر لعملية مستمرة.

فعلى سبيل المثال قد يكون الإختيار هو رفض لجميع الحلول والعودة من جديد إلى تصميم مزيد من الحلول.

الفصل الثامن

بيئة إتخاذ القرار

مقدمة.

- أولاً "بيئة إتخاذ القرار".
- ثانياً "صعوبات إتخاذ القرار".
- ثالثاً "سلبيات إتخاذ القرار".
- رابعاً "العوامل والمؤثرات المتعلقة بشخصية القرار".
- خامساً "أسباب إتخاذ القرارات الخاطئة".
- سادساً "معوقات إتخاذ القرار".
- سابعاً "كيفية التغلب على معوقات ومشكلات إتخاذ القرار".

الفصل الثامن

بيئة إتخاذ القرار

مقدمة:

تعتبر عملية إتخاذ القرار عصب الوجود الإنساني ككله بأفراد وجماعات ومنظماته فهي تلعب دوراً أساسياً ومحور باقى كفاءة وفعالية المنظمات وذكاء تكون حجر المنطلق في كل شئ داخل المؤسسة كالأفراد والآلات والمعدات والأدوات والمواد وكل ما يتعلق بها من تغيرات أو مستجدات يحتاج إلى إتخاذ القرار كثما هو الحال بالنسبة للعملية الإدارية في وظائفها الأساسية فهي تحتاج إلى نفس القرار كذلك.

وبالتالي فإن تطور المسائل وأساليب جمع البيانات ومعالجتها للحصول على المعلومات أصبح ضرورياً من أجل عمليات إتخاذ القرارات لأن صنع القرار بمنابع أحد العناصر الأساسية للمؤسسة في إتخاذ القرار السليم بناءً على البدائل المتاحة لها.

ويميل الكثير من الكتاب والباحثين إلى اعتبار إتخاذ القرارات مرادفاً للإدارة وأن عملاً ملديراً الحقيقي هو إتخاذ القرارات في موقف العمل المختلفة ولذا يوصي بأنه متخد القرار.

وعملية إتخاذ القرارات تشمل كافة جوانب التنظيم ولا تقل في أهميتها عن عملية التنفيذ لأن إتخاذ القرار يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنفيذ وعلى هذا الأساس فإن أي تفكير في عملية الإدارة والتنظيم يتبع أن يركز على أسس وإجراءات إتخاذ القرارات كما يركز على أسس وإجراءات التنفيذ.

أولاً بيئة إتخاذ القرار :

حتى يتسم القرار بالرشد والعقلانية فإنه يجب أن يصدر القرار متسقاً ومحققاً لأهداف نوعين من البيانات الخارجية والمتمثلة في الطرف السياسية والإجتماعية والاقتصادية والتطورات التكنولوجية والتشريعات وغيرها والبيئة الداخلية المتمثلة في الهيكل التنظيمي الرسمي وغير الرسمي ونظم الإتصالات والعلاقات الإنسانية والثقة المتبادلة بين المدير والعامليين معه ومن هنا يمكن القول بضرورة أن لا يتم صنع القرار بمعزل عن القوى والعوامل المؤثرة والقائمة في المجتمع حتى لا ينبع عنها اضطرابات في عملية صنع القرار واتخاده.

كما تلعب البيئة المادية والتنظيمية دوراً هاماً في عملية صنع القرار واتخاذ القرار بل وفي طبيعة القرارات نفسها ولا شك أن تهيئة البيئة الصالحة لصنع القرارات الرشيدة يعتبر من أهم مسؤوليات الإدارة العليا بالمنظمات وحيث أن من العوامل الرئيسية في عملية صنع القرار أن يؤخذ بواسطة الفرد المناسب والوقت والمكان المناسبين.

والسلطة المنوحة للقائد في صنع القرار تأثير كبير على البيئة التي تؤخذ فيها القرار فإذا كانت طبيعة وحجم السلطة المنوحة له غير واضحة أو إذا لم يقبل عليها ويشعر بمسؤوليته تجاهها فإن قراراته تكون غير واضحة أو محددة.

وتكون البيئة عادةً من جزئين:

1- الفرض (الهدف التنظيمي).

2- العوامل والقوى والأحداث المادية والإجتماعية.

ووظيفة صانع القرار أن ينظم العلاقة بين هذين الجزئين وأن يوجد الإنسجام بين الهدف التنظيمي من ناحية والعوامل المتغيرة للبيئة من ناحية أخرى، وهي

وظيفة ليست سهلة لأن هذه العوامل غير واضحة ومحددة كثما قد تكون داخلية أو خارجية.

-وتكون البيئة الداخلية من:

1-العلاقات المتداخلة بين قيادات المؤسسة بعضهم ببعض وبينهم وبين مرؤوساتهم.

2- الهيكل التنظيمي والسلطة.

3-نظم الاتصالات الرسمية وغير الرسمية.

-وتكون البيئة الداخلية من:

جملة العوامل الاجتماعية والإقتصادية والسياسية الخاصة بالمدينة والدولة العالم ككل، فهناك الأنشطة الخاصة بالشركات المنافسة والصناعات الأخرى والإكتشافات العلمية والتكنولوجية والنظم المالية والبنكية والتعليمات والقوانين الحكومية وغيرها.

-ويتم إتخاذ القرارات المتعلقة بحل المشكلة في المنظمات في ظل ثلاث ظروف هي كالتالي:

1-بيئة التأكيد:

تظهر حينما تتوافر المعلومات الكافية لتوقع نتائج كل بدائل بشكل مسبق وقبل تنفيذه وتعتبر بيئة التأكيد الحالة المثالبة لحل المشكلة الإدارية واتخاذ القرار والتحدي الذي يواجهه متى اتخذ القرار هو بكل بساطة تحديد البدائل التي تؤدي إلى الحل الأفضل أو المثالب ولوسو الحظ فإن التأكيد يعتبر الحالة الاستثنائية لا القاعدة في بيئة القرار.

2-بيئة المخاطرة:

حينما يفكر متخد القرار للتأكد التام فيما يتعلق بنتائج البدائل المختلفة ولكنه يعرف الإحتمالات المرتبطة بحدوثها والإحتمال هو درجة إمكانية ظهور الحدث ويمكن تحديد الإحتمال اعتماداً على أساليب إحصائية موضوعة أو اعتماد على الحدس الشخصي، فمثلاً يتمكن المدراء من تحديد تقديرات إحصائية لرفض المنتج لعدم توفير مواصفات معينة، أو قد يتمكن من تحديد هذه التقديرات اعتماداً على الخبرة السابقة وتعتبر بيئة المخاطرة هي الحالة الشائعة اليوم في بيئة الأعمال.

3-بيئة عدم التأكيد:

تظهر حينما تتوفّر معلومات قليلة لا يمكن الاعتماد عليها في تحدي إحتمالات النتائج المتحققة للبدائل وتعد هذه البيئة الأكثر صعوبة من البيئات الثلاث لإتخاذ القرار وتضطر متخد القرار للإعتماد بدرجة كبيرة على قدرة الفرد أو الجماعة على الإبتكار لتحقيق النجاح في حل المشكلة وتحتطلب بدانل متميزة جديدة، بدانل إبتكارية وتنافر الاستجابة لعدم التأكيد بالحسد والتخمين المعرفى والإحساس، وهذا وأن بيئة عدم التأكيد قد تتحسن بالتغيير السريع في بنية المنظمة فيما يتعلق بالظروف الخارجية ومتطلبات تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في تحليل واتخاذ القرار وتأثير الأفراد على المشاكل وتعريف البدائل وقد أطلق على مثل هذه البيئة مصطلح الفوضى المنظمة، التي تظهر حينما يكون القسم في المنظمة في حالة تحول تميز بتغير سريع جداً وإنعدام الهرمية والشرعية وتعتبر هذه الحالة من الحالات الخاصة جداً، ولكن يظهر أن العديد من المنشآت ذات التكنولوجيا العالية وتلك التي تتواجد عالمياً في عملياتها تشتغل بالعديد من هذه الخصائص للفوضى المنظمة.

ثانياً "صعوبات إتخاذ القرار :

إن لكل قرار يتخذ يكون معرضاً لبعض الصعوبات سواءً متعلقة بالقرار نفسه أو من يسهم القرار لأن القرار لا يمكن أن يعطى حلاً سحرياً كما لا يمكن أن يرضي الجميع وبالتالي سيقابل بالمقاومة أحياناً والمماطلة وعدم التطبيق أحياناً أخرى مما ينتج عنه بعض الصعوبات في عملية إتخاذ القرار

- 1- الصعوبة في تحديد المشكلة بدقة مما يؤثر في الوصول إلى حل كامل لها.
- 2- عدم القدرة على تحديد الأهداف التي يرجوها متخد القرار أو المؤسسة بشكل.
- 3- اختلاف مزايا وعيوب كل بديل من البديل المتاحة نظراً للبيئة التي تعمل بها المؤسسة يجعل تحديد المعايير المادية أو المعنوية والتي من خلالها يتم تحويل النتائج إلى معايير ملموسة صعباً على متخد القرار.
- 4- كذلك إن شخصية متخد القرار قد تكون حاجزاً أمام تحقيق أهداف المؤسسة نتيجة علاقاته وسلوكياته وتصرفاته أمام المسؤولين.
- 5- نقص المعلومات والمعطيات التي يتم التعامل معها من طرف متخد القرار حول التنبؤات المستقبلية.

ثالثاً "سلبيات إتخاذ القرار :

على الرغم من مزايا إتخاذ القرار إلا أن المشاركة في إتخاذ القرار بصورة مطلقة دون التحسب لبعض العوامل المؤثرة قد تؤدي إلى بعض السلبيات ومن أهم تلك السلبيات هي كالتالي:

- قد يحدث أثناء مناقشة قضية معينة لإنخاذ القرار بشأنها أن يسيطر أحد المنافسين من خلالها محاولة فرض رأيه على المجتمع وخاصة إذا كان ذلك الشخص لديه السلطة الأعلى في السلم الإداري حيث يتعدد البعض في إبداء الرأي أو التدخل أو المداخلة مع صاحب الرأى المسيطر، ومن ثم يكون القرار المتخذ معبراً عن وجهة نظر واحدة ويفتقد بذلك صفتة الجماعية ومن ثم فلا بد من تنظيم المناقشة بحيث يسمح للجميع بابداء آرائهم ومقتضياتهم.

- قد يشعر البعض في جلسة إنخاذ القرار الجماعي بأن فكرته قد تقل فاعليه عن الأفكار التي طرحت قبله أو أن فكرته غير واقعية ولا تتصل بالموضوعية بصورة مباشرة، ومن ثم يحجم عن إبداء أفكاره وقد يلتزم الصمت بصورة كاملة، ولذلك فمن الضروري أن يتم التشجيع لهؤلاء على إبداء آرائهم وتقبل تلك الأفكار حتى وإن تكن ذات رؤية أو وجاهة.

- إذا اتسمت المشكلة بالجدة بمعنى أنها لا تمثل مشكلة روتينية يمكن الرجوع إليها إلى قواعد وإجراءات المنظمة ففي هذه الحالة يفضل التعامل معها من خلال القرارات الفردية أو القرارات الصادرة عن الجزء والمتخصصين.

- قد ينساق بعض وراء فكرة معينة أو طرح ما تطرحه المجموعة التي ينتمي إليها داخل جلسة إنخاذ القرار فيما يطلق عليه التفكير الجماعي إنتماء المجموعة وإظهار للولاء نحوها، وبذلك يتآثر القرار الجماعي على الصادر نتيجة التحيز وعدم الموضوعية ويمكن التغلب على ذلك بفتح باب النقد والتحليل لكل فكرة والسماح بسماع كل الآراء وتقييمها بموضوعية.

- عند حدوث اختلاف في وجهات النظر قد يتم اللجوء إلى الحلول الوسطى والتس لا تعتبر في الغالب حلاً فعالاً للمشكلة وبالتالي فمن الضروري تشجيع إبداء وجهات النظر.

و اختيار وجهة النظر التي تسهم بدرجة كبيرة بالإيجابية والموضوعية من حيث التأثير والقدرة على حل المشكلة بأقل تكلفة وأقل جهد ممكن.

- ثمة بعض العوامل المؤثرة في عملية المشاركة في إتخاذ القرار منها ما يتصل بالمدير أو متعدد القرارات كالقيم التي يحملها ودرجة ثقته في قراراته وميبله إلى عنصر المخاطرة من عدمه ودرجة ثقته في المرؤوسين وأيضاً العوامل المرتبطة بالمرؤوسين كميبلهم للاستقلال ومدى تقديرهم وانتظامهم للمنظمة التي يعملون بها علامة على مدى شعورهم بأهمية المشكلة وأخيراً ثمة قوى تتعلق بالثقافة السائدة في المجتمع والوقت المتاح لإتخاذ القرار ونوع المشكلة المطروحة وغير ذلك.

رابعاً "العوامل والمؤثرات المتعلقة بشخصية متعدد القرارات :

- ومنها مستوى القدرة العلمية لمتعدد القرارات ومدى خبرته العلمية بموضوع القرار واحاطته بالظروف البيئية الداخلية والخارجية للقرار.

- طباع متعدد القرارات ونوازعه الشخصية وخلفياته الثقافية-الاجتماعية والقيمية-المؤسسية وعواطفه وميبله الشخصية.

- درجة ذكاء صانع القرار ومتعدد، وقدرتة على المخاطرة، التوازن والعقلانية والرشد.

- الإمكانيات التنظيمية لصانع ومتعدد القرار وقدرتة على قيادة فرق البحث واستخدام التقنيات العلمية والفنية المساعدة في تحليل المشكلات وإتخاذ القرارات.

-أهداف المؤسسة:

مما لا شك فيه أن أي قرار يتخذ وينفذ لابد وأن يؤدي في النهاية إلى تحقيق أهداف المؤسسة أو الهيئة أو المجتمع المتحذل فيه القرار، فأهداف المؤسسة مثلاً هو محور التوجيه الأساس لكل العمليات بها، لذلك فإن بؤرة الاهتمام في إنخاذ القرار هي اختيار أنساب الوسائل التي يبدو أنها سوف تحقق أهداف المؤسسة الإستراتيجية.

-الثقافة السائدة في المجتمع:

تعتبر ثقافة المجتمع وعلى الأخص نسق القيم من الأمور الهامة التي تتصل بعملية إنخاذ القرار، فالمؤسسة لا تقوم في فراغ وإنما تباشر نشاطها في المجتمع وللمجتمع، ومن ثم فلا بد من مراعاة الأطر الاجتماعية والثقافية للمجتمع عند إنخاذ القرار.

-الواقع والمعلومات المتاحة:

لا يكفي المحتوى القيمي أو المحتوى الأخلاقي كما يسميه البعض بل يجب أن يؤخذ في الإعتبار الحقيقة والواقع وما ترجحه من وسيلة أو بديل على بديل، وفي رأي سيمون أن القرارات هي شئ أكبر من مجرد افتراضات تتصف الواقع لأنها بكل تأكيد تصف حالة مستقبلية هناك تفضيل لها على حالة أخرى وتوجه السلوك نحو البديل المختار، ومعنى هذا باختصار أن لها محتوى إخلاقي بالإضافة إلى محتواها الواقعى.

-العوامل السلوكية:

يمكن تحديد الإطار السلوكي لتخاذل القرار في ثلاثة جوانب هي:

-الجانب الأول:

ويتعلق بالبواشر النفسية لدى الفرد ومدى معموليتها والتي يمكن من خلالها تفسير السلوك النفسي للفرد في إتخاذ قراره.

-الجانب الثاني:

ويتصل بالبيئة النفسية للفرد حيث تعتبر المصدر الأساس الذي يوجه الشخص إلى اختيار القرار من بين البديلين التي أمامه، ومن ثم كان إتخاذ له.

-الجانب الثالث:

دور التنظيم ذاته في خلق البيئة النفسية للفرد من خلال:

-تحديد الأهداف له.

-إناحة الفرص للممارسة الإدارية واقتراض الخبرة داخل التنظيم.

-مدء بالمعلومات والبيانات والبدائل.

-إسناد المسؤوليات له مع منحه القدر اللازم من السلطة.

خامساً "أسباب إتخاذ القرارات الخاصة":

توجد العديد من الأسباب والمعوقات التي لها تأثير على متعدد القرارات، يجعله يتخذ قرارات خاصة نذكر منها:

-التوتر وضيق وضيق العمل:

كثير ما تشكل ضيق وضيق العمل أحد الأسباب الأساسية التي تؤدي لإتخاذ قرارات خاصة.

-الإدراك الحسي:

عندما يلجأ متخد القرار إلى إدراكه الحسي أو على القدرات الذاتية فإن قراراته غالباً ما تكون خاطئة، لذلك يفضل أن يلجأ متخد القرار إلى العوامل الموضوعية حتى تكون القرارات صحيحة أو تؤدي إلى تحقيق الأهداف المرغوبة.

-الخوف:

يمثل الخوف من عدم تحقيق الأهداف أو النتائج المراد الوصول إليها أهم العوامل التي تؤدي إلى إنخاذ القرارات الخاطئة.

-الفضوب:

الفضوب دائماً يؤدي إلى إنخاذ القرارات غير الصائبة، لذا يجب على متخد القرار أن يدرس البديل بدقة حتى يتسع له إنخاذ قرارات صائبة.

-مؤثرات خارجية:

تشكل المؤثرات الخارجية التي لا يمكن لمتخد القرار أن يتافق معها أهم الأسباب المؤدية إلى إنخاذ القرارات الخاطئة، خصوصاً المؤسسة في إطار النظام المفتوح أو التي تتعامل مع البيئة الخارجية.

-ضيق الأفق:

متخد القرار الذي لا يقوم بدورات تدريبية ولا تكوينيه مع انغلاق ذاتي وعدم الإطلاع على متغيرات المحيط الخارجي، حتماً سيتخذ قرارات غير صائبة.

-المثالية:

كثيراً ما تشكل المثالية أو البحث عن الإنضباط المفرط أحد أهم الأسباب التي تؤدي إلى إتخاذ قرارات صائبة.

-توقيت القرار:

كلما كان تأخراً في الحصول على المعلومات كان القرار معرضًا للخطأ، خصوصاً وأنه في الوقت الراهن أصبحت المعلومات متاحة لكن **كيفية الحصول عليها** هي أقرب وقت أمر صعب جدًا.

-عدم التنظيم وخلط الأولويات:

إذا كانت المؤسسة لا تعتمد على التنظيم الجيد والفوضى في أداء انشطتها، وعدم معالجتها البدائل حسب أولويتها وأهميتها فإن القرارات المتخذة غالباً ما تكون خاطئة.

-إتخاذ القرار بناء على ما نسمعه فقط من الآخرين:

يتخذ صاحب القرار قرارات خاطئة إذا كان يعتمد على المحبطين به والذين يهدونه بالمعلومات حول البدائل خصوصاً إذا كان الآخرون ليس لديهم خبرة سابقة ولا **كفاءة** في مصل هذه الجوانب.

سادساً -**معوقات إتخاذ القرار :**

تتمثل معوقات إتخاذ القرار في المعوقات التالية:

١-**قصور البيانات والمعلومات:**

ويرجع عدم توفر كمية البيانات والمعلومات لأسباب عديدة من أهمها:

أ-أن يكون القائمون على جمعها وترتيبها غير مؤهلين للقيام بهذه العملية بالإضافة إلى ضعف نظم المعلومات.

ب-أن تتم عملية جمع البيانات والمعلومات في وقت ضيق.

ج-أن يكون هناك عيوب في شبكة الاتصالات تعوق إنساب المعلومات.

2-التردد (عدم الحسم):

وهو كثيراً ما يعرقل اتخاذ القرارات في الوقت المناسب ويقصد به ما ينتاب صانع القرار من حيرة في اختيار البديل الأفضل وأسباب ذلك ما يلى:

أ-عدم المقدرة على تحديد النتائج المتوقعة من البدائل

ب-عدم المقدرة على تحديد النتائج المتوقعة من البدائل.

ج-تعدد الأساليب والأجهزة الرقابية على تصرفات متخذ القرار ويتولد عن ذلك الخوف والشك والسلبية.

د-عدم وضوح السلطات والمسؤوليات وممارستها على وجه غير مرضي.

هـ-الضغوط والإلتزامات غير المقبولة كالذاتية لصانع القرار نفسه والتکالیف وغيرها.

3-ضعف الثقة المتبادلة:

يعد ضعف الثقة والوفاق بين المديرين والمرءوسين من الأسباب التي لا تشجع على اتخاذ القرارات وتحمل مسؤولية إصدارها وإذا أصدرت فإنها تكون في إطار مشوّه يسلبها فاعليتها ولا يتحقق النتائج المرجوة.

٤- وقت القراء:

كثيراً ما تفترض ضغوط على رجل الإدارة لاتخاذ قرار في عجلة من الوقت تحول دون إجراء الدراسة والبحث الكافي للموقف الإداري مما يجعل القرار غير سليم ولا يحقق الهدف منه.

٥- الجوانب النفسية والشخصية لصانع القرار:

لأنستطيع أن نتجاهل الإفتراضات والنتائج الأساسية المرتبطة بالسلوك البشري والتي أسفرت عنها الدراسات والتجارب المختلفة في مجالات العلوم السلوكية والتي تتعرض لدعاوى الأفراد واتجاهاتهم وانفعالاتهم وحالاتهم الصحية وميولهم في المواقف المختلفة فالتفاعل قائم بين شخصية المدير كظاهرة نفسية واجتماعية وبين العمل الذي يؤديه وينتج عن هذه التفاعل السلوك الإداري الذي يقبل المعاشرة القائمة على الدراسة والتحليل للوصول إلى البديل الأفضل والمدير الجامد الذي يخشى المسؤولية ويتصف سلوكه الإداري بالجمود إضافة إلى ذلك فإن المعتقدات والتقاليد والعادات السائدة التي تحكم أفكار وسلوك الأفراد والمجتمع بكل من الجوانب التي تؤثر في القرار وعدم الإيمان بها من جانب الإدارة بشكل معوق لاتخاذ القرار.

٦- عدم المشاركة في إتخاذ القرار:

المشاركة في الإدارة التربوية تعبرأ عن ديمقراطية هذه الإدارة واتجاهاتها نحو إشراك المعنين بالعملية التربوية في مختلف جوانبها ويختلف المديرون في مدىأخذهم بمبدأ المشاركة الجماعية باختلافهم في الجوانب النفسية والشخصية فهناك من يشجع المشاركة ومن يرفض هذا المبدأ أو من يأخذ بالمشاركة بدرجة أو بأخرى.

ويعنى آخر فإن تمادج القيادة الإدارية السائدة هي التي تحدد مدى المشاركة في إنخاذ القرارات تشير آراء المفكرين المحدثين في الإدارى إلى الدعوة إلى تطبيق الأساليب الجماعية في التنظيم وتوزيع حق إنخاذ القرار بشكل يحقق المشاركة الفعالة واعتبار رجل الإدارة نفسه كضابط لعملية إنخاذ القرار لا كمسانع القرار ذاته وعلى القيادة الإدارية عندما تأخذ بمبدأ المشاركة في صنع القرار أن تصنع في الاعتبار الوقت المتاح وقلة التكلفة وسرية القرار حتى تواجه عملية إنخاذ القرار بعض المعوقات التي تحول دون إتمامها على النحو المطلوب، ومن أبرز هذه المعوقات ما يلى:

-عدم توافر البيانات والمعلومات:

إن من أهم الصعوبات التي تواجه عملية إنخاذ القرار، عدم توافر البيانات والمعلومات الجديدة المتتجددة عن ظروف العمل وأمكاناته حيث تعتبر البيانات والمعلومات بمثابة الدعامة الأساسية لصنع القرار وذلك للأسباب التالية:

-المعلومات تفيد في تحديد المشكلة.

-تحديد البديل وتقيمها طبقاً للنتائج المرتقبة من كل بديل.

-التغذية المرتجعة عن نتائج التنفيذ تعتبر ضرورية لتقيم القرار وإنخاذ إجراءات تصحيحه إذ لزم الأمر.

لذا تتم عملية إنخاذ القرار عادة في ظل توافر قدر ملائم من البيانات والمعلومات المطلوبة، وعدم توافر هذه البيانات والمعلومات يعيق بالطبع هذه العملية، ومن الأسباب التي تؤدي إلى نقص البيانات والمعلومات ما يلى:

-نقص كفاءة القائمين على جمعها وترتيبها.

-ضعف نظام المعلومات الذي يعتمد عليه من حيث المستوى الفنى والتقنى.

-ضيق الوقت المتاح لجمع البيانات والمعلومات.

-عدد تدفق البيانات والمعلومات بانتظام بسبب ضعف نظام الإتصال الالى.

التrepid والخوف في إتخاذ القرار:

ينتاب متخذ القرار في بعض الأحيان حيرة قد تعوقه عن إتخاذ القرار، وينبع الشعور الحيرة من أسباب عديدة من أهمها ما يلى:

-عدم وضوح الأهداف في ذهن متخذ القرار فهذا من شأنه جعل المستقبل يتسم بالغموض، وضعف القدرة على تحديد الأهداف بدقة.

-ضعف القدرة على تحديد النتائج المتوقعة لكل بديل، ومن ثم عدم ترتيبها حسب أولويتها.

-قلة خبرة متخذ القرار التي تجعله يعتقد أنه ينبغي أن يكون قراره صحيح مائه بالمائه.

-تعدد أساليب الرقابة المفروضة على عملية إتخاذ القرار.

-عدم وضوح الصالحيات والمسؤوليات ومارستها بدرجة غير مرضية.

-الضغوط والإلتزامات، مكذاتبة متخذ القرار، والتکاليف وغيرها.

شخصية صانع القرار ومتخذته:

يلعب السلوك الإنساني دوراً هاماً في عملية إتخاذ القرار، فمن المسلم به أن عملية صنع القرار يمكن أن تتأثر بالسلوك الشخصي لصانع القرار ذاته الذي يتأثر بدوره إما نتيجة لمؤثرات خارجية كالظروف الاجتماعية والاقتصادية

والسياسية، أو نتيجة لتأثيرات داخلية كالغضوط النفسية، إتجاهات، معتقدات، قيمة، أفكار، خبراته .

ومن هنا يمكن القول بأن شخصية صانع القرار ومتخذه يمكن أن تشكل أحد معوقات القرار مالم يسعى إلى عزل هذه المؤثرات وتحبيبها أثناء قيامه بعملية صنع القرار.

سابعاً *كيفية التغلب على معوقات ومشكلات إتخاذ القرار :

من أهم الطرق للتغلب على معوقات ومشكلات إتخاذ القرار ما يلى:

- 1 على القائد الإداري أن يتبع الطرق والأساليب العلمية التي تكفل له الوصول إلى قرار صائق وهادف أثناء عملية إتخاذ القرارات التي تعتمد عليها منظمة الإدارة حتى يصل إلى الهدف المنشود.
- 2 وعلى متخدى القرار أن لا ينفرد بإتخاذ القرار وحده ويعطى مرؤسيه الفرصة في المشاركة بإتخاذ القرارات.
- 3 وعليه أن يبتعد عن المركبة إلى اللامركبة المعقولة التي عملت بها الدول المتقدمة حيث حققت اللامركبة نتائج طيبة في الوصول للأهداف والغايات المرجوة من تلك القرار.
- 4 كما أن على القائد مراعاة ظروف العاملين معه أثناء عملية إتخاذ القرار، فالقرار الهدف منه رفع الإنتاجية
- 5 كما أن على القائد الإداري إتخاذ القرار بإتباع الأساليب العملية في ذلك، وعليه أيضاً عدم إهمال مهاراته الشخصية وقدراته على التطور والإبتكار ومن ثم وجوب عليه تنمية نفسه ذاتياً في هذا الجانب.

6 متابعة تنفيذ القرار من الأمور التي يجب أن لا يغفل عنها القائد فالقرار ليس له جدوى

7 وعلى القائد أيضاً تذليل جميع الصعوبات التي يلاقيها أثناء إتخاذ القرار سواء أكانت تلوك الأزمات، والظروف التي يمر بها إدارة إدارته لمنظمته، بل يسعى جاهداً لتخطي تلوك الأمور وأن يعطي نفسه الثقة في تحمل المسؤولية حتى تكون له دوافع قوية إدارته، فالثقة بالنفس من مقومات القائد الناجح ولكن بالقدر الذي لا يعمى بصيرته عن الواقع.

8 العمل على رفع كفاءة المديرين الموكل إليهم عملية إتخاذ القرار عن طريق التأهيل الأكاديمي أو التدريب الأكاديمي أو التدريب أثناء الخدمة.

9 البعد عن المركبة المفرطة في عملية إتخاذ القرار سيما القرارات الروتينية.

10 العمل على تطبيق ما جاء في اللوائح من حيث إشراك المعلمين في عملية إتخاذ القرار كما نص عليها في قرارات تشكيل المجالس المدرسية ومتابعة ذلك من قبل القيادة التربوية العالي في المناطق التعليمية.

11 إشعار المعلمين بالأمان حين اتخاذهم للقرارات.

12 تكون عملية إتخاذ القرار جماعية على مرحلتين:

-المراحل الأولى-

تضم أكبر عدد من المعلمين (جمعية عمومية) ثم ما تتوصل إليه هذه الجمعية يعرض على مجلس إدارة المدرسة لإتاحة الفرصة لجميع المعلمين للمشاركة في عملية إتخاذ القرار.

13 توعية المعلمين ومديري المدارس بأن المشاركة في عملية إتخاذ القرار لا تعنى أن تكون القرارات متفقة مع رأيهما ولكن بالأغلبية.

- 14 تدريب مدرب المدراء على المشاركة في عملية اتخاذ القرار على مستوى.
- 15 إشراك العاملين في المؤسسة في دراسة المشاكل الرئيسية التي تواجه المؤسسة والاستفادة من خبراتهم وتجاربهم في اتخاذ القرارات الرئيسية ووضع البديل والخيارات الممكنة لتخفيض العوائق التي يمكن أن تحدد من فاعلية القرار.
- 16 العمل على تحديد المسؤوليات ووضوح الصالحيات عن طريق توصيف المتطلبات الفعلية لكل وظيفة إداري، بحيث تنسجم مع الدور والهدف لكل وظيفة من مختلف المستويات الإدارية.
- 17 العمل على زيادة كفاءة التنظيم الإداري وتنسيط قنوات الاتصال وتوفير المعلومات والإحصاءات اللازمة التي تقود إلى القرار الرشيد.
- 18 العمل على الحد من تعارض الأدوار الوظيفية التي من شأنها إعاقة تنفيذ القرار الناجح الذي يهدف إلى تحقيق أثراً المنشأة ورفع كفاءتها وزيادة فاعليتها.
- 19 عدم الإقتصرار على دراسة اتخاذ القرار من المنظور الغربي، وإنما يلزم تسلیط الضوء الذي أكد عليه الإسلام في هذا الجانب تأكيداً لعظمة الإسلام وتأصيلاً لتراثنا الإداري، والذي من خلاله انتشر الإسلام واتسعت فتوحاته.

المراجع:

- 1 أحمد إبراهيم أحمد، الإدراة بين النظرية والتطبيق، الإسكندرية، مكتبة المعارف الحديثة، 2002.
- 2 صلاح الدين معوض، حنان عبد الحليم رزق، الإدراة التعليمية بين النظرية والتطبيق، القاهرة، الدار العالمية للنشر والتوزيع، 2003.
- 3 محمد عبد الفتاح محمد، إدارة الجودة الشاملة لمؤسسات الرعاية الاجتماعية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2008.
- 4 أعضاء هيئة التدريس في الإدارة التعليمية واتجاهاتها، القاهرة، كلية التربية، جامعة الأزهر.
- 5 خالد بن سعد الحعنوي، الإدراة النظريات والوظائف، الرياض، مكتبة دار الصحابة، 2005.
- 6 الجميل محمد عبد السميح شغله، أثر تفاعل الذكاء العاطفي والقدرة على اتخاذ القرار على فعالية التدريس لدى طلاب التدريب الميداني بكلية المعلمين بمكة المكرمة، مجلة كلية التربية، كلية التربية، جامعة بنها، 65، مجلد 16، يناير 2006.
- 7 الدسوقي حامد أبو زيد، أساسيات الإدارة، القاهرة، دار الثقافة العربية، 1995.
- 8 الدسوقي حامد أبو زيد، السلوك الإنساني بين النظرية والتطبيق، القاهرة، دار الثقافة العربية، 1998.
- 9 كيبيتز تشارلز، المدير وتحليل المشكلات واتخاذ القرارات، جدة، دار البيان، العربى للطباعة والنشر، 1984.

- 10 سيف الدين عبدون، اتخاذ القرار وعلاقته بمحل التبعية لدى عينة من طلاب الجامع في كل من مصر والسودان، مجلة كلية التربية، كلية التربية، جامعة الأزهر 1996.
- 11 سيف الدين عبدون، مقياس القدرة على اتخاذ القرار (مكراسة تعليمات)، القاهرة، دار الفكر العربي 1990.
- 12 تركي بن عبد الرحمن المحيدي، مهارات اتخاذ القرار Internet 2005.
- 13 مدنى عبد القادر علام، الإدارة دراسة تحليلية للوظائف والقرارات الإدارية، جدة، مكتبة دار زهران 1996.
- 14 احمد ابراهيم احمد، الإدارة المدرسية في الألفية الثالثة الإسكندرية، مكتبة المعارف الحديثة، 2001.
- 15 دلال عبد الواحد الهدود، واقع عمليات اتخاذ القرار في مدارس من التعليم العام بدولة الكويت، دراسة ميدانية، المجلة التربوية ، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ع 41، مجلد 11، خريف 1996.
- 16 سعود بن محمد النمو، السلوك الإداري، الرياض، جامعة الملك سعود 1990.
- 17 اميل فهمي شنوده، القرار التربوي بين المركبة واللامركبة، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1980.
- 18 على السلمي، اتخاذ القرارات الإدارية، دورية المنظمة العربية للعلوم الإدارية، ع 21، 15 - 16 يونيو 1970.
- 19 حامد أحمد برا، فعالية اتخاذ القرار بواسطه مجموعة، مجلة العلوم الاجتماعية، ع 1، مجلد 13، الكويت 1985.

- 20 عبد الفتاح حسن، مبادئ الإدارة العامة، القاهرة، دار النهضة العربية، 1972.
- 21 عنتر لطفي محمد، صناعة القرار التعلمى، مفهومه أساسه كييفية تطويره، مجلة دراسات تربوية، المجلد الثالث، ج 13، يونيو 1988.
- 22 يوفره رابح، منهجية صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية، الملتقى الدولي "صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية" كلية العلوم الاقتصادية وكلية التسويق التجارية، جامعة الميسيلة، 14 - 15 ابريل 2009.
- 23 ناديا أيوب، نظرية القرارات الإدارية، سوريا، منشورات جامعة دمشق، 2003.
- 24 عساف محمود، أصول الإدارة، مصر، جامعة المنصورة، 1998.
- 25 عضيل عمرو وصفى، الإدارة "أصول وأسس وظائف"، الأردن، دار زهران للنشر والتوزيع، 1997.
- 26 أبوادرین محمد العزاوي، العلاقات العامة المعاصرة وفعالية الإدارة، مصر المكتبة العلمية، جامعة الزقازيق، 1996.
- 27 نواف كنعان، إتخاذ القرارات الإدارية "بين النظرية والتطبيق"، الأردن، مكتبة دار الثقافة 1998.
- 28 حبارة أحمد سهاد، الإدارة العامة، سوريا، جامعة دمشق 1986.
- 29 على السلمى، الإدارة وأزمة إتخاذ القرار، المدير العربي، المعهد القومى للإدارة العليا، القاهرة، مصر ، ع 102، 1988.
- 30 على السلمى، مهمة الإدارة، عالم الفكر، الكويت، وزارة الإعلام، مجلد 20 ع 2، 1989.

- 31 مصطفى بن عالق عمر، بو معنرة عبد القادر، دور التنبؤ بالمبادرات في صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية "دراسة حالة المؤسسة الجزائرية (مليبيه-ريو)" الملتقى الدولي صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير لتجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، 14 - 15 ابريل 2009.
- 32 طارق عبد الرؤوف عامر، نظريات صنع القرار ومهاراته في الإدارة التعليمية وطرق مواجهة مشكلاته "تصور مقترن، الملتقى الدولي صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير التجارية، الجزائر، جامعة المسيلة، 14 - 15 ابريل 2009.
- 33 سلامة عبد العظيم حسين، ديناميات وأخلاقيات صنع القرار، القاهرة، دار النهضة العربية، 2005.
- 34 شريف غباط، فیروز رجاني، الميزانيات التقديرية أداة لصنع القرار في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة (CCY,CMA)، الملتقى الدولي "صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية" كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر 14 - 15 ابريل 2009.
- 35 أمين عبد العزيز حسن، إدارة الأعمال، القاهرة، دار قباء للطباعة 2001.
- 36 غول فرحان، الوجيز في اقتصاد المؤسسة، الجزائر، دار الخلدونية 2008.
- 37 سهيلة عبد الله سعيد، الجديد في الأساليب الكمية وبحوث العمليات، الأردن، عمان، دار الحامد 2007.
- 38 احمد سيد مصطفى، المدير وتحديات العولمة، القاهرة، دار الكتب المصرية 2001.
- 39 حسين لطيف السامرائي، الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية، عمان، دار الهلال 1997.

- 40 عزيز راشدة، المشاركة في عملية صنع القرار وسبل تفعيلها، الملتقى الدولي "صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، 14 - 15 ابريل 2009.
- 41 احمد صقر عاشور، السلوك الإنساني في المنظمات، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1985.
- 42 إبراهيم شهاب، مشاركة العاملين في صنع القرارات الإدارية، مجلة الإداري، ع 61، معهد الإدارة العامة، مسقط 1995.
- 43 ايهاه صبيح محمد رزيق، إدارة العمليات واتخاذ القرارات السليمة، سلسلة الإدارة في أسبوع، ج 3، القاهرة، دار الكتب العملية للنشر والتوزيع 2001.
- 44 هليفا دومند، إتخاذ القرارات الفعالة، دليلك العمل في الإدارة ترجمة مصطفى إدريس، الرياض مطابع أطلس للأوفست 1991.
- 45 محمد التونجييري، محسن البر عن، الأسلوب القوي في صنع القرار السليم، الرياض، مكتبة العبيكان، 1997.
- 46 محمد فريد الصحن وأخرون، مبادئ الإدارة، الإسكندرية، الدار الجامعية 2002، 2001.
- 47 نواف كنعان، إتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق، الرياض، مطابع القرزدق التجارية، 1985.
- 48 سليمان حنفى محمود، السلوك الإداري، القاهرة، دار المعارف المصرية، 1978.
- 49 ربيع عبد الرزوف محمد، نماذج إتخاذ القرارات في المؤسسات التعليمية والعوامل المؤثرة وكيفية التغلب على معوقاتها، الملتقى الدولي، صنع القرارات في

- المؤسسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسبيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، 14 - 15 ابريل 2009.
- 50 بوكسانى رشيد، أوشكيل نسيمة، تحليل التكلفة محاسبياً واتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية، الملتقى الدولى صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسبيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، 14 - 15 ابريل 2009.
- 51 إبراهيم عبد العزيز شيماء، أصول الإدارة العامة، الإسكندرية، منشأة المعارف 1993.
- 52 بشير العلاق، أسس الإدارة الحديثة نظريات ومفاهيم، عمان، الأردن، دار اليازوري العلمية 1998.
- 53 سيد الهوراوى، الإدارى الأصول والأسس العلمية، القاهرة، 2005، مكتبة عين شمس والمكتبات الكبرى 1996.
- 54 فيودين حاج فويدر، استخدام أسلوب شجرة القرارات في تحليل مشكلات واتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية، الملتقى الدولى وصنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، منشورات كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسبيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، 14 - 15 ابريل 2009.



د/إبراهيم غونم المصري

- مدرب عام الأكاديمية المقصدة للتدريب والاستشارات.
- خبير التدريب والتنمية البشرية بالوطن العربي.
- خبير مراجعة معايير التعليم ببيتلة فشان جريدة التعليم والإعتماد.
- عضو مجلس إدارة زوكيل الابورى العربى للتدريب وحسن.
- رئيس مجلس إدارة الأكاديمية المقصدة UTC.
- رئيس مجلس أممأ، الرئيسة المقصدة ATQC.
- وكيل معتمد للمجلس اليونى الأمريكى.



د/مطران عبد الرزاق هايدر

- عضو بالأكاديمية المقصدة للتدريب والاستشارات.
- عضو بالرابطة العالمية لطريض الأذن.
- عضو برابطة التربية الحديثة.
- عضو بالجامعة العالمية للصحة النفسية.
- عضو بنادي الأهرام للكتاب.
- عضو بالجمعية المصرية للتربية المقارنة.
- عضو بالجنس العربي للأخلاق الرومانية.



9 786500 300390